الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الآداب واللغات
قسم الآداب و اللغة العربية

الخلاف النحوي في العامل
ـ دراسة في كتاب
"اللباب" لـ: العكبري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب و اللغة العربية
تخصص:علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:
منى بن ابراهيم

إشراف الدكتور:
الأمين ملاوي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
عمار شلواي	دكتور	رئيسًا
الأمين ملاوي	دكتور	مشرفًا ومقررًا
باديس لهويمل	أستاذ	مناقشًا

السنة الجامعية:
1437هـ/ 1438هـ
2016م / 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ
لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ
١٥ ﴾ [سورة الأحقاف،15]

كلمة شكر

ربّ أشكرك وأحمدك حمدا كثيرا وأثني عليك ثناء يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك على توفيقي لإنجاز هذا العمل، فلولا فضلك لما استطعت أن أخطو به خطوة إلى الأمام، وذلك مصداقا لقوله تعالى:﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴿٧﴾ ﴾

[سورة إبراهيم،07]

وأصلّي وأسلم تسليما كثيرا على سيّد الخلق وخاتم المرسلين، سيّدنا وحبيبنا المصطفى محمد صلّى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه، من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثمّ مصداقا لقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم:« من أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتّى تروا أنّكم قد كافأتموه » (رواه أبو داود)

ويقول عليه الصلاة والسلام أيضا:« لا يشكر الله من لا يشكر النّاس »(رواه أبو داود)

إنّي لأرفع أسمى آيات الدعاء إلى من كان صاحب الفضل الأوّل في الإشراف أستاذي الدكتور" **صالح لحلوحي**" سائلة المولى عزّ وجلّ أنْ يتغمّد روحه بجميل غفرانه وواسع رحمته، وأن يجعل مثواه روضة من رياض الجنّة.

كما أتقدّم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف العالم الفاضل الدكتور"**الأمين ملاوي**" لتفضله بمتابعة الإشراف على هذا العمل، وتكرّمه بتوجيه النصح والإرشاد لتقويمه. سائلة المولى عزّ وجلّ أن يبارك له في الدارين مسعاه.

والشكر موصول إلى الأستاذ الفاضل الدكتور" **أحمد تاوليليت** " على منحي من وقته وجهده ما ساعدني على إنجاز هذا البحث.

كما أتقدّم بموفور الشكر والثناء الطيّب لأعضاء لجنة المناقشة على تجشّمهم عناء قراءة هذه الرسالة وتنقيحها من الأخطاء فجزاهم الله عنّي كلّ خير.

والشكر في الأخير موصول إلى كلّ من مدّ لي يد العون، بإسداء نصيحة، أو تقديم معلومة أو مرجع لإنجاز هذا البحث.

مقدمة

من المعلوم بالضرورة عند دارسي علوم العربية ارتباط النحو في نشأته بظهور اللحن وخاصة في القرآن الكريم، فظهرت جهود علماء لوضع قواعد تعصم اللسان العربي من الخطأ، انطلقت من مبادئ شكّلت مرجعا للتقعيد النحوي، وعلى الرغم من أنّ تلك القواعد صدرت عن قواسم مشتركة إلاّ أنّ فيها من الخلاف ما لا يمكن إنكاره. وذلك أنّ الجهد البشري المبني على إعمال العقل لابدّ أنْ يقع فيه الاختلاف. وهذا ما حدث للنحو العربي إذْ غدا النحاة يحتكمون إلى أصول عامة كالعامل النحوي، ويختلفون في دراساتهم وتحليلاتهم لتلك الأصول. لذلك تشيع في الكتب النحوية الآراء المختلفة تجاوزا وترجيحا. وإنْ كانت بعض الكتب قد خصّصت تأليفا لبيان ذلك.

فلقد كان العامل من أهمّ القضايا التي تناولها النحاة في أثناء وضع القواعد كما يعدّ ميدانا للاختلاف فيما بينهم.

ويعدّ كتاب " **اللباب في علل البناء والإعراب**" للعكبري من المؤلفات المشهورة في الخلاف النحوي، عرض فيه لما وقع فيه النحاة من خلاف في الأبواب النحوية، وفيه حديث عن الخلاف في العامل.

واقترابا من تحليل تلك المدونة في عرض الخلاف في مسألة العامل كان عنوان البحث "**الخلاف النحوي في العامل دراسة في كتاب اللباب للعكبري** " .

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنّها تكشف لنا عن الفكر النحوي لدى العكبري، وبيان موقفه من العلماء الذين سبقوه، وتوضيح توجيهاته وترجيحاته في مسائل العامل ورصد

الخلافات النحوية في ثنايا كتابه، وبيان نقاط الاتّفاق والاختلاف بينه وبين غيره من علماء مدرستي البصرة والكوفة .

وكان الهدف من دراسة مسائل الخلاف في هذا الكتاب تحقيق جملة من الأمور أبرزها:

ـ تتبّع الخلاف النحوي الذي دار بين العلماء حول العامل، ومعرفة الحجج والأدلة التي اعتمدها كلّ منهم في الاحتجاج .

ـ الكشف عن المذاهب النحوية، ومعرفة مناهجهم التي اتّبعوها في شرح وتبيين القضايا الخلافية في العامل .

ـ التعرّف على جهود العكبري بعدّه من النحاة الذين عجّت مؤلّفاتهم بالخلاف النحوي، ووفّوه حقّه من الدراسة، وكذا ما لكتاب " اللباب " من قيمة في علم النحو بعدّه من المصنفات القليلة التي وصلت إلينا، والتي نالت حظها من الدراسة والعناية .

وقام البحث على مسوّغ معرفي نتج عنه إشكالية والتي تمحورت في الآتي:" أين يكمن الخلاف النحوي في العامل من خلال كتاب " اللباب" للعكبري . وكيف عرض للخلاف منهجه في الردّ والترجيح ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اقتضت منّا هذه الدراسة أن تكون خطة البحث مكوّنة من مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة.

ـ تناول المدخل المصطلحات الأساسية التي قام عليها البحث من حيث المفهوم والنشأة.

ـ وعقد الفصل الأوّل لبيان الخلاف في عامل المبتدأ والخبر والاسم المرفوع بعد " لولا" والاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور والفاعل وخبر " إنّ" وأخواتها وخبر " لا"

النافية للجنس والاسم المرفوع بعد أداة الشرط والاسم المرفوع بعد " مذ" و" منذ" والفعل المضارع ، ولهذا عنون بـ" المسائل الخلافية في عوامل المرفوعات".

ـ أمّا الفصل الثاني فلدراسة الخلاف في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا والعامل في المتنازع فيه وخبر" ما" النافية والمفعول به والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء والمنادى والمشغول عنه و العامل في نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية والفعل المضارع بعد لام التعليل وبعد "الواو" وبعد "حتّى" والنعت والبدل، وقد دلّ عليه عنوان " المسائل الخلافية في عوامل المنصوبات والتوابع".

ولاشك أنّ طبيعة الموضوع هي التي تفرض المنهج المناسب الذي يعتمد قصد الإحاطة بأهمّ جوانبه ، ومن أجل ذلك اعتمدنا المنهج الوصفي في تتبّع المسائل الخلافية التي تتعلّق بالعامل من خلال كتاب "اللباب " للعكبري، مع الاستعانة بمناهج أخرى كالمنهج التاريخي للحديث عن نشأة الخلاف النحوي، والمنهج المقارن أثناء الحديث عن موقف العكبري بين الترجيح والاعتراض.

أمّا عن أهمّ المصادر والمراجع التي لها علاقة وشيجة بدراستنا بعد المدونة " اللباب في علل البناء والإعراب " نذكر منها:" التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين " للعكبري، " الكتاب" لسيبويه، " المقتضب " للمبرد، " الإنصاف في مسائل الخلاف " لابن الأنباري، " شرح المفصل " لابن يعيش.

أمّا بالنسبة للصعوبات التي واجهت البحث فتمثّلت في كون الخلاف في العامل ميدانا رحبا، تشعبت فيه الآراء وكثرت فيه الخلافات بين النحويين ممّا أدّى إلى عناء الحصول على المادة المطلوبة أحيانا من بعض الكتب .

وفي الختام فإنّه من لا يشكر النّاس لا يشكر الله، لذا لا يفوتنا في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم الثناء والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور :" **صالح لحلوحي**" على تفضله أوّلا بقبول الإشراف على هذا العمل مذ أنْ كان فكرة تراود النفس، وعلى طيب معاملته فكان قدوة أقتدي بها، سائلة المولى عزّ وجلّ أنْ يتغمّد روحه الطيّبة بجميل غفرانه و واسع رحمته، وأنْ يجعل مثواه روضة من رياض الجنّة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور" **الأمين ملاوي** " على قبوله متابعة الإشراف على هذا البحث، وعلى توجيهاته وإرشاداته القيّمة بخصوص هذا العمل من تصويب و تدقيق، ممّا كان له أكبر الأثر في إخراج هذا العمل إلى حيّز الوجود.

وفي الأخير أسأل الله التوفيق والسداد، وأن يكون قد وفقني إلى كلّ ما فيه فائدة، وإلى الصواب، وإن زللت وأخطأ قلمي فحسبي أنّني حاولت، لأنّ الكمال لله وحده خالق كلّ شيء.

مدخل:

الخلاف والعامل النحوي

توطئة:

إنّ تحديد المصطلحات الدالّة، والمفاهيم المدلول بها تعدّ في مقدمة الكتابة المنهجية التي تستوجب الحديث عنها؛ لأنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، لذلك وجب قبل الشروع في بسط أفكار الموضوع تناول المفاهيم التي من خلالها نلج إلى صلب القضايا المراد دراستها.

أوّلا: الخلاف النحوي:

يعدّ الخلاف في الحياة البشرية عموما من حيث علاقاتها الاجتماعية والثقافية أمرا قائما بالإنسان نظرا لتباين أفكاره ونظرته إلى الكون والحياة، فمن البديهي أن يختلف البشر في الآراء، وذلك أن طبيعتهم تملي عليهم ذلك، فكما يختلفون في الشكل واللون وكذا البيئة والظروف، فهم يختلفون في الآراء، وهذا الاختلاف ممتدّ إلى العقل المفكر لذلك نجد العلماء يختلفون في أفكارهم وتصوراتهم وليس النحاة بمنأى عن ذلك، فقد أفصحت المدونة النحوية التراثية عن آراء عديدة ومواقف مختلفة لجمهور النحاة ردّا وانتصارا حتى خصّصت مؤلفات ترصد ذلك، وإذا كان الخلاف[*] في عمومه هو:«منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقّ أو لإبطال باطل »[1] فالخلاف النحوي اصطلاحا هو:« ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة من تباين في تعليل الظواهر اللغوية، ومن تمايز في استنباط الأحكام النحوية واختلاف وتقعيد القواعد وتخريجها إلى غير ذلك ممّا يمتّ إلى علم النحو واللغة »[2]، ولا يقتصر الخلاف على المدرستين المذكورتين، وإن

---

[*] الخلاف لغة: المضادّة وقد خالفه مخالفة وخلافا، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا. وكلّ ما لم يتساو. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د،ط)، 9 /90، مادة (خ، ل، ف)

[1] الجرجاني، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،(د،ب)،(د،ط)،1357 هـ- 1938م، ص90.

[2] جميل إبراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ميشيل ألار، درجة(دكتوراه) ،معهد الآداب الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان، 1977م، ص211.

كان المشهور ارتباطه بهما فهو يتجاوز ذلك إلى كلّ الآراء النحوية التي مثّلت تنوعا في الأفكار والأحكام بين النحاة حتّى داخل المدرسة الواحدة.

ويرتبط الخلاف بالموضوعات النحوية جميعها – تقريبا – فلا نكاد نطالع موضوعا نحويا دون أن نجد اختلاف النحويين في تفسير ظواهره أو تعليله أو بيان عامله وغير ذلك، كما أنّ طبيعة النحو العربي ساعدت على ظهور الخلاف إذ إنّه علم اجتهادي[1]، فللنحوي فيه «أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصا »[2] والمتتبع لبدء الخلاف يجد أنّه أوّل ما ظهر كان على يد كل من عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، فقد كانوا من المتصدّرين لوضع الأصول النحوية ومقاييسها، فلهم الفضل في تطور الدراسات النحوية واللغوية، فعبد الله بن إسحاق الحضرمي، كان أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وهو أشدّ تجريد للقياس فعلى يديه بدأت، المناظرات النحوية[*]، فكانت مصدرا يمدّ النحو العربي بالعطاء والنماء[3]، وكان أبو عمرو بن العلاء أكثر تسليما لكلام العرب، ومن أمثلة ذلك أنّ عيسى بن عمر كان يقرأ قوله تعالى:﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴿٧٨﴾ ﴾[سورة هود،78]،« بنصب (أطهر) فقال

---

[1] ينظر: منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006 م، ص09.

[2] السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، (د،ب)، 1426هـ –2006م، ص189.

[*] فمن المناظرات التي عقدها ابن أبي إسحاق مع معاصريه مناظرته ليونس، " فعن يونس قال: مضيت إلى عبد الله بن أبي إسحاق فقلت له: كيف تقرأ قوله تعالى:﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ ﴿٧﴾ ﴾[سورة القيامة،07]، فقال: فإذا برق البصر(وفتح الراء)، فقمت من عنده إلى أبي عمرو فقال: من أين بك؟ قلت: من عند عبد الله بن أبي إسحاق، فسألته كيف تقرأ: فإذا برق البصر؟ فقال : فإذا برق البصر (بفتح الراء) فقال أبو عمرو: وأين يراد به ؟ يقال: برقت السماء وبرق النبت وبرقت الأرض، فأمّا البصر فبرِق كما سمعناه". عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1413 هـ – 1993 م، ص112.

[3] ينظر: المرجع نفســـه، ص104–110.

له أبو عمرو: كيف تقول: هؤلاء بني: هم ماذا ؟ فقال عيسى: عشرين رجلا، فأنكرها أبو عمرو.»[1]

وكذلك قراءته لقوله تعالى:﴿ ۞ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[سبأ،10]،«بالنصب على النداء، كما في قوله: يا زيد والحارث، لمّا لم يمكّنه ويا الحارث»[2]

وممّا لا ريب فيه أنّ الخلاف لم يأخذ طابع الجدّ ولم يلبس ثوب التنافس العنيف، إلاّ بعد تلك المناظرة، التي تعرف بالمسألة الزنبورية[*] بين سيبويه والكسائي، اللذين على أيديهما بدأت تتّضح مناهج المدرستين وتتمايز وتأخذ كل منهما طريقا خاصا بها، ولاسيما بعد أن قرّب العباسيون الكسائي، وتلاميذه وخصوهم بتربية أولادهم، وأغدقوا عليهم لما كان بين أهل الكوفة وبني العباس من ودّ لم يتهيأ لأهل البصرة فتمسّكوا بدنياهم التي نالوها على يد الخلفاء، ووقفوا بالمرصاد للبصريين، اللذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية[3].

---

[1] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (د،ت)، ص68.

[2] المصدر نفسه، ص41.

[*] وتتجلى هذه المسألة الزنبورية في أنّ الكسائي عاب سيبويه في قوله: قد كنت أظن أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو هو إياها ؟ فقال سيبويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب فقال الكسائي: لحنت العرب ترفع ذلك كلّه وتنصبه ". المصدر نفسه، ص68.

[3] ينظر: رزق طويل، الخلاف بين النحويين – دراسة – تحليل – تقويم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1405هـ، 1985م، ص26.

وممّا يجدر ذكره، أنّ هناك جملة من العوامل هيأت جوّ الخلاف، أهمّها:

1-المادّة العلمية:

إنّ طبيعة المادة اللغوية التي تتميّز بالاتّساع والمرونة وغزارة الألفاظ كانت دافعا لبروز الخلاف، وذلك أنّ النحويين واللغويين اختلفوا في تحديد المادّة اللغوية المعتمدة في بناء العربية، كون المساحة المكانية التي تكلّمت العربية عظيمة الاتّساع[1] إذ ضمّت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها ويتفاوت تأثّرها بغيرها من الأمم المجاورة ممّا دفع باللغويين والنحويين إلى وضع شروط صارمة يعرفون بها اللهجة الفصيحة من غيرها فأجازوا اعتماد لهجات قيس وتميم وأسد وهذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين ومنعوا الأخذ عن غيرها من القبائل، وذلك لمجاورتها أمما تختلف لغاتها عن العربية ولتبادل التأثر اللغوي بينها [2].

ومن هنا يتّضح لنا أنّ في اعتماد مادّة لغوية مختلف فيها يحمل على الاختلاف في الاستقراء والاستنتاج، وكذلك انتشارها على رقع واسعة فسيحة تؤدي إلى اختلاف النحاة.

2-الاختلاف المنهجي:

اختلفت مناهج النحاة عند جمع المادة العلمية، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير ونبذ القليل النادر، فإنّ الكوفيين اعتمدوا على السماع قليلا كان أم كثيرا[3]، وهذا الاختلاف المنهجي « تمثّل في النزعة العقلية والفلسفية لدى بعض النحاة أو الإهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر، وتأثّر بعضهم

---

[1] ينظر: منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، ص11.

[2] ينظر: أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تذكرة النحاة، تح : عفيف عبد الرحمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ 1986م ، ص574.

[3] منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، ص12.

بالعلوم الأجنبية أو الإسلامية ممّا ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات متميّزة.»[1]

3- العامل الزماني:

لقد اختلف النحويون في قضية الاحتجاج، وحاولوا أن يحصروا المادّة اللغوية التي يحتجّ بها في حقبة زمنية معينة، ولكن لحق كثيرا من ألفاظ اللغة وظواهرها النحوية ضروب من التغيّر في الحقبة التي سبقت استقراء المادة اللغوية. كالتغيّر الذي أصاب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ونعم وبئس وحبذا وغيرها، فقد حار النحويون في مثل هذه الصيغ والكلمات،لأنّها لا تنسجم وقواعدهم التي أصّلوها، فثار بينهم جدل طويل وخلاف عميق[2].

4-سعة الإطلاع:

ويتمثّل هذا الأمر في « اختلاف النحاة في سعة مروياتهم وقدرتهم على التحليل اللغوي ومدى فهم مقاصد العرب في كلامهم »[3]

---

[1] حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص24.

[2] ينظر: حمدي محمود حمد جبالي، الخلاف النحوي الكوفي، محمود حسني مغالسة، درجة (دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1990م، ص35.

[3] منصور صالح محمد علي الخالدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، ص13.

إضافة إلى ذلك « التنافس العلمي والرغبة في إثبات الذات الذي كان له الدور الفعّال في زيادة الحروف، وهذا أمر غريزي جبل عليه الناس، فكلّ يحب أن يجد لنفسه المنزلة والمكانة »[1]

وممّا سبق يتّضح لنا أنّ الخلاف النحوي ارتبط بجلّ القضايا النحوية، فلا تكاد تذكر مسألة نحوية من أيّ باب من أبواب النحو إلاّ مشفوعة بالخلافات العديدة التي أثيرت حولها من لدن النحويين.

ثانيا: العامل النحوي:

يعدّ مصطلح العامل[*] من الأصول التي قام عليه الدرس النحوي القديم، إذ يمثّل «الروح السارية في جميع المباحث النحوية ابتداء من تعريف الكلمة إلى تناول التركيب»[2] وقد أجمع جل النحاة القائلين به على أنّه « ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو: جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد »[3]

---

[1] هالة موسى محمد القبط، موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابة المقاصد الشافية – دراسة وصفية تحليلية، محمد رمضان محمود البع، درجة (ماجستير)، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1435هـ -2014 م، ص15.

[*] العامل في اللغة:« العمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملا وأعمله غيره واستعمله، واعتمل الرجل: عمل بنفسه ». لسان العرب، 475/11، مادة (ع م ل).

[2] مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي " دراسة تأصيلية وتركيبية" ، ط1، 1425هـ- 2004م ، ص14.

[3] عبد القاهر الجرجاني، (ت905هـ)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، ص73.

فالنحاة عندما تحدّثوا عن الإعراب، ربطوا في الغالب هذه الظاهرة بالعامل ويتجلّى ذلك من خلال تعريفهم للإعراب « هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا وتقديرا »[1]

ومن الواضح أنّ النحاة توصّلوا إلى القول بفكرة العامل من خلال تأمّلهم في ظواهر اللغة أثناء الاستقراء، فاتّضح لهم أنّ الاسم أو الفعل يتغيّر آخره بتغيّر موقعه فكان وفق منهجهم أنْ يسألوا عن العلّة في حدوث ذلك، من الذي أحدث هذا التغيّر؟ أومن الذي فعل هذا الفعل أو عمل هذا العمل؟ إنّه شيء ما يؤثّر في الاسم أو الفعل المضارع فيغيّر حركة آخره لتغيّره، لذا قالوا بوجود العامل[2]. إذ أنّ أيّة ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة رفعا أو نصبا أو جرّا أو جزما لا تكتسب هذه الميزة إلاّ إذا وجد مؤثّر يعمل فيها.

ومنه أقام النحاة فكرة الإعراب على ثلاثة عناصر[3]، وهي:

*لفظ يحدث تغيّرا في غيره وأسموه عاملا .

*لفظ يتغيّر آخره بالعامل وأطلقوا عليه معمولا.

*ما ينتج عن علاقة العامل بالمعمول، هي الأثر الحاصل من رفع أو نصب أوجزم أو خفض، يسمّى " العمل " أي الإعراب .

---

[1] أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع – شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط2، 1428هـ2007م، ص67.

[2] ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1425هـ-2005م، ص149.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط1، 1431هـ -2010م، ص705.

وقد اختلف النحويون في حقيقة العامل على ثلاثة مذاهب[1]:

1. ذهب أكثر النحويين إلى أنّ العامل هو الكلمات أو المعاني، فالكلمة نفسها تحمل بين طيّاتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدّة كلمات فتحدث فيها الرفع أوالنصب أو الجرّ أو الجزم ، نحو : (ذهب زيد)، فإنّ (ذهب) نفسها هي التي أحدثت الرفع في زيد، وهي التي جلبت العلامة الإعرابية فيها وهي الضمة.

وفي بعض الحالات لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني يدرك بالقلب ولا ينطق. فالمعنى عندهم له قدرة أيضا على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالّة عليها، كما هو الشأن مثلا في الابتداء الذي يرفع المبتدأ نحو:(المؤمن صادق)، فإنّ الابتداء هو الذي رفع كلمة (المؤمن)، وهو الذي جلب العلامة الإعرابية فيها وهي الضمة .

2. ذهب ابن جني (ت392 ه) إلى أنّ العامل هو المتكلّم، فقال:« إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا)، فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا وهل تحصل من قولك: (ضرب) إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل) فهذا هو الصوت، والصوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل »[2]

ثمّ عقّب على ذلك بقوله:« وإنّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول

---

[1] وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي _عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ط2، 1435ه، 2014م، ص49.

[2] ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1831ه، 1913م، 109/1.

الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنمّا قالوا: لفظي ومعنوي، لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أوباشتمال المعنى على اللفظ »[1]

3. ذهب ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) إلى أنّ العامل الذي يحدث حركات الإعراب إنّما هو المتكلّم نفسه، وقبل أن يدلي برأيه هذا ذكر ما يراه سيبويه في حركات الإعراب، وهو أنّ الحركات ناجمة عن العوامل[2]. واعترض ابن مضاء القرطبي على تصوّر النحاة لفكرة العامل، حيث قال:« وذلك بيّن الفساد »[3]

فابن مضاء لا يتّفق وجمهور النحويين في هذا الشأن، إذ نراه في مباحثه النحوية يرفض العامل النحوي ولا يقرّ بوجوده[4].

ولا شكّ أنّ النحاة أثناء استقرائهم للظواهر، تفطّنوا إلى أنّ هناك كلمات متغيرة عن ظاهر وأخرى عن غير ظاهر، وهذا جعلهم يقسّمون العامل إلى قسمين، عوامل لفظية وعوامل معنوية [5].

1. **العوامل اللفظية:** وهي ما عرّفها الجرجاني بقوله: « ما تعرف بالجنان، وتلفظ باللسان نحو(من) و(إلى) في قولك:(سرت من البصرة إلى الكوفة)»[6] وهي بدورها تنقسم إلى عوامل سماعية وعوامل قياسية .

---

[1] ابن جنّي، الخصائص، ص 109.110.

[2] ينظر: سيبويه (ت 180هـ)، الكتاب، تح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ط3، 1408هـ-1988م، 13/1.

[3] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ، مصر، ط2، (د،ت)، ص24.

[4] المصدر نفسه: ص26-27.

[5] العوامل المائة، ص83.

[6] ينظر: المصدر نفسه، ص84.

أ. العوامل السماعية :

وهي « ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها، وتنحصر في واحد وتسعين عاملا »[1] وهي: حروف الجرّ، إنّ وأخواتها، ما ولات المشبهتان بـ(ليس)، نواصب الفعل المضارع وجوازم الفعل المضارع [2].

ب. العوامل القياسية:

وهي أيضا ما سمعت عن العرب، ولكن يقاس عليها غيرها كجرّ المضاف إليه في (غلام زيد)، فإنّه قاعدة كلّية مطردة يقاس عليها. وتعدادها سبعة عوامل هي: الفعل على الإطلاق، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وكلّ اسم أضيف إلى اسم آخر، وكلّ اسم مستغن عن الإضافة مقتض للتمييز[3].

وبالتالي يكون عدد العوامل اللفظية ثمانية وتسعين عاملا.

2.العوامل المعنوية:

هي « ما تعرف بالجنان ولا تتلفظ باللسان »[4] وذلك أنّها « معنى من المعاني تدرك بالقلب، ولا تمتّ في كيانها بصلة إلى الكلمات والألفاظ، ولا يتكون من شيء منها. ومن ثم لا مادّة محسّة لها »[5]، وهي عاملان: عامل الرفع في المبتدأ أو الخبر، وعامل الرفع في الفعل المضارع [6].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص 85.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 85.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص283.

[4] المصدر نفسه، ص84.

[5] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966م، ص188.

[6] ينظر : المصدر السابق، ص312.

ومنه يكون مجموع العوامل في النحو مائة عاملا.

والجدير بالذكر أنّ النحاة انطلقوا في تعاملهم مع نظرية العامل من جملة من قواعد التوجيه، تمثلت في:

1/ " كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل "[1]:

ومدلول ذلك، أنّ العلامات التي تلحق أواخر الكلمات رفعا أو نصبا أو جرّا أوجزما هي حصيلة لعامل أوجدها من التركيب وجب تقديره، وفي بعض الحالات يكون العامل واجب الحذف لا يصحّ أن ينطق به في كلام، لكنّه من المحتوم أن يقدّر، كما يمكن أن يقدّر عاملان ومختلفان نحو قولنا: إياك والأسد، وسقيا لك. والتقدير: اسق اللهم سقيا ودعائي لك [2].

2/ " لا يجتمع عاملان على معمول واحد "[3] :

فإذا وجد ما ظاهره أنّه سلّط عاملين على معمول، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ والآخر التأثير في الموضع وهذه القاعدة ي الأساس في باب التنازع [4].

3/ " الأصل في العمل للأفعال "[5] :

يعدّ الفعل أهمّ العوامل وأقواها على الإطلاق وذلك كونه يعمل متقدّما أو متأخرا ظاهرا أو مقدّرا، كما أنّ عمله أصيلا في الأسماء فقط، فيرفع الفاعل وينصب المفعول.

---

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ، 2003م، ص23.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص23.

[3] ابن الأنباري (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 3973هـ- 2002م، ص79.

[4] ينظر: المصدر السابق، ص24.

[5] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 24.

4/ " تصرف العامل في العمل تابع لتصرفه هو في نفسه "[1]:

عبرّ المبرّد (ت285هـ) عن هذا الأصل بقوله: « كلّ ما كان متصرفا عمل في المقدّم والمؤخّر، وإن لم يكن متصرّفا لم يفارق موضعه »[2]، فالمتصرّف نحو قولنا: ضرب موسى عيسى، فـ (ضرب) عملت في (موسى) و(عيسى)، أمّا غير المتصرّف نحو : ما الحجازية فإنها لا تتصرّف تصرف الفعل في معموليها، فإذا تقدّم خبرها على اسمها عادت حرفا ولم تعمل كما في المثال الآتي:(ما منطلق زيد)، فهي لا تعمل إلاّ في حالة تأخير الخبر عن اسمها؛ لأنّها لجمودها لا تتصرّف تصرّف الفعل[3]، كما هو الشأن في فعل التعجب ونعم و بئس.

5/ " يكون الاسم عاملا " [4]:

ونجد ذلك في المشتقات (اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، الصفة المشبهة) ويناط نصيبه من العمل بحظه من شبه الفعل فيكون أقوى عملا إذا اتّصل به ما يقرّ به من الفعل ويتمّم شبهه به، كاعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام أو وقوعه صلة لـ(ال)، ويكون أضعف إذا طرأ ما يبعده عن الفعل، كاسم التفضيل، إذا قرن بـ(من) كان بمنزلة المضاف فضعف شبهه بالفعل وقلّ عمله، بالإضافة إلى أنّ الاسم يعمل في الاسم وفي الفعل، فيرفع الاسم وينصبه ويجزم الفعل إلاّ أنّه لا ينصبه[5].

---

[1] المبرد، المقتضب، تح : محمد عبد الخالق عظيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، ط2، 1399هـ-1979م، 189/4.

[2] المصدر نفسه، ص190.

[3] ينظر : مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي " دراسة تأصيلية وتركيبية "، ص288.

[4] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص25.

[5] ينظر: المصدر نـفـسه، ص25.

6/ " الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصا " [1]:

كما هو الحال في (لم – لن) العاملتين في الفعل لاختصاصهما به، و(قد) لم تعمل لدخولها على الماضي و المضارع، و(هل) لا تعمل لأنّها مشتركة بين الاسم والفعل.[2]

7/ "مرتبة العامل التقدّم"[3]:

إذا كان العامل قويا أمكن له أن يعمل متقدّما أو متأخّرا، فإذا كان ضعيفا لم يعمل إلاّ متقدّما [4].

8/ "الأصل ألاّ يفصل العامل من معموله"[5]

وهذا يكون بين الحرف ومعموله، فلا يجوز الفصل بينهما، و في المقابل يمكن تجاوز هذا في الفعل لقوّته، و في الاسم حملا عليه .[6]

9/ "العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء "[7]:

وذلك أنّ الأسماء متى توفّرت شروطها وجب إعمالها، أمّا عوامل الأفعال قد تلغى وكلّ شروطها مستوفاة ،كأدوات الشرط، و(واو) المعية وفاء السببية.[8]

هذه بعض القواعد التي وضعها النحاة فيما يتعلّق بنظرية العامل، فلمّا أرادوا الاحتكام إليها واتّخاذها أساسا لتعليل الظواهر النحوية، تشعّبت بهم السبل في كثير من

---

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص25.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 437.438.

[3] السيوطي (ت911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 313/1.

[4] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص27.

[5] المصدر نفسه، ص27.

[6] ينظر: المصدر نفســـه، ص27.

[7] الزجاجي (ت337هـ)، اللامات، تح: مازك مبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2 ، 1405هـ- 1985م، ص95.

[8] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص27.

الأحوال فلم يكن العامل عندهم محلّ اتّفاق بل كان مجالا لآراء مختلفة، وحاول كلّ فريق منهم أن يقيم الحجة على صحّة ما يذهب إليه، ومن هذه المواطن اختلافهم في عامل: المبتدأ والخبر، المفعول به، الفعل المضارع [1].

[1] عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب والتوزيع، والإعلان والمطابع، طرابلس، ط1، 1391 هـ، 1982م، 715/2.

الفصل الأوّل:

المسائل الخلافية في عوامل المرفوعات

توطئة :

إنّ الحديث في هذا الفصل معقود لبيان أهمّ القضايا الخلافية في باب عوامل المرفوعات، ممّا ذكر العكبري[*] في كتابه " اللباب"، وموقفه من هذه الخلافات، وتوضيح توجيهاته النحوية فيها، والمرفوعات هي العمد في التركيب النّحوي، ومنه قيل:«الرفع[**] إعراب العمد »[1]، وقد علّل السيوطي (ت911هـ) تسميتها بالعمد قائلا:«عبارة عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به. وجعل إعرابه الرفع »[2]وذلك لأنّها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقلّ الكلام دونها [3]، ولكن الأسماء هي الأصل، يقول العكبري:« إنّما بدئ بالأسماء لوجهين أحدها: أنّها أصول الأفعال، والثاني: أنّ إعرابها أصل لإعراب الأفعال »[4]

ونجد سيبويه (ت180هـ) أيضا يوضح ذلك من خلال قوله:« الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكنا ... ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، فقد تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا »[5]

---

[*] هو عبدالله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي، الأزجي، المقرئ، الفقيه، المفسر اللغوي، النحوي الضرير، محب الدين أبو البقاء ابن أبي عبد الله بن أبي البقاء، ولد في بغداد ، سنة (538هـ) وتوفي سنة (616هـ) عن عمر يناهز ثمانين سنة. ينظر: أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1 ، 1416هـ-1995م، 1/9-16.

[**] سمي الرفع رفعا لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى و يجمع بين الشفتين. ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ-1979م ، ص93.

[1]محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، دار الفكر، (د،ط)، 1/158.

[2]السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م، 1/307.

[3] ابن يعيش (ت643)، شرح المفصل للزمخشري، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، 1/200.

[4] العكبري، اللباب، 1/124.

[5] سيبويه، الكتاب، 1/20.21.

وفي هذا المقام، نجد العكبري يعلّل تقديم المرفوعات قائلا:« إنما بدئ بالمرفوع لأن الجملة المفيدة تتم بالمرفوع، ولا منصوب معه ولا مجرور، ولا تجد منصوبا ولا مجرورا إلا ومعه مرفوع لفظا أو تقديرا »[1] والمرفوعات في العربية نوعان: مرفوع أصالة ومرفوع تبعا ،أماّ المرفوعات أصالة، فهي تتمثّل في الفاعل والمبتدأ، وأمّا المرفوعات تبعا فهي خبر المبتدأ، وخبر "إنّ"، والنعت، وعطف البيان[2] .

وقد اختلف النحاة في أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الخبر؟ فذهب الخليل (ت175هـ) إلى أن الفاعل هو أصل المرفوعات، والمبتدأ فرع عنه ودليله، أنَّ عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، وأنّه رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب، أن يكون للفرق بين المعاني [3].

أمّا سيبويه فذهب إلى أنّ المبتدأ هو أصل المرفوعات، والفاعل فرع من المبتدأ، وحجّته أنّه مبدوء به في الكلام وأنّه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، وأنَّ الفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم، وأنّه عامل معمول والفاعل معمول لا غير[4].

نحا العكبري مذهب سيبويه، مستدلاّ على ذلك بقوله:«إنّما بدأ بالمبتدأ قبل الفاعل لوجهين:أحدهما أنّهما اسم تصدّر الجملة به، والفاعل يتأخر عن الصدر، والثاني:أنَّ المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخيره، والفاعل إذا تقدّم على الفعل صار مبتدأ لا غير»[5].

---

[1] العكبري، اللباب،124/1.

[2] ينظر: مهدي المخزومي النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م، ص71-74.

[3] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 93/1.

[4] ينظر: أحمد إبراهيم سيّد أحمد، من مسائل الخلاف بين سيبويه و الأخفش، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، مصر، ط1، 1408هـ-1988م، ص214.

[5] العكبري، اللباب، 124/1.

في حين نجد الأخفش يرى أنّ كليهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه [1].

أولا : المبتدأ :

هو الاسم المعرفة الذي يتصدَّر الجملة، حكمه الإعرابي الرفع، ولا يؤدي معنا إلاَّ إذا تضام مع الخبر، ويعدّ المبتدأ ركنا أساسيا في الجملة الاسمية ويطلق عليه اسم المسند أو المحكوم عليه بأمر ما[2] .

وقد تطرّق العكبري إلى حدّه، حيث قال:«هو الاسم المجرَّد من العوامل اللفظية لفظا وتقديرا، المسند إليه خبرا أو ما يسدُّ مسدّه »[3]

ومنه، فالمبتدأ يذكر ليعلم من وقع الإخبار عنه، فهو معتمد البيان، والخبر إنّما يذكر لمجرَّد الفائدة، فهو معتمد الفائدة، والفائدة منوطة بهما[4].

ـ العامل في رفع المبتدأ :

لقد تطرّق العكبري إلى هذه المسألة الخلافية في كتابه "اللباب"، وعرض لآراء العلماء حيث ذكر العكبري رأي البصريين المتمثل في أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وحجتهم أنَّ الابتداء معنى يختص بالاسم، لذلك كان عاملا كالفعل، واللفظ إنّما عمل لاختصاصه، وبالتالي فالمعنى يجب أن يعمل، وذلك لاختصاصه[5].

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، 93/1،.

[2] ينظر: التطبيق النحوي، ص 84 و المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، 74/1.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 124/1.

[4] ينظر: المصدر نفسه، 125/1.

[5] ينظر: اللباب، 126/1 والتبيين، ص225.

كما أنَّ الاسم أوَّلاً يكون مسندا إليه، ويمثّل الأصل في الجملة، فهاتان الميزتان ألزمته الرفع كرفع الفعل للفاعل، ومنه يكون المبتدأ معمولا يقتضي بالضرورة وجود عامل والعامل هنا يتمثّل في الابتداء. [1]

وقد صرَّح ذلك سيبويه من خلال قوله :« فالابتداء لا يكون إلاَّ بمبنى عليه، فالمبتدأ الأوّل، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه »[2]

وذهب المبرد إلى أنّ العامل فيه تجرده من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه، حيث قال:« فأمّا رافع المبتدأ الابتداء، ويريد بالابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره »[3]

وافق العكبري المبرد، وبيّن أنّ التعرّي من العوامل اللفظية ليس هو العامل؛ لأنّه عدم العدم والعدم لا يعمل، أمّا إذا كان المقصود منه أمارة على العامل لا علّة له، فهذا يقتضي أن يكون العامل موجودا مدلولا عليه [4]، والتعرّي شرط وأمارة يحقّق الابتداء الذي هو العامل، وذلك « لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسيّة كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء كالحياة، فإنّها شرط لتحقيق العلم وليست العلّة في وجود الشيء »[5]

وأشار الزجاج إلى أنّه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار، وعلّل ذلك بأنّ الاسم لمّا كان لابدّ من حديث يحدّث عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ [6].

---

[1] ينظر : اللباب، 127/1، والتبيين، ص225.

[2] سيبويه، الكتاب، 126/2.

[3] المبرد، المقتضب، 126/4.

[4] ينظر : اللباب، 126/1 والتبيين، ص226.

[5] الإنصاف، ص42 و ينظر: التبيين، ص226.

[6] ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 223/1.

اعترض العكبري على مذهب الزجاج على أنَّ المعنى هو رافع المبتدأ، وبيّن أنّه غير عامل، مستدلاّ على ذلك أنّ تصور معنى الابتداء سابق عن تصوّر معنى الخبر، كما أنّ حكم العامل أن يكون قبل المعمول، وحكم الخبر أن يكون بعد المبتدأ فهما يتنافيان [1].

أماَّ الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان[2] واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأنَّ العمل بحسب الاقتضاء، فالمبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدَّ له من مبتدأ، ولذلك عمل كل منهما في صاحبه، ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا في حال واحدة، كأدوات الشرط فإنّها تجزم الفعل وذلك الفعل ينصبها،كقوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴿١١٠﴾ ﴾[سورة الإسراء،110]، فـ(أيّا) منصوب بتدعوا و(تدعوا) مجزوم بـ (أيّ)، فكان كلّ واحد منهما عاملا ومعمولا[3].

---

[*] لعلّ أبا إسحاق الزجاج ذهب إلى أنّ المتكلّم العربي في عصر السليقة اللغوية نطق على سجيته، وكانت الحركة آنذاك أداة طيعة على لسانه، تعينه على إيصال ما في نفسه إلى سامعه، فإذا أراد الإخبار عن اسم ما في جملة اسمية ، فإنه يبتدئ الكلام بهذا الاسم مرفوعا ، ليعلم السامع ، ثم يأتي بعد ذلك بالخبر، وهو الركن الآخر في الجملة مرفوعا لتتم به الجملة، ويكون للكلام معنى مستفاد، فالمتكلم العربي قد نطق على مقتضى فطرته اللغوية، فارتبط المبتدأ أو الخبر في ذهنه بحركة الرفع، فإذا ما ابتدئ كلامه باسم يريد التحدّث عنه، وإسناد خبر إليه جاء به مرفوعا، ثم تلاه بالخبر الموافق له في الحركة ، فالكلام لا يتمُّ إلا بهذين المرفوعين. ينظر: علي أحمد محمد الشهري، الخلاف النحوي في المقتصد، سعد حمدان محمد الغامدي، درجة(ماجستير)، قسم الدراسات العليا العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1420هـ-ص537.

[1] ينظر: اللباب، 127/1 والتبيين، ص226.

[2] ينظر اللباب، 126/1 والتبيين، ص226 والإنصاف، ص40.

[3] ينظر :التبيين، ص130 والإنصاف، ص41.

من الواضح أنّ العكبري خالف مذهب الكوفيين، وذلك بناء على « أنَّ المبتدأ والخبر قد يكونا جامدين، والجامد لا يعمل، إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول، وأنّ المبتدأ لو كان مرفوعا بالخبر لوجب أن يكون فاعلا ، إذ كان الخبر فعلا والفاعل لا يكون قبل الفعل»[1]

وقد ذهب فريق آخر من الكوفيين إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالعائد من الخبر وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ، فـ(زيد) في نحو:(زيد ضربته) مرفوع بالضمير المتّصل بالفعل أوالخبر و(ضربته) مرفوع بالمبتدأ [2].

اعترض العكبري أيضا على قول الكوفيين، محتجّا بأنّه لا يجوز أن يكون الضمير العائد عاملا لوجهين:أحدهما أنّ المضمر فرع للمظهر، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى والثاني: أنَّ الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيها قبل الموصول[3].

وممّا سبق يتّضح أنّ العكبري رجّح مذهب سيبويه والبصريين في أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، ومن ذلك قوله مرجّحا هذا المذهب« وهذا هو القول المحقق»[4]، إذ« أنّ الأوّلية معنى قائم به يكسبه قوّة تشبّه به الفاعل »[5]

وعليه يمكن القول، إنّ المبتدأ رفع بالابتداء، فلولا مكانته التي يحتلّها، وأصالته التي تلزمه الرفع، لكان عرضة للعوامل اللفظية التي تخرجه عن حكم المبتدأ إلى شبه الفعل فترفعه تارة نحو (كان زيد قائما) ، وتنصب تارة أخرى نحو:(إنّ زيدا قائم) .

---

[1] العكبري، التبيين، ص227.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص227.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 127/1.

[4] المصدر نفسه، 125/1.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، 223/1.

ثانيا : الخبر:

يعدّ الخبر الجزء المكمّل للجملة الاسمية في العربية، وبه يصبح الكلام تاما ذا معنى والذي يدلُّ على ذلك أنّ به يقع التصديق والتكذيب، فإذا قال قائل: عبد الله منطلق، فإنّ التصديق والتكذيب يقع على (منطلق) لا على (عبد الله)، فالخبر هو مناط اكتمال المعنى والجملة [1].

ونجد العكبري يدقّق في هذه المسألة، فيشير إلى « أنّ حقيقة الخبر هو ما صحّ أن يقال في جوابه: صدق أو كذب، بينما يرى أنّ الأمر والنهي فضعيف جعلها خبر للمبتدأ لأنها ضدُّ الخبر في المعنى، ثمّ يوضح لنا أنَّ ما جاء منه فهو متأوّل، نحو قولنا:(زيد أقول اضربه)، ففي هذه الجملة حذف،إذ التقدير:(زيد واجب عليك ضربه)، فقد قام الأمر مقام هذا القول »[2]، كما في قوله تعالى:﴿ قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّاۚ ﴾ [سورة مريم ، 75] أي : (فليمدنّ له) [3].

وقد تطرّق العكبري إلى ضربين من الخبر؛ فالأوّل الخبر المفرد وهو المبتدأ في المعنى إذ لولا ذلك لم يكن بينهما علاقة تربط أحدهما بالآخر، ولهذا جاز أن يخلو من ضمير يعود على المبتدأ [4].

---

[1] ينظر: شرح المفصل، 227/1 و الأصول في النحو، ص62.

[2] العكبري، اللباب، 135/1.

[3] ينظر: المصدر نفسه،135/1.

[4] ينظر: المصدر نفسه، 136/1.

ويتّضح ذلك أكثر من خلال قول ابن يعيش:« فإذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلته »[1]، نحو قولنا: زيد غلامك، معنى ذلك أنّ (زيدا) هو الغلام ومنه فالخبر(غلامك) أنزل منزلة المبتدأ في المعنى.[2]

ويشترط أن يكون في الخبر المفرد المشتق ضمير، وذلك لأنّه يعمل عمل الفعل نحو(زيد ضارب أبوه عمرا)، ففي كلمة (ضارب) ضمير مرفوع بأنّه فاعل لا بدّ منه؛ لأنّ هذا الخبر (ضارب) في معنى الفعل (ضرب)، فكان لا بدَّ له من اسم مسند إليه، ولماّ كان مسندا إلى مبتدأ (زيد) في المعنى، ولا يصحّ تقديم المسند إليه على المسند، لذا أسند إلى ضميره ، فإذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا، نحو:(مررت بقوم عرب أجمعون)، أي: تعربوا كلّهم أجمعون[3].

أمّا الضرب الثاني وهو ما لا يتحمّل الضمير من الأخبار، وذلك « إذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من الفعل، نحو:(زيد أخوك)؛ وذلك لأنَّ الخبر(أخوك) لا يتحمّل الضمير،لأنّه اسم محض عار من الوصفية»[4]، وقد ذهب الكوفيون إلى أنّه يتحمّل الضمير فقالوا:« لأنّه وإن كان اسما جامدا غير صفة فإنّه في معنى ما هو صفة نحو:(زيد أخوك) فإنّنا في هذا المثال لم نرد الإخبار عن الشخص (زيد) بأنّه مسمىَّ بهذا الاسم، وإنّما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة إلى (زيد) وهذا المعنى هو معنى الفعل.»[5]

وعليه يمكن القول، إنَّ تحمل الضمير إنّما يكون في الأخبار المشتقّة التي تعمل عمل فعلها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرها من المشتقات

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 228/1.

[2] المرجع نفسه، 227/1.

[3] ينظر، العكبري، اللباب ، 136/1.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، 128/1.

[5] اللباب 136/1 و شرح المفصل 229/1.

وماعدا ذلك فهو جامد لا يتحمل الضمير، والخبر سواء كان مشتقا أو جامدا فإنَّ حالته الإعرابية الرفع مثل المبتدأ.

ـ العامل في الخبر :

لقد اختلفت آراء النحويين في رافع الخبر، فطال حديثهم وتشعبت آراؤهم وتباينت فذهب البصريون فيه عدَّة مذاهب:

ذهب بعضهم إلى أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء، وقد نسبه العكبري لابن السراج[1]

وتطرّق الأخفش(ت 215هـ) إلى ذلك في قوله :« فإنّما رفع المبتدأ إبتداؤك إياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم ... وقال بعضهم: ورفع المبتدأ خبره، وكلّ حسن و الأوّل أقيس»[2]

وقد أشار الزمخشري (ت 531 هـ) إلى رافع الخبر، فقال:« وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما »[3]، وذلك لأنَّ المعنى الذي اقتضى أن يكون أحدهما المبتدأ، هو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبرا، فصار المصحّح لمقتضى الإعراب فيهما واحد فيجب أن يكون هو العامل فيهما [4].

---

[1] ينظر: اللباب، 128/1 والتبيين، ص229.

[2] الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1411هـ-1990م، 09/1.

[*] تحدث السيوطي عن العامل في الخبر، فقال : « وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضا، لأنه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الأخفش وابن السراج والرماني ». السيوطي، همع الهوامع، 311/1.

[3] الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 1465هـ-2004م، ص48.

[4] ينظر: ابن الحاجب (ت646هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، العراق، (د،ط)، 1976م، 183/1.

وقد استدلّ هؤلاء على قولهم بأنّ العامل في الخبر هو الابتداء، ذلك أنّ الابتداء يقتضي اسمين، فإذا ثبت أنّه عمل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياسا على غيره من العوامل نحو (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها، فإنّها لمّا عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك هاهنا[1] .

ويرى العكبري أنّ رغم ضعف عامل الابتداء مقارنة بالعامل اللفظي، إلاّ أنّ هذا لا يمنعه من العمل في اسمين، مبرِّرا ذلك أنّ علّة العمل هو الاقتضاء في الابتداء والاقتضاء في الابتداء كاقتضاء (كان) و(إنَّ)، فبالرغم من أنّهما أضعف من الفعل المتعدِّي، إلّا أنّهما قد عملا في اسمين كما عمل (ضرب) في الفاعل والمفعول [2].

أمّا عن قولهم « أنّه لو جرى المعنى مجرى اللفظ لعمل في الظروف والأحوال كما يعمل اللفظ نحو:(زيد قائم خلفك) لم يعمل الابتداء في الظرف »[3].

فقد ردّ عليهم العكبري بأنّ العامل في الظرف هناك أقوى من الابتداء ، وهو اسم الفاعل أو الفعل، فلا حاجة إلى عمل الابتداء، وكذلك لأنَّ الابتداء لا يقتضي الظرف والحال مخصوصة، فإنّ جميع الأفعال وما يشتقُّ منها يقتضي الظروف، فلا اختصاص بالابتداء بخلاف الخبر فإنّ له اختصاصا بالابتداء[4] .

وذهب قوم إلى أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ لوحده، وقد عزاه العكبري إلى أبي علي الفارسي وابن جني[5]، فما نص عليه ابن حني في (اللمع) يوافق ما نسب إليه

---

[1] ينظر: اللباب، 128/1 والتبيين، ص230 والإنصاف ، ص 42.

[2] ينظر: العكبري، التبيين، ص 230.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص230.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 230.

[5] ينظر: اللباب، 128/1 و التبيين، ص 229.

حيث يقول :« ... وهو مرفوع بالمبتدأ تقول: زيد أخوك، ومحمد صاحبك، فزيد هو الأخ، ومحمد هو الصاحب »[1]

كما أشار سيبويه إلى أنّه مرفوع بالمبتدأ في قوله:« فأماً الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته»[2] والمراد من قول سيبويه هذا أنّ المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، يقول في ذلك:« والمبني على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل »[3] ويوضّح ذلك بقوله :«إذا قلت: عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأوّل وعمل فيه، و به استغنى الكلام»[4]، أمّا قوله (بمنزلته) فإنّه أراد التساوي في المنزلة من حيث الحكم الإعرابي فكلاهما مرفوعان، وذلك لأنّه كرّر قوله: وارتفع عبد الله، وارتفع المنطلق ممّا يدلّ على أنّه يريد الرّفع وليس العمل.[5]

واحتج هؤلاء على صحّة ما ذهبوا إليه أنّ المبتدأ هو أحد جزئي الجملة، فعمل فيما يلازمه كالفعل مع الفاعل، وأنّ اللفظ أقوى من المعنى، وأنّ الابتداء يقتضي المبتدأ، والمبتدأ يقتضي الخبر، فأُضيف العمل غلى أقرب المقتضيين وأقواهما[6].

---

[1] ابن جني، اللمع في اللغة العربية، تح : سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1988، ص38.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص127.

[3] مازن عبد الرسول، سلمان الزيدي، نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم، درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وأدابها، صالح هادي القريشي، مجلس كلية الآداب، جامعة المستنصرية ، (د،ب)، (د،ط) ، 1427هـ-2006م، ص 165.

[4] المرجع نفسه، ص165.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 165.

[6] ينظر: العكبري، التبيين، ص231.

كما « أنّ الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ، والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك نحو: (كان زيد قائما) بطل فيه معنى الابتداء بـ (كان) وأيضا (إنّ) ومعنى المبتدأ لا يبطل لأنّ المبتدأ هو المخبر عنه ومالا يُبطل أولى بالعمل »[1].

وضعّف العكبريَ هذا المذهب القائل بأنّ المبتدأ هو العامل في الخبر لوجهين:[2]

أحدهما: أنّ المبتدأ كالخبر في الجمود، والجامد لا يعمل.

والثاني: أنّ المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي، لأنّه لفظي أيضا ومن مذهبه أنّ العامل اللفظي لا يعمل في المبتدأ والخبر.

وتوجّه آخرون إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا، وإليه ذهب المبرّد (ت275هـ) حيث قال:« والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر»[3]، وحجّتهم في ذلك أنّ الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمبتدأ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، لأنّ باجتماعهما يصبح العامل قويا وقاسوه على الشرط [4]. يقول المبرّد في ذلك:« إذا قلت: إن تأتني آتك. فـ(تأتني مجزومة بإنْ، وآتك مجزومة بـ (إنْ) و(تأتني)، ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق. فزيد مرفوع بالابتداء. والخبر رُفع بالابتداء والمبتدأ»[5] ومعنى ذلك أنّ (إنْ) الشرطية تعمل في فعل الشرط ثم يعملان في الجزاء [6].

أشار العكبري إلى أنّ المذهب القائل بأنّ العامل في الخبر هو المبتدأ والابتداء جميعا قول ضعيف، مستدلا على ذلك بأنّ المبتدأ لا يصلح للعمل إمّا لوحده أو مع غيره، وذلك

---

[1] العكبري، التبيين، ص231.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 128 و التبيين ص232 .

[3] المبرد، المقتضب، 126/4.

[4] ينظر: الإنصاف، ص42 وشرح المفصل، 223/1.

[5] المبرد، المقتضب، 48/2.

[6] ينظر: العكبري، التبيين، ص231 .

لأنّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير فيه إلى ماله تأثير به [1].

وذهب بعضهم إلى أنّ العامل في الخبر التعري من العوامل[2]، وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) حيث قال: « وبعد فإنّ الحقيقة تعود إلى أنّ التعري من العوامل يعمل في المبتدأ والخبر إلاّ أنّه يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ، وبعد أن يعمل فيه من حيث أنّ الخبر لا يكون إلا بعد حصول المبتدأ، والتعرّي من العوامل لا يتمّ إلاّ بعد الإتيان بالخبر»[3]

كما تطرّق إليه ابن عصفور (ت669هـ) أيضا، في قوله :« التعرّي ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعري قد ركب من وجه ما، وذلك أنّ سيبويه حكى أنّهم يقولون: واحد واثنان وثلاثة وأربعة، إذا عدّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف، فإن لم تعطف بعضها على بعضها كانت موقوفة، فقلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة. وكذلك المبتدأ ارتفع لتعرية مع تركيبه بالإخبار عنه، إذن قد ثبت أنّ التعرّي عامل »[4]

---

[1] ينظر: اللباب، 1/ 129 وشرح المفصل، 223/1.

[2] ينظر: العكبري، اللباب، 129/1.

[3] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، القاهرة ، مصر، (د،ط)، 1982 م، 1/ 256- 257.

[4] ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، تح: صاحب أبو جناح، (د،ن) ، القاهرة، مصر، 1974، 356/1.

اعترضا العكبري [1] وابن الأنباري[2] على مذهب الكوفيين، وبيّنا أنّ التعرّي لا يصحّ أن يكون سببا أو جزءا من السبب؛ لأنّ ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يوجب عملا[3].

أمّا الكوفيون كالفراء فذهبوا إلى أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، وسمّوهما المترافعين وشبّهوهما بأسماء الشرط لأنّها تعمل في الفعل، ويعمل الفعل فيها[4].

يرى العكبري أنّ هذا القول ضعيف، « وأشار إلى أنّ المبتدأ لا يصلح للعمل وتشبيهه بأسماء الشرط لا يصح لأوجه: أحدها أنّهم بنوه على أنّ الخبر عامل في المبتدأ، والثاني: أنّ اسم الشرط لا يعمل بل العامل حرف الشرط مضمرا ولا يجوز إظهاره، كما لا يجوز إظهار (أنّ) مع (حتى)، والثالث : أنّ عمل اسم الشرط بالنيابة عن الحرف، وعمل في الفعل ضعيف، وهو الجزم بخلاف المبتدأ والخبر»[5]، وابن مالك (ت769هـ) يصف هذا الخلاف ممّا لا طائل فيه [6].

ومن كلّ ذلك يتضّح لنا أنّ العكبري رجّح مذهب البصريين الذين رفعوا الخبر بالابتداء مبنيا على أنّ العمل تأثير، والمؤثر أقوى من المؤثّر فيه إلى أن يكون الشيء قويا ضعيفا من وجه واحد إذا كان مؤثرا فيما أثّر فيه [7].

---

[1] ينظر: العكبري، اللباب، 129/1.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص41.

[3] ينظر: اللباب، 129/1 و الإنصاف، ص41.

[4] ينظر: اللباب، 129/1 و الإنصاف، ص41.

[5] العكبري، اللباب، 129/1.

[6] ينظر: ابن عقبل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، إحياء الكتب الإسلامية، إيران، 1428هـ، 103/1.

[7] ينظر: المصدر السابق، 1/ 130.

والابتداء بالرغم من كونه عامل ضعيف عن العامل اللفظي، إلا أنّ هذا لا يمنعه من العمل في اسمين ، لأنّ علة العمل هو الاقتضاء، فالمبتدأ يقتضي الخبر، وذلك بواسطة اقتضاء الابتداء لهما. لأنّ الأصل هو الابتداء .

ثالثا : العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا ":

من المسائل التي ذكرها العكبري في كتابه " اللباب " مسألة رافع الاسم الواقع بعد "لولا"(*) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره، فقد ذهب البصريون إلى أنّ الاسم بعدها يرتفع بالابتداء والخبر محذوف، وإليه ذهب سيبويه، حيث قال:« وهذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء. وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، وأمّا لكان كذا وكذا، فحديث معلّق بحديث لولا، وأمّا عبد الله فإنّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك : أزيد أخوك ... »[1]

كما تطرّق الزجاجي (ت337هـ) إلى أنّ الاسم بعد" لولا " يرتفع بالابتداء، والخبر مضمر، واللام داخلة على الجواب، نحو قولنا: لولا زيد لأكرمتك، إذ المعنى: إنّ الإكرام إنّما امتنع لحضور زيد، فزيد رفع الابتداء، والخبر مضمر، أمّا اللام فهي جواب" لولا "[2].

ويذهب عبد القاهر الجرجاني إلى « أنّ من الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسم الواقع بعد " لولا " نحو قولنا: لولا زيد لذهب عمرو، فزيد رفع بالابتداء وخبره محذوف. كأنه قال: لولا زيد حاضر أو مقيم، ومعنى ذلك أنّ ذهاب عمرو امتنع لوجود غيره »[3]

(*) " لولا " مركبة من " لو " و "لا " قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و" لا " للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار الكلام إيجابا ومعنى لولا امتناع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا زيد أكرمتك. ينظر:اللامات ، ص129.

(1) سيبويه، الكتاب، 129/2.

(2) ينظر: الزجاجي، اللامات، ص129.

(3) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص217.

ويوضّح ابن مالك (ت672 هـ) ذلك من خلال قوله:« المرفوع بعد " لولا " الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره، وهو الصحيح، لأنّه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر للعلم به وسدّ الجواب مسدّه، بل يكون أولى بصحة حذف الخبر، لأن في " لولا " إشعار بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذي يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، ففي حذف الخبر بعد " لولا " من العذر ما في حذف الخبر المقسم به وزيادة »[1]

فقد أشار ابن هشام (ت761هـ) إلى أنّه من بين الحالات التي يحذف فيها الخبر وجوبا أن يكون كونا مطلقا والمبتدأ بعد "لولا"، نحو: لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد موجود[2].

واستدلّ البصريون على صحّة ما ذهبوا إليه أنّ " لو " و"لا" قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع وكذلك بعد التركيب، كما احتجوا بأنّ الأصل في العمل للأفعال، وإنّما يقام الفعل مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه، و"لولا " ليست كذلك[3] .

وقالوا بأنّ «الاسم إذا ارتفع بها لكان معه منصوب، إذ كلّ حرف ينصب، مثل " ما " و"لات " وهذا لا منصوب له، فلا يصحّ قياسه ولا هو مسموع عن العرب »[4]

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختوم، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (د،ب)، ط1، 1410هـ-1990م ، 283/1.

[2] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط01، 1429هـ-2008م، ص 66.

[3] ينظر: العكبري، التبيين، ص240.

[4] المرجع نفسه، ص240.

كما احتجوا أيضا بأنّه لو وضع مكانه فعلا في معناه لم يكن للجملة معنى نحو:(امتنع زيد أو وجد فهلك عمرو)، كان الكلام فاسدا وضدّ المعنى؛ لأنّ المعنى (وجد زيد هلاك عمرو) [1].

وافق العكبري البصريين بأنّ الاسم بعد " لولا" مرفوع بالابتداء، مستدلاّ على ذلك بأنّ "لولا " حرف غير مختص فهي تدلّ على الاسم والفعل، والحرف يعمل إذا كان مختصا بدليل قول الشاعر:

قَالتْ أميمةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا *** هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لاَ دَرَّ دَرُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ *** لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرِي لَمَحْدُودٌ [2]

فقال: (لو حددت) فأدخلها على الفعل، فدلّ على أنّها لا تختص[3].

وأشار كذلك إلى « أنّ " لولا " هذه تقتضي اسمين، الأوّل منهما مبتدأ والثاني خبر بدليل جواز ظهوره في اللفظ، وإن لم يستعمل، ولو كانت (لولا) عاملة، أو العامل مقدّر بعدها لم يصح ذلك »[4]

أمّا الكوفيون فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة، فذهب الفراء (ت207هـ) إلى أنّ هذا الاسم مرفوع بـ " لولا " نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل [5]، وذلك لاستقلال الكلام به

---

[1] ينظر: اللباب، 132/1 والتبيين، ص241.

[2] العكبري، اللباب، 133/1.

[3] ينظر: اللباب، 132/1 والتبيين، ص241.

[4] العكبري، اللباب، 132/1.

[5] ينظر: اللباب، 132/1 والتبيين، ص239.

وانعقاد الفائدة[1]. واستدلّ على ذلك بقوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ ﴿٢٥﴾﴾[سورة الفتح ، 25]، فرفعهم بـ " لولا ".

وقد أشار ابن الأنباري إلى ذلك في قوله:« ذهب الكوفيون إلى أنّ " لولا " ترفع الاسم بعدها نحو: لولا زيد لأكرمتك »[2]

واحتجّ الفراء وغيره من الكوفيين الذين ذهبوا مذهبه « أنّ لولا " حرف يختص بالاسم فكان عاملا فيه كسائر الحروف المختصّة، وعمل فيه الرفع ولم يعمل النصب والجرّ، وأنّ "لولا " معناها معنى الفعل فكانت عاملة كـ (إنّ) وأخواتها، نحو: لولا زيد لأتيتك ومعناه: منعني زيد من إتيانك، والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل، والأصل: لو لم يمنعني زيد لأتيتك »[3]

وكذلك أنّ (أنْ) تفتح بعد "لولا " كقوله تعالى :﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [سورة الصافات،143]، وهذه (أنّ) المفتوحة وما عملت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولا لما قبله[4]

---

[1] ينظر: الشاطبي (ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط01، 1428هـ-2007م، 199/6.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ص66.

[3] العكبري، التبيين، ص241.

[4] ينظر: اللباب، 133/1 والتبيين، ص241.

أبطل العكبري رأي الفراء ومن تبعه من الكوفيين، انطلاقا من وجهين[1]:

أحدهما: أنّه لا يصحّ وضع (لا) موضع (لم)، وذلك لأنّ (لم) تختص بالأفعال المستقبلة لفظا و(لا) لا تختص.

والثاني: أنّ (لولا) هنا تختص بالأسماء أو تكثر فيها، و(لم) لا يقع بعدها الأسماء

وذهب آخرون كالكسائي إلى أنّ الاسم الواقع بعد "لولا " فاعل لفعل محذوف، تقديره: وجد[2]، يقول المرادي (ت749هـ): « قال الكسائي: مرفوع بفعل مقدّر تقديره: لولا وجد زيد»[3]

خالف العكبري الكسائي ومن حذا حذوه، في أنّ الاسم بعد "لولا " مرفوع بفعل محذوف مستدلاّ بأنّ تقدير الفعل لا يصحّ لوجهين:« أحدهما: أنّ الفعل لا يحذف عن الفاعل إلاّ إذا كان هناك فعل يفسّر المحذوف، وليس ذلك هاهنا. أمّا الثاني: أنّه لو كان الأمر على ما قالوا لصحّ العطف عليه بإعادة (لا) كقولنا: لولا زيد ولا عمرو، وكذلك قولنا: لو لم يقم زيد و لا عمرو.» [4]

وممّا سبق الحديث عنه يتّضح لنا أنّ العكبري ذهب مذهب البصريين في أنّ الاسم بعد " لولا " مرفوع بالابتداء، وذلك بحكم الأمثلة الذي تطرق إليها هو والبصريون تثبت بأنّ" لولا" حرف غير مختص، فهي تدخل على الأسماء، كما تدخل على الأفعال، وهذا الذي جعلها غير عاملة، لأنّ العمل فرع الاختصاص، وبالتالي يصبح الاسم بعدها مبتدأ وخبره محذوف .

---

[1] العكبري، اللباب، 134/1 .

[2] ينظر: اللباب، 132/1 والتبيين، ص239.

[3] ابن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1413هـ -1992 م، ص601.

[4] العكبري، اللباب، 134/1.

رابعا : العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور:

تطرّق العكبري في كتابه " اللباب " للحديث عن مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور، فقد كانت مثار خلاف بين نحاة البصرة والكوفة.

فقد ذهب البصريون إلى أنّ الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور ارتفع بالابتداء وذلك إذا وقع بعد الظرف اسم ظاهر نحو: (في الدار زيد) وشبهه، فهما مبتدأ وخبر،كما إذا تأخر، وفي الظرف ضمير، وهو متعلّق بمحذوف [1].

كما أشار سيبويه إلى أنّ" الظرف وحرف الجرّ إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام وما شابه ذلك نحو: (عندك عمرو) و(في الحجرة حسام)، فمن خلال هذه الأمثلة، فهو يجعل الاسم مبتدأ (عمرو) و(حسام) مبتدأ، والظرف خبرا مقدّما كما هو واضح في الأمثلة (عندك) و(في الحجرة)، والظرف يحتوي على ضمير كما لو كان مؤخرا في اللفظ [2]، يقول سيبويه في ذلك:« ولا نصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت »[3]

وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب على صحّة ما ذهبوا إليه، على جملة من الحجج تمثلت في [4]:

أولّها: أنّ الظرف جامد فلم يعمل حاله كحال سائر الجوامد .

ثانيا: أنّه لو كان عامل عمل الفعل لما عمل فيه عامل آخر نح:(إنّ خلفك زيد) و(كان خلفك زِيدًا)، و(رأيت خلفك زيدًا)، فيعمل الفعل في الاسم ولا يعمل في الظّرف

---

[1] ينظر: التبيين، ص233 والإنصاف، ص 48، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص91.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 143 والإنصاف، ص 48 والتبيين، ص233.

[3] سيبويه، الكتاب،23/1.

[4] العكبري، التبيين، ص233-234.

فلو جرى مجرى الفعل لما دخلت عليه هذه العوامل؛ لأنّ من حكمها ألاّ تدخل على الأفعال .

ثالثا: أنّ الظرف لو كان عاملا لم يتّصل به ضمير الاسم نحو:(في داره زيد) و(في بيته يؤتى الحكم)، ولو كان هو العامل، لكان إضمارا قبل الذكر لفظا وتقديرا.

رابعا: أنّ الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام الفعل لجاز قولنا: اليوم زيدٌ إذ التقدير:(استقرّ اليوم زيدٌ)، ولمّا لم يجز لكون الاسم جثّة، والظرف زمانا، يقول ابن جنّي في هذا المقام:« فإذا كان المبتدأ جثّة، ووقع الظرف خبرا عنه، لم يكن ذلك الظرف إلاّ من ظروف المكان، تقول: زيد خلفك، فـ (زيد) مرفوع بالابتداء، والظرف – بعده– خبر عنه، والتقدير: زيد مستقرّ خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف، كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع بالمبتدأ »[1]

ذهب العكبري مذهب البصريين أنّ العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور، ارتفع بالابتداء، مبنيا رأيه على أنّ الظرف اسم جامد ليس فيه معنى الفعل والجوامد لا تعمل بخلاف الابتداء، فهو يعدّ نفسه بصريا بامتياز، ويظهر ذلك جليّا في قوله:« إنّهم اتّفقوا على قولك:(في الدار زيد قائم) أنّ (زيد) مبتدأ، وقائم خبر، والخبر عندنا مرفوع بالابتداء وعندهم بالمبتدأ، فحينئذ قد بطل عمل الظرف، وتعلّق بقائم الذي هو الخبر ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك »[2]، إضافة إلى ذلك أنّ الظرف لو عمل

---

[1] ابن جني، اللمع في العربية، ص31.

[2] ينظر: العكبري، التبيين، ص234.

لوجب ألاّ يجوز قولنا :(بك زيد مأخوذ)؛ لأنّ (بك) مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف قولنا:(في الدار زيد) إذا أضيف إليه الاسم، فإنّه يفيد ويكون كلاما[1] .

أمّا الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى أنّه مرتفع بهما كما يرتفع بالفعل، ويخلوان عن ضمير لعملهما في الظاهر[2]، و« ذلك إذا تقدّم الظرف على الاسم واعتمد على أحد سبعة أشياء: مبتدأ على أن يكون هو خبرا نحو قوله تعالى:﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ ﴿٣٧﴾ ﴾[سورة سبأ، 37]، فـ (جزاء) مرفوعة بالظرف أو صفة لموصوف نحو:(مررت برجل صالح في الدار أبوه)، أو حال لذي حال ، كقوله تعالى:﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ ﴿٤٦﴾﴾[سورة المائدة، 46]، فـ(هُدَى ونورٌ) مرفوعان بالظرف، لأنّه حال من الإنجيل، أوصلة لموصول كقوله تعالى:﴿ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾[سورة الرعد،43] أو معتمدا على همزة الاستفهام نحو قوله تعالى:﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ ﴿١٠﴾ ﴾ [سورة إبراهيم،10]، أو حرف نفي نحو قولنا :(ما في الدار أحد)، أو كان الواقع بعده (أنْ) التي في تقدير المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ومِنْ آيَاتِه أَنَّكَ تَرَى الأرْضَ﴾[سورة فصلت، 36]، فـ (أنّ) وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف، ومن المعلوم البيّن أنّ العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه، إنّما هو منسوب إليه »[3].

---

[1] ينظر: التبيين، ص234 والإنصاف، ص 50.

[2] ينظر: اللباب، 143/1 والتبيين، ص 233 والإنصاف، ص 48 وائتلاف النصرة، ص92.

[3] ينظر: اللباب، 143/1 و الإنصاف، ص48-49.

كما احتجوا أيضا بأنّ الظرف لابدّ له من عامل وهو الفعل، فإذا تقدّم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل، وإذا كان قبله وقد أقيم الظرف مقامه، وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم إذا كان قبله[1].

خالف العكبري مذهب الكوفيين فيما ذهبوا إليه بأنّ الاسم الواقع بعد الظرف أوالجار والمجرور مرفوع بهما، مستدلاّ بأنّ الظرف وحرف الجرّ غير مشتقّين لا معتمدين، فلم يعملا نحو:(هذا زيد)، وأنّ معمول الخبر يجوز أن يتقدّم على المبتدأ[2]، كقول الشماخ (من الوافر):

كَلاَّ يُومِيءْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى *** ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنونِ[3]

فمن خلال هذا الشاهد، نجد أنّ (كلا) منصوب الخبر، وهو(ظنون)، والمعمول تابع العامل، والتابع لا يقع موقعا لا يقع فيه المتبوع[4].

كما « أنّ المبتدأ يضمر في الظرف وهو مقدّم، نحو: (في داره زيد)، فلو كان عاملا لكان واقعا في رتبته ولزم فيه الإضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا »[5]

ومن هنا يتّضح لنا أنّ الاسم بعده مرفوع بالابتداء؛ وذلك لتعرّيه من العوامل اللّفظية ولا يمكن للظرف أن يكون عاملا بأيّ حال من الأحوال، وذلك لأنه اسم جامد لا يحمل معنى الفعل، فالجوامد لا تعمل بخلاف الابتداء.

---

[1] ينظر: العكبري، التبيين، ص 235.

[2] ينظر: اللباب، 144/1 والتبيين، ص233.

[3] الشماخ بن ضرار الذبياني، الديوان، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، القاهرة ، مصر، (د،ط)، 1968م، ص319.

[4] ينظر: العكبري، اللباب، 144/1.

[5] المصدر نفسه، 143/1.

خامسا : الفاعل:

من بين المسائل الخلافية التي عرض لها العكبري في كتاب " اللباب " مسألة رافع الفاعل فهو في عرف النحويين:« الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدّما عليه سواء وجد منه فعل حقيقة أو لم يوجد »[1]

في حين عرّفه بعضهم بقولهم:« الفاعل من وجد منه الفعل، وغيره محمول عليه»[2]

وصف العكبري هذا الرأي بالضعف، واستدلّ على ذلك بأوجه [3]:

أحدها: أنّ قولهم:(رخص السعر) و(مات زيد) فاعل عندهم، ولم يصدر منه فعل حقيقة .

والثاني: أنّه إذا كان فاعلا لصدور الفعل منه لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه؛ لأنّ المعلول لا يثبت بدون علّة.

والثالث: أنّ قولك:(ما قائم زيد) يصحّ أن تقول فيه: ما فعل القيام، فتنفي الفعل عنه فكيف يشتق له من اسم مثبت ؟

والرابع: أنّ الاسم إذا تقدّم على الفعل بطل أن يكون فاعلا مع صدور الفعل منه.

---

[1] العكبري، اللباب، 148/1.

[2] المصدر نفسه، 148/1.

[3] المصدر نفسه، 148/1.

ـ العامل في الفاعل :

اختلف النحاة في عامل الرفع في الفاعل على مذاهب وهي كالآتي :

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ العامل في الفاعل الفعل المسند إليه[1]، حيث قال: « والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل »[2]

وقد جنح إلى هذا التوجيه المبرّد، حين قال:« و إنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد »[3]

كما بيّن ابن السراج ذلك بقوله:« أمّا الفعل فلابدّ له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء و الخبر... فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنّه فعل وسيفعل أو هو في حال الفعل أو استفهمت عنه ... فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل »[4]

ذهب العكبري مذهب البصريين في القول بأنّ الفعل هو العامل في الفاعل، مستدلاّ بأنّ الفعل مؤثّر في الفاعل والمفعول جميعا؛ لأنّ به يتغيّر حال الاسم، فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل ومن الفاعل إلى المفعول، وذلك على حسب تأثيره فيهما، وبهذا الاعتبار اشتقّ لما يسند إليه الفعل فاعل، وكذلك اشتقّ منه المفعول، وتصرّف الاسمين منه دليل

---

[1] اللباب، 151/1 و التبيين، ص263.

[2] سيبويه، الكتاب، 33/1.

[*] يقول أيضا: « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنّه مفعول، تعدّى إليه فعل الفاعل».
سيبويه، الكتاب، 34/1

[3] المبرد، المقتضب، 146/1.

[4] ابن السراج، الأصول في النحو، 75/1.

ظاهر على تأثيره فيهما، وإذا أثّر فيهما في المعنى أثّر فيهما إعرابا، لأنّ الإعراب تابع للمعنى.[1]

أمّا الكوفيون فلهم أقوال متعدّدة في عامل الرفع في الفاعل:

أ- معنى الفاعلية هو العامل في الفاعل :

نسب هذا الرأي لخلف الأحمر[2]، ويتّضح ذلك من خلال قول ابن الأنباري: « وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية »[3]

وصف العكبري هذا الرأي بالفساد ، واستدلّ على ذلك بأوجه[4] :

أحدها: أن (إنّ) عاملة بنفسها وهي نائبة عن الفعل، فعمل الفعل بنفسه أولى.

والثاني: أنّ الفعل لفظ مختص بالاسم؛ والاختصاص مؤثّر في المعنى، فوجب أن يؤثّر في اللفظ كعوامل الفعل .

والثالث: أنّ الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ .

والرابع: أنّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلا وفي المعنى مفعولا به، كقولك:(مات زيد) ومفعولا في اللفظ، وهو في المعنى فاعل، كقولك : تصبّب زيد عرقا، ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل .

---

[1] ينظر: العكبري، التبيين، ص263-264.

[2] ينظر: اللباب، 151/1 و همع الهوامع، 511/1.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص72.

[4] العكبري، اللباب، 151/1 -152.

ب- إسناد الفعل إلى الفاعل :

ويعني ذلك أنّ الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه [1]، وأنّ كون الفعل مسندا إلى الفاعل أدّى إلى رفعه، ونفهم من هذا الكلام أنّ العامل هنا معنوي، فبمجرد إسناد الفعل إلى الفاعل يرتفع الفاعل، سواء أكان الفعل مثبتا أم منفيا، وإلى هذا التوجيه ذهب أبوعلي الفارسي (ت377هـ)، فيقول:« إعراب الفاعل رفع وصفته أن يسند الفعل إليه مقدّما عليه، ومثاله: جرى فرس، وغنم الجيش، ويطيب الخبر، ويخرج عبد الله. و بهذا المعنى الذي ذكرت يرتفع الفاعل لا لأنّه أحدث شيئا في الحقيقة. فلهذا يرتفع في النفي إذا قيل: لم يخرج عبد الله كما يرتفع في الإيجاب وكذلك: أيقوم زيد »[2]

وقد وضّح ابن الأنباري ذلك من خلال قوله:« فإن قيل بماذا يرتفع الفاعل ؟ قيل: يرتفع بإسناد الفعل إليه، لا لأنّه أحدث فعلا في الحقيقة، والذي يدلّ على ذلك أنّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب؛ تقول: ما قام زيد، ولم يذهب عمرو، فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب ، كما لو أوجبته له؛ نحو: قام زيد، وذهب عمرو، وما أشبه ذلك »[3]

ردّ هذا القول أيضا؛ لأنّ العمل لا ينسب للمعنى إلاّ إذا لم يكن هناك لفظ صالح للعمل وهنا اللفظ موجود[4]، ويبيّن ابن يعيش ذلك من خلال قوله: « وربّما قال بعضهم

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 511/1.

[2] أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح : حسن شاذلي فرهود، (د،ن)، الرياض، السعودية، ط1، 1389هـ-1969م ، 63/1-64.

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية ، تح: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-1999م ، ص79.

[4] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 511/1.

في عباراته: الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه. وهو تقريب، وهو في الحقيقة غير جائز،لأنّ الإسناد معنى ولا خلاف أنّ عامل الفاعل لفظي »[1]

ج-الفعل:

ذهب الفراء إلى أنّ العامل في رفع الفاعل هو الفعل[2]، حيث يقول: «... وإذا لم تر قبل (إلاّ) اسما، فأعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول:(ما قام إلاّ زيد)، رفعت زيد لإعمالك(قام) إذ لم تجد (قام) اسما بعدها »[3]

د- إحداث الفاعل الفعل هو العامل في الفاعل :

ذكر هذا الرأي السيوطي « ونسبه إلى جماعة من الكوفيين، من دون أن يصرّح بأسمائهم، ثم قال : كذا نقله ابن عمرون(*) »[4]

وردّ هذا القول كذلك لوجود فاعل في اللغة لم يحدثه الفعل، نحو: انقطع الحبل وانكسر الزجاج؛ فالحبل والزجاج وما شاكلهما مرفوعان، لأن كلا منهما مسند إليه ولو لم يفعل الفعل اختيارا، فالفاعلية معنى نحوي لغوي لا معنى فلسفي[5].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 201/1.

[2] العكبري، التبيين، ص263.

[3] الفراء، معاني القرآن، 167/1.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 511/1.

[5] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص47.

و- شبه الفاعل بالمبتدأ :

ذهب بعض النحويين إلى أنّ شبه الفاعل بالمبتدأ هو الذي عمل فيه الرفع، يقول السيوطي:« شبهه بالمبتدأ، من حيث إنّه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ أوالخبر»[1]

وممّا سبق يتّضح لنا أنّ العكبري نهج منهج البصريين في أنّ الفعل هو رافع الفاعل لأنّ الفعل يؤثّر في الفاعل كما يؤثّر في المفعول، فيعمل على تغيير حال الاسم من المبتدأ إلى الفاعل، ومن الفاعل إلى المفعول [2].

ومجمل القول إنّ العامل في رفع الفاعل هو الفعل، وهو عامل لفظي، وذلك كون الفعل لفظ مختص بالاسم، فيعمل فيه الرفع تارة، والنصب تارة أخرى، وهذا يفضي به إلى التغير في الوظيفة.

سادسا : " إن " وأخواتها :

تعدّ " إنّ " وأخواتها من الحروف العاملة في الجملة الاسمية؛ فتنصب الاسم ويسمّى اسمها، وترفع الخبر ويسمّى خبرها، وتتمثّل هذه الحروف في:(إنّ، أنّ، كأنّ، لكن، ليت، لعلّ) [3]، وتسمّى الحروف المشبّهة بالفعل؛ وذلك لشبهها به من وجهين: أحدها من جهة اللفظ؛ لأنّها مركّبة من ثلاثة أحرف فصاعدا، كما أنّ الأفعال كذلك، وأنّها مفتوحة الأواخر كالأفعال الماضية، وأنّها تتّصل بها الضمائر ونون الوقاية، وأنّها تقتضي اسمين كاقتضاء المتعدي لهما[4] .

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، 511/1.

[2] ينظر: العكبري، التبيين، ص263.

[3] ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص139.

[4] ينظر: ابن طولون (ت953هـ)، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد حاسم محمد الفياض الكبيسي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ-2002م، 242/1.

والثاني: شبهها بالفعل من حيث المعنى؛ وهذا يدلّ على أنّ معاني هذه الحروف هي معاني الأفعال، فـ (إنّ وأنّ) بمعنى أكّدت، و(كأنّ) بمعنى أشبّه، و(لكنّ) بمعنى استدرك و(لعلّ) بمعنى أرجو، و(ليت) بمعنى أتمنّى [1].

ويرى ابن عصفور أنّها تعمل لاختصاصها بالأسماء كما أنّ الأفعال تختص بالأسماء في العمل، وأنّ كلّ حرف مختص بما يدخل عليه ولا يكون كالجزء، فإنّه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل، وذلك لتمييزها من الحروف المختصة التي صارت كالجزء من الفعل مثل(السين وسوف) [2].

وضّح العكبري ذلك حين قال:« وإنّما عملت هذه الحروف لاختصاصها بضرب من الكلام، واختصاص الشيء بالشيء دليل على قوّة تأثيره فيه فإذا أثّر في المعنى أثّر في اللّفظ، ليكون اللفظ على حسب المعنى »[3]

كما يبيّن أنّ (لام التعريف) لا تعمل مع اختصاصها ؛لأنّها صارت كالجزء من الاسم لأنّها تعيّن المسمّى كما تعيّنه الأوصاف، وكذا (السين وسوف) لم تعملا؛ لأنّهما كجزء من الفعل، وهما مع الفعل بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك، وأمّا (قد) فإنّها تدخل على الماضي والمستقبل، فتقرّب الماضي من الحال، وهذا تأثير في زمان الفعل[4] .

---

[1] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 422/1.

[2] ينظر: المرجع نفسه، 422/1.

[3] العكبري، اللباب، 207/1.

[4] ينظر: المصدر نفسه، 207/1-208.

ـ العامل في رفع خبر " إنّ " وأخواتها :

اختلف النحاة في رافع خبر " إنّ " على مذاهب، وهي :

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ خبر (إنّ) مرفوع بها[1]، وإلى هذا التوجيه ذهب سيبويه، فيقول:« وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ»[2]

كما تطرّق ابن السراج إلى هذه المسألة من خلال قوله:« فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع الخبر »[3]

واحتجوا على صحّة ما ذهبوا إليه بأن قالوا:« إنّما قلنا إنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنّها قويت مشابهتها للفعل، لأنّها أشبهته لفظا ومعنى. و وجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه: الأوّل: أنّها على وزن الفعل، والثاني: أنّها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث : أنّها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم والرابع: أنّها تدخلها نون الوقاية، نحو: " إنّني" و" كأنّني" كما تدخل على الفعل نحو: "أعطاني وأكرمني " وما أشبه ذلك، والخامس: أنّ فيها معنى الفعل، فلمّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه، وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب، ليكون المرفوع مشبّها بالفاعل والمنصوب مشبّها بالمفعول »[4]

---

[1] ينظر: اللباب، ص 210 والتبيين، ص333 والإنصاف، ص 153.

[2] سيبويه، الكتاب، 131/2.

[*] عدّها سيبويه خمسة، فأسقط (أنّ) المفتوحة، لأنّه اعتبر أصلها (إنّ) المكسورة ، وسمّاها "هذا باب الحروف الخمسة" وتبعه المبرد وابن السراج. ينظر:الكتاب،131/2 والمقتضب، 107/4 والأصول في النحو، 230/1.

[3] ابن السراج، الأصول في النحو، 230/1 .

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص154.

وافق العكبري مذهب البصريين فيما ذهبوا إليه، مستدلا على ذلك بوجهين[1]:

أحدهما: أنّ هذه الحروف تعمل في الاسم الأوّل لاقتضائها إياه، فتعمل في الخبر كذلك أيضا. ألا ترى أنّ الفعل يعمل في الفاعل والمفعول لاقتضائه إياهما، و(ظننت) وأخواتها تعمل في المفعولين، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين لاقتضائه إياهما.

والثاني: أنّ خبر (إنّ) مرفوع، ولابدّ له من رافع، ولا يجوز أن يرتفع بغير(إنّ) إذ لا عامل سواها، والذي كان قبل دخول (إنّ) هو المبتدأ، وقد أبطل ابتداؤه، ولهذا لا يعمل الخبر هنا في الاسم لعمل (إنّ) فيه، فلذلك لا يعمل المبتدأ هنا في الخبر.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ الخبر باق على رفعه[2]، كما كان قبل دخول " إنّ" يقول ابن الأنباري:« ذهب الكوفيون إلى أنّ " إنّ وأخواتها " لا ترفع الخبر، نحو: إنّ زيد قائم وما أشبه ذلك»[3]

وقد استدلّ الكوفيون بأن قالوا: « أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنّما نصبته لأنّها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنّما عملت؛ لأنّها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعا عليه، فهي أضعف منه، لأنّ الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول لأنّا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها »[4]، والذي يدلّ على ضعف عملها أنّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، قال الشاعر :

---

[1] اللباب، 210/1-211 والتبيين، ص 334-335.

[2] اللباب، 210/1 والتبيين، ص333.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص153.

[4] المصدر نفسه، ص 153.

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرًا **** إِنِّي إِذَنْ أَهلكَ أَوْ أَطِيرَا [1]

فنصب (أهلك) بـ (إذن) ولم يجعله خبر (إنّ).[2]

واحتجوا أيضا « بقول العرب:(إنّ بك تكفّل زيد)، فجعل الفعل في اسمها، ولو كانت هي الفاعلة في الخبر لم تكن كذلك. و العلّة فيه أنّ هذه الحروف فروع في العمل، فلم تقو على العمل في اسمين.»[3]

ردّ العكبري على مذهب الكوفيين بقوله: « أمّا كونها فرعا في العمل فمسلّم، ولكن لا نسلّم أنّ أثر الفرعية أبطل عملها في الخبر، وذلك أنّ عملها مبني على الاقتضاء، وقد بيّنا أنّ الاقتضاء تام، فأمّا أثر الضعف فيظهر في أشياء منها تقديم المنصوب على المرفوع إيجابا وذلك أثر الضعف، وكذلك في أحكام أخر »[4]

أمّا بيت الشعر الذي استدلّ به الكوفيون، فجوابه من ثلاثة أوجه: [5]

أحدهما: لا نسلّم أنّه خبر (إنّ) بل خبر (إنّ) محذوف تقديره: إنّي أذل إذا أهلك.

وحذف لدلالة ما بعده عليه، وهذا كقول الشاعر :

نَحنُ بِمَا عِنْدَناَ وَأَنْتَ بِمَا **** عِندَكَ رَاضٍ والرَّأيُ مختلفٌ

أي:(نحن راضون)، فحذف الخبر الأوّل لدلالة ما بعده عليه، وكذلك إذا تقدّم معنى الشرط عليه، كقولك: (أنا آتيك إن أتيتني)

---

[1] العكبري، اللباب، 211/1.

[2] اللباب، 211/1 والتبيين، ص337.

[3] المصدر السابق، 211/1.

[4] العكبري، التبيين، ص 337.

[5] ينظر :اللباب، 211/1 والتبيين، ص338 والإنصاف، ص156.

والثاني: نقدّر أنّه الخبر ولكن وقعت (إذا) موقع الخبر وأشبهت (لن) كما تقول: إنّ زيدا لن يضرب كذلك قلت هاهنا.

والثالث : إنّ ذلك شاذ لا تناقض به الأصول، ولا يثبت به أصل .

أمّا ما ذكروه من قول العرب: " إنّ بك تكفل زيد"، فاسمها محذوف، والتقدير:" إنّه بك تكفّل زيد "

ويتّضح ممّا تقدّم، أنّ العكبري رجّح مذهب البصريين، انطلاقا من قوله:« وهذه عملت بشبهها بالفعل، وشبهها به من أوجه: أنّها اختصت بالاسم، كما اختص الفعل به وأنّها مبنية على الفتح، كما أنّ الفعل الماضي كذلك، وأنّ نون الوقاية تدخل عليها، نحو:(إنني)، كما تقول : (ضربني)، وأنّها تحقّق بحذف إحدى النونين نحو:(إنْ)، كما يجوز ذلك في: لم يكُ، وأنّ معانيها معاني الأفعال، فـ (إنّ) بمعنى أؤكد وكأنّ أشبه، وإذا ثبت شبهها بالفعل من هذه الوجوه عملت عمله »[1]

ويؤكد ذلك الرضي الاستراباذي بقوله: « ومذهب البصريين أولى، لأنّ اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولا سيّما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي»[2]

ومنه يمكن القول، إنّ عند دخول " إنّ" وأخواتها على الجملة الاسمية، فإنّها تعمل النصب في المبتدأ ويسمّى اسمها، كما تعمل الرفع في الخبر ويسمّى خبرها وتبطل عنه معنى الابتداء، والدليل على ذلك إضافة إلى ما تقدّم من الحجج التي تثبت عملها تغيّر معنى الجملة ، فمثلا عندما نقول (العلم نور) و(إنّ العلمَ نورٌ)، فمن خلال المثالين

---

[1] العكبري، التبيين، ص334.

[2] الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2 ، 1996م ، 288/1.

يتّضح لنا أنّه عند دخول (إنّ) على الجملة (العلم نور) ، فإنها أكّدت لنا صفة (النور) للعلم .

سابعا : العامل في رفع خبر "لا "النافية للجنس :

تسمّى " لا " النافية للجنس بـ "لا " التبرئة، وذلك لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر [1]، ويقصد بالنفي أن يكون نصّا على استغراق النفي للجنس كلّه؛ حيث تدخل على الجملة الاسمية، فتعمل فيها عمل (إنّ) من نصب المبتدأ ورفع الخبر، وتفيد نفي الحكم على جنس اسمها نصّا، أي بغير احتمال لأكثر من معنى واحد [2].

وقد أشار العكبري إلى أوجه المشابهة بينهما؛ حيث قال: « وإنّما عملت (لا) عمل (إنّ) لمشابهتها لها من أربعة أوجه، أحدها: أنّ كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية، والثاني: كلا منهما للتأكيد، فـ (لا) لتأكيد النفي و(إنّ) لتأكيد الإثبات، والثالث: أنّ (لا) نقيضة (إنّ) والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. و الرابع: كلا منهما له صدر الكلام »[3]

فالنحاة وضعوا شروطا لعملها[*]؛ تتمثل في أنّها تدخل على نكرة، وأن يكون المقصود بها النفي العام، وألاّ تكر، فإنْ تكرّرت لم يتعيّن إعمالها وإنّما جاز، وألاّ يكون

---

[1] ينظر: محمد بن علي الصبّان، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية ،(د،ب)، (د،ط)، 03/2.

[2] ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص161.

[3] العكبري، اللباب، 226/1.

[*] كان حق (لا) هذه ألاّ تعمل ولكن لمّا قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم؛ لأنّ قصد الاستغراق على سبيل التنصيص، يستلزم وجود (من) لفظا أو معنى، ولا يليق ذلك إلاّ بالأسماء النكرات فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها. ينظر: أبو قاسم المرادي، الجني الداني، ص 291.

مفصولا بينها وبين اسمها فاصل و إلاّ أهملت وجوبا، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾[سورة الصافات ،47]

ومن الشروط أيضا أن لا تكون النكرة معمولة لغير(لا) بخلاف نحو:(جئت بلا زاد)، فإنّ النكرة معمولة للباء وهي مجرورة به[1] .

ـ العامل في رفع خبر" لا " النافية للجنس:

فقد اختلفت آراء النحويين في رافع خبر (لا) النافية للجنس، نحو :(لا رجل منك) ،فذهب سيبويه إلى أنّه مرفوع بالابتداء[2]، كما يرتفع قبل دخول (لا) محتجّا على عدم عملها في الخبر بشيئين:[3]

أحدهما: أنّه لمّا كان موضع (لا) واسمها رفعا كان الخبر مرفوعا على ذلك التقدير.

والثاني: أنّ(لا) ضعيفة جدّا، فلم تعمل في الاسمين بخلاف (كان) و(إنّ).

ذهب العكبري مذهب سيبويه، مبنيا رأيه على « أنّ (لا) واسمها ركّبا فصار كاسم واحد، ولذلك بني فجرت مجرى خمسة عشر، ومعلوم أنّ خمسة عشر في موضع اسم واحد كذلك (لا رجل) فعند ذلك يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء، والمبتدأ يحتاج إلى خبر، وأفضل هو الخبر، و(لا) على هذا كالجزء من الكلمة فلا تكون عاملة في الخبر»[4]

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 466/1.

[2] الكتاب، 275/2 و ينظر: اللباب، 233/1.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 233/1.

[4] العكبري، التبيين، ص 368-369.

كما أنّ (لا) لا تعمل في الخبر؛ لكونها عاملا ضعيفا، وبالتالي إذا كان العامل فرعا وليس عمله بلازم، ولا هو أصل بنفسه، كما هو الحال في (إنْ) الشرطية؛ فإنّها لا تعمل في جواب الشرط عند جمهور النحويين[1].

أمّا الأخفش فذهب إلى أنّ الخبر هو معمول (لا) كخبر (إنّ) [2]، وحجته أنّ (لا) اقتضت اسمين، وعملت في أحدهما، فتعمل في الآخر كـ (إنّ) [3].

ردّ العكبري هذا الرأي بقوله :« فإن قيل: إذا جاز أن تعمل في الخبر. قيل: عملت في الاسم من حيث هي حرف مشبّه بغيره من الحروف، فأمّا موضعها من اسمها؛ فرفع لوقوعهما موقع الاسم المفرد، والخبر واقع عنهما، وهذا معنى غير الإعراب ألا ترى أنّ قولك (ما جاءني من رجلٍ) الإعراب فيه على غير الموضع، فـ (رجلٍ) مجرور و(من رجل) في موضع الفاعل ولذلك جاز في الصفة الجرّ على اللفظ والرفع على الموضع»[4]، كقوله تعالى:﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ ﴾[سورة هود ، 50]، و(غيره) بخلاف (إنّ)؛ فإنّ لا موضع لها ولاسمها حتّى يحمل الخبر عليه [5].

ومن نافلة القول إنّ خبر (لا) النافية للجنس مرفوع بالابتداء؛ لأنّ (لا) فرع في العمل على (إنّ)، وبالتالي هي عامل ضعيف لا ترق إلى عمل الأصول، ذلك كون الفروع دائما منحطّة عن الأصول .

---

[1] ينظر: العكبري، التبيين، ص369.

[2] ينظر: اللباب، 234/1 والتبيين، ص 368.

[*] لم يرجّح ابن مالك قول سيبويه مستدلا بأنّ التركيب لا يضرّ، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم ، لأنّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أنّ التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر. ينظر: شرح التسهيل ، 56/2.

[3] ينظر: اللباب، 234/1، والتبيين، ص 369.

[4] العكبري، التبيين، ص 369.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص369.

ثامنا : العامل في رفع الاسم بعد أداة الشرط :

من المسائل الخلافية التي تطرّق إليها العكبري في كتابه " اللباب " مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، فقد اختلف فيها النحاة على مذاهب:

ذهب البصريون إلى أنّ العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فعل محذوف يفسّره المذكور[1]، كقوله تعالى:﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴿٦﴾ ﴾ [سورة التوبة، 06]، « فـ (أحدٌ) فاعل مضمر تقديره: (وإنْ استجار أحد)»[2]

وإلى هذا الرأي ذهب سيبويه، حيث قال:« واعلم أنّ قولهم في الشعر: إنْ[*] زيد يأتك يكن كذا إنّما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيد رأيته يكن كذا،لأنّه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبني عليها »[3]

واحتجّ هؤلاء على صحّة ما ذهبوا إليه؛ لأنّه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، كما لا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيها؛ لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع، وذلك لا يجوز؛ فدلّ على أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل، والفعل المظهر الذي بعد الاسم يدلّ على ذلك المقدّر[4].

---

[*] أشار العكبري إلى أن (إن) الشرطية هي أن أدوات الشرط لوجين : أحدهما، أنها حرف وغير من أدواته اسم، والأصل في إفادة المعاني الحروف، والثاني : أنها تستعمل في جميع صور الشرط ، وغيرها يخص بعض المواضع، فـ(من) لمن يعقل ، (وما) لما لا يعقل، وكذلك باقيا كلّ منها ينفرد بمعنى و (إن) مفردة تصلح للجميع، ينظر: اللباب، 50/2.

[1] ينظر: اللباب، 57/2، و الإنصاف، ص 490.

[2] العكبري، اللباب، 57/2.

[3] سيبويه، الكتاب، 113/3-114.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 490.

وافق العكبري البصريين فيما ذهبوا إليه بأنّ الاسم بعد أداة الشرط مرفوع بفعل محذوف يفسّره المذكور، مستدلاّ بأنّه لا معنى لـ(إنْ) إلاّ في الأفعال، ولذلك لا تقع بعدها جملة من اسمين؛ فإن لم يكن مذكورا قدّر لتصحيح المعنى، ولذلك يبقى الجزم في الفعل بعد الاسم.[1] كقول الشاعر كعب بن جعيل :

صعدةٌ نَابِتَةٌ فِيْ حَائرِ **** أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[2]

فمن خلال البيت الشعري، يتبيّن لنا أنّ بعد الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضرورة، وقد ارتفع الاسم بفعل محذوف يدلّ عليه المذكور[3].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ هذا الاسم مرتفع بالعائد الذي يعود عليه من الضمير المستتر في الفعل[4]، يقول ابن الأنباري:« ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية، نحو قولك : إنْ زيد أتاني آته، فإنّما يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.»[5]

وقد استدلّ الكوفيون لمذهبهم؛ بأنّ الضمير المرفوع في الفعل يعود على الاسم الأوّل في المعنى، لذا وجب أن يكون مرفوعا به، ويتّضح ذلك من خلال ما أورده ابن الأنباري عنهم حيث يقول:« وقلنا إنّه يرتفع بالعائد؛ لأنّ المكنّى المرفوع في الفعل هو الاسم

---

[1] ينظر: العكبري، اللباب، 57/2.

[2] الكتاب، 113/3 و الإنصاف، ص491.

[*] وصف الشاعر امرأة شبّه قدّها بالصعدة وهي الفتاة، وجعلها في حائر، لأنّ ذلك أنعم لها وأشدّ لتثنيها إذا اختلفت الريح. والحائر: القرارة من الأرض يستقرّ فيها السيل فيتحيّره ماؤه، أي يستدير ولا يجري قدما. ينظر: سيبويه، الكتاب، 113/3.

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب، 113/3.

[4] ينظر: العكبري، اللباب، 57/2.

[5] ابن الأنباري، الإنصاف، ص490.

الأوّل، فينبغي أن يكون مرفوعا به، كما قالوا: (جاءني الظريف زيد)[*] وإذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل [1]»

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الاسم بعد أداة الشرط مرفوع بالابتداء[2]، وقد عزاه ابن الأنباري إلى الأخفش حين قال:« وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنّه يرتفع بالابتداء»[3]، كما في قوله تعالى:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ ﴾ [الانشقاق ،01]، فعندهم (السماء) مرفوع بالابتداء لا بالفعل[4] .

اعترض العكبري على مذهب الكوفيين، ووصفه بالخطأ، مستدلاّ على ذلك بقوله تعالى:﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ ١٢٨ ﴾[سورة النساء، 128].

يقول العكبري مبيّنا موضع (امرأة) من الإعراب:« امرأة : مرفوع بفعل محذوف أي: (وإنْ خافت امرأةٌ)، واستغنى عنه بـ (خافت) المذكور، وقال الكوفيون: هو مبتدأ،

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ص490.

[*] وصف ابن الأنباري هذا القول بأنّه باطل؛ لأنّ ارتفاع زيد إنّما كان على البدل من الظريف، وجاز أن يكون بدلا لتأخر البدل عن المبدل منه، فأمّا هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنّه لا يجوز أن يتقدّم البدل عن المبدل منه. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف ، ص 492.

[2] ينظر: العكبري، اللباب، 57/2

[3] ابن الأنباري، الإنصاف ، ص490.

[*] رأى ابن الأنباري أنّ ما ذهب إليه الأخفش من أنّه يرتفع بالابتداء ففاسد، وذلك حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه، ولا بدّ منه بطل تقدير الابتداء؛ لأنّ الابتداء إنّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأنّ حقيقة الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدّرة، وإذا وجب تقدير الفعل هاهنا استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم . ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 492- 493

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص493.

وما بعده الخبر، وهذا عندنا خطأ، لأنّ حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل.»[1]

وعليه يمكن القول، إنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مرفوع بفعل محذوف يفسّره المذكور لأنّ أدوات الشرط تحتاج إلى شيئين ولا يمكن لها أن تكون دونهما فعل الشرط وجوابه، لذا لا يمكنها أن تدخل إلاّ على الأفعال.

تاسعا : العامل في الاسم المرفوع بعد " مذ " و" منذ " :

من بين المسائل الخلافية التي تطرّق لها العكبري في كتابه " اللباب " مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ)، حيث اختلف في النحاة على مذاهب:

ذهب البصريون إلى أنّ (مذ ومنذ) مبتدآن، وما بعدهما خبر، كقولنا: ما رأيته مذ يوم الجمعة وما رأيته منذ يومان، والتقدير:(أوّل ذلك يوم الجمعة) و(أمد ذلك يومان)[2]، يقول ابن الأنباري:« وذهب البصريون إلى أنّهما يكونان مبتدأين، فيرتفع ما بعدهما؛ لأنّه خبر عنهما.»[3]

ونجد المبرد يوضّح ذلك من خلال قوله:« أمّا مذ فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ومخفوضا على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره »[4]

---

[1] العكبري، التبيان في إعراب القران، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، 1396هـ 1976م، 395/1.

[2] ينظر :اللباب، 372/1 و الإنصاف، ص 326.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص326.

[4] المبرد، المقتضب، 30/3.

[*] أشار العكبري إلى أنّ (مذ ومنذ) بنيا وهما اسمان لوجهين: أحدهما: تضمنهما معنى الحرف: أي ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد، والثاني : أنّهما ناقصتان فأشبهتا (كم) في الخبر. ينظر: العكبري، اللباب، 373/1.

وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي لمذهبهم، « بأنّ (مذ ومنذ) معناهما الأمد، ألا ترى أنّ التقدير في قولك:(ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان) أي أمد انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنّهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبر عنهما، وإنّما بنيا(*)، لتضمنهما معنى(من وإلى) ألا ترى أنّك إذا قلت:(وما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان) كان معناه: ما رأيته من أوّل هذا الوقت إلى آخره ، وبنيت (مذ) على السكون لأنّه الأصل في البناء، وبنيت (منذ) على الضم، لأنّه لمّا وجب تحريكها لالتقاء الساكنين.»[1]

وافق العكبري مذهب البصريين، مبنيا رأيه على أنّها« إذا كانت للابتداء كانت معرفة كقولك:(ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ لأنّه جواب متى، وإذا كانت لتقدير المدّة كان ما بعدها عددا نكرة، كقولك: ما رأيته منذ يومان، فإن قيل: ما الفرق بينهما في المعنى؟ قيل له: التي للابتداء لا يمتنع معها أن تقع الرؤية في بعض اليوم المذكور، لأنّ اللّزوم أن تكون الرؤية قد انقطعت فيه، واستمر الانقطاع إلى حين الإخبار به. والتي تقدّر بعدها المدّة لا يجوز أن تكون الرؤية وجدت في بعضها، لأنّ العدد جواب (كم)، فكأنك قلت: كم زمن انقطاع الرؤية؟ فقال: يومان. فإنْ قيل: ما الفرق بين رفع ما بعده وجرّه؟ »[2] قيل: من وجهين[3]:

أحدهما: أنّك إذا رفعت كان الكلام جملتين عند الأكثرين، وإذا جررت كانت واحدة كما في حروف الجر.

والثاني: أنّك إذا رفعت جاز أن تقع الرؤية في بعض ذلك الزمان، وإذا جررت لم يجر.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 331.

[2] العكبري، اللباب، 371/1.

[3] المصدر نفسه، 371/1.

وقد ذكر العكبري أنّ من الشواهد التي يرتفع فيها الاسم بعد (مذ) قول الأعشى:

ومازلتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ **** وليدًا وكهلاً حين، شُبْتُ وأَمْرَدَا[1]

ذهب الزجاجي إلى أنّ (مذ) خبر مقدم، والتقدير: يبني وبينك انقطاع الرؤية يومان[2]، واحتجّ بأنّ معنى (مذ) هنا معنى الظرف، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان كان المعنى: بيني وبين لقائه يومان، فكما أنّ الظرف خبر، فكذلك ما كان في معناه [3].

ويتبّين ذلك من خلال قول ابن جني:« فإذا كان معنى الكلام: بيني وبينه كذا وكذا فالرفع بهما. ما رأيته مذ يومان. وما زارنا منذ ليلتان؛ فترفع لأنّ معنى الكلام: يبني وبين الرؤية يومان، وبيني وبين الزيارة ليلتان. »[4]

وصف العكبري هذا الرأي بأنّه بعيد، ذلك لأنّ (أنّ) تقع بعد (مذ) كقولك: ما رأيته مذ أنّ الله خلقني، ورأى أن (أنّ) لا تكون مبتدأ. [5]

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (مذ) و(منذ) إذا ارتفع الاسم بعدهما، فإنّه يرتفع بفعل محذوف[6]؛ مبنيا رأيه على « أنّهما مركّبان من (من) و(إذْ)، فغيّرا عن حالهما في حال إفراد كلّ واحد منهما فحذفت الهمزة، ووصلت (منْ) بالذال، وضمّت الميم، للفرق

---

[1] الأعشى، الديوان، المطبعة النموذجية، (د،ب)، (د،ط)، (د،ت) ، ص135.

[*] وذكر العكبري من الشواهد التي يجر فيها جرّ الاسم بعد (مذ) قول بن أبي سلمى:

لمن الديار بقنة الحجرِ *** أقوين من حجج ومذ دهر

ـ زهير بن أبي سلمى، الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ- 1988م، ص 11.

[2] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 372.

[3] ينظر: الزجاجي(ت 340هـ)، الجمل في النحو ، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، إربد، الأردن، ط1، 1404هـ-1984م ، ص140.

[4] ابن جني، اللمع في اللغة العربية، ص70.

[5] ينظر: العكبري، اللباب، 372/1.

[6] ابن الأنباري، الإنصاف، ص326.

بين حالة الإفراد والتركيب، والذي يدلّ على أنّ الأصل فيهما (منْ وإذْ) أنّ من العرب من يقول في (مُنذُ): (مِنذُ)، بكسر الميم، فكسر الميم يدلّ على أنّها مركّبة من (منْ) و(إذْ)، وإذا ثبت أنّها مركّبة من (منْ وإذْ) كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأنّ الفعل يحسن بعد (إذْ)، والتقدير فيه: ما رأيته مذ قضى يومان، ومنذ قضى ليلتان »[1]

وذهب الفراء إلى أنّه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف[2]؛ محتجا بأنّ (مذْ) و(منذُ) مركّبتان من (منْ) و(ذو) التي بمعنى (الذي)[3]، وهي لغة مشهورة، قال قوّال الطائي:

قُولاَ لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا **** هَلُمَّ فَإِنَّ المشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ [4]

فأراد الشاعر: (الذي جاء ساعيا)

اعترض العكبري على مذهب الكوفيين؛ وبيّن أنّ دعوى التركيب تفسد أوّلا من جهة الانتقال عن الأصل إنّما يكون بحجّة إذا انضمّ إليه تعذّر الحمل على غيره، وثانيا من جهة ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ، فالتغيير ضمّ الميم، والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من (إذا) وإسقاط أحد جزئي الصلة، أو حذف الفعل الرافع من جهة اللّزوم وذلك كلّه يخالف الأصول.[5]

وعليه يمكن القول إنّ (مذْ) و(منذُ) في موضع رفع بالابتداء؛ لأنّه مقدّر بالأمد والأمد لو ظهر لم يكن إلاّ مرفوعا بالابتداء، فكذلك ما كان في معناه، والاسم الواقع بعدهما هو خبر عنهما.

---

[1] اللباب، 369/1 و الإنصاف، ص 326-327.

[2] اللباب، 372/1. و الإنصاف، ص326.

[3] اللباب، ص 369 و الإنصاف، ص327.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص328.

[5] ينظر: العكبري، اللباب، 370/1.

ب/ الفعل:

يعدّ الفعل ركنا مهمّا في بناء الجملة الفعلية، والمقصود به « ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصّل »[1]، وحدّه العكبري بقوله:« ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه »[2]

ومن المعلوم أنّ الفعل لا يفيد حتّى يسند إلى محدّث عنه، لأنّ الفعل نفسه خبر، فإذا كان الفعل نفسه خبرا، فإنّه يستحّق أن يكون موقع الخبر، وقد عبّر عنه بالإسناد ولم يعبّر بلفظ الخبر، وذلك بناء على أنّ الإسناد أعمّ من الخبر؛ لأنّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، أمّا الخبر فمخصوص بما صحّ أن يقابل بالتصديق والتكذيب ومن هنا فإنّ كلّ إخبار إسناد، وليس كلّ إسناد إخبار.[3]

وقد قسّم سيبويه الفعل في العربية إلى ثلاثة أقسام، في قوله:« وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.»[4]، والزمن على هذا القول ماض ومستقبل وحال .

قد اختلف النحاة في أيّ أقسام الفعل أصل لغيره ؟ فذهب جمهور النحويين إلى أنّ الأصل فيها هو فعل الحال، واستدلوا على ذلك بأنّ الأصل في الفعل أن يكون خبرا، والأصل في الخبر أن يكون صدقا، وفعل الحال يمكن الإشارة فتحقّق وجوده. فيصدق الخبر عنه.[5]

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، 133/2.

[2] العكبري، اللباب، 48/1.

[3] ينظر: شرح المفصل، 72/1– 73 واللباب، 48/1.

[4] سيبويه، الكتاب، 12/1.

[5] ينظر: العكبري، اللباب، 15/2.

وذهب قوم إلى أنّ الأصل هو الفعل المستقبل، واحتجوا بأنّه يخبر عنه عن المعدوم ثمّ يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده.[1]

ويرى آخرون أنّ الأصل هو الفعل الماضي، وحجتهم في ذلك أنّه لا زيادة فيه، ولأنّه كمل وجوده، فاستحقّ أن يسمّى أصلا.[2]

والأصل في الفعل البناء؛ لأنّ الإعراب إنّما يدخل في الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول، وليس في الفعل فاعل ولا مفعول فصار كالحرف.[3]

1/ الفعل المضارع :

عرّف النحويون الفعل المضارع بأنّه « ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال نحو:(يقوم)، والاستقبال نحو:(سيقوم).»[4]

وعلامته أن يقبل "السين " نحو:(سيقوم) أو " سوف" نحو:(سوف يجيء) أو" لم " نحو:(لم أكسل) أو " لنْ" نحو:(لنْ أتأخر).[5]

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، 15/2.

[2] ينظر: المصدر نفسه، 15/2.

[3] ينظر: المصدر نفسه 15/2.

[4] يوسف منصور الصلاحي، منحة الوهّاب في شرح ملحة الإعراب، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط1، 1430هـ – 2009م، ص46

[5] ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 43.

ـ علّة إعرابه :

لقد اتّفق النحاة على إعراب الفعل المضارع غير أنّهم اختلفوا في علّة إعرابه على النحو الآتي:

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ إعراب الفعل المضارع استحسان[1]، وقد علّل سيبويه علّة إعرابه، فقال:« وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتّى كأنّك قلت: إنّ زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى. و تلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فعل اللام. وتقول: سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة.»[2]

و قد استدلّ أصحاب هذا الرأي لصحّة ما ذهبوا إليه « بأنّ معنى الفعل واحد في كلّ حال. وهو الدلالة على الحدث وزمانه. ولا يضاف إليه بالعامل الداخل عليه معنى آخر. وإعراب الأسماء يفرق بين المعاني المختلفة الحادثة العارضة على المسمّى، وإنّما أعرب لشبهه بالاسم.»[3]

وافق العكبري مذهب البصريين، وبيّن أنّ الفعل المضارع أعرب لشبهه بالاسم من أوجه:[4]

أحدها: أنّه يكون شائعا فتخصص بالحرف كقولك: زيد يصلي، فيتحمّل أن يكون في الصلاة وأن يكون لم يشرع فيها. و إذا قلت: سيصلّي، اختصّ: كما أنّ (رجلا) يحتمل غير واحد ثمّ يختصّ بواحد بالألف واللام.

---

[1] ينظر: العكبري، اللباب، 21/2.

[2] سيبويه، الكتاب، 14/1.

[3] العكبري، اللباب، 21/2.

[4] العكبري، اللباب، 20/2- 21.

والثاني: أنّ اللام تدخل عليه في في خبر" إنّ " كقوله تعالى:﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ١٢٤ ﴾[سورة النحل،124]، ولا تدخل على الأمر والماضي، وحقّها أن تدخل على الاسم؛ لأنّها لام الابتداء زحلقت إلى الخبر، فلولا قوّة الشبه لم تدخل على هذا الفعل.

والثالث: أنّه على زنة اسم الفاعل عدّة وحركة وسكونا، فـ(يضرب) مثل (ضارب) في ذلك. و(يُكرم) مثل (مكرَمٌ)، وقد شذّ عنه (ينصب) فهو (نصب) وبابه، ولمّا أشبهه من هذه الأوجه الخاصة أعطي حكما من أحكامه؛ لأنّ ذلك قضاة الشبه، كما أنّ الاسم لمّا شابه الاسم منع الصرف.

« ومن هنا نستطيع أن نقول: إنّ الفعل المضارع يشبه الاسم بصورة عامة في الإعراب واسم الفاعل بصورة خاصة في الشكل الداخلي له وفي الدلالة.»[1]، وأنّ الإعراب لا يغيّر معنى الفعل وغيره من أحكام الاسم تغير معنى الفعل.[2]

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّه أعرب كما أعرب الاسم[3]، يقول ابن الأنباري:«فذهب الكوفيون إلى أنّها إنّما أعربت؛ لأنّه دخلها المعاني المختلفة و الأوقات الطويلة.»[4]

وقد احتجّ الكوفيون لمذهبهم « بأنّ الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني؛ ألا ترى أنّ قولك :(لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إذا جزمت الثاني كان له معنى، فإذا نصبته أو رفعته كان له معنى آخر. وكذلك قولك:(أريد أن أزورك فيمنعني البواب)، فالرفع يدلّ

---

[1] صفية مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغ الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، (د،ط) ،2003م، ص177.

[2] ينظر: العكبري، اللباب، 21/2.

[3] المصدر نفسه ، 21/2.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 434.

على خلاف ما يدلّ عليه النصب. وكذلك (لا يسعني شيء ويعجز عنك)، وكذلك (لتضربْ زيدا) إن جزمت كان أمرا، وإن نصبت كان علّة.»[1]

اعترض العكبري[2] وابن الأنباري[3] على مذهب الكوفيين، وبيّنا أنّ اختلاف المعنى فيما ذكروا حاصل بالإعراب لا بعدم الإعراب فالواو في قولك :(لا تأكل السمك وتشرب اللبن) للعطف، فيحتمل أن يعطف على لفظ الفعل الأوّل فيكون نهيا عنهما جميعا مجتمعين ومنفردين، فعند ذلك يجزم على تقدير (ولا تشرب اللبن). ويحتمل أن تريد به العطف على الموضع ومعنى الجمع، ولا يصحّ ذلك إلاّ بإرادة " أنْ" ليصير المعنى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن. ولو ظهرت " أنْ " لفهم المعنى بدون الإعراب. وكذلك في الحروف الأخرى مثل " ألا" تصلح للاستفهام ويحتمل أن تريد به العطف على الموضع والعرض والتمنّي و" من" تجيء لمعان مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد إلى غير ذلك من الحروف ولا خلاف بين النحويين أنّه لا يعرب منها شيء، أمّا الأفعال الطويلة فيبطل بالفعل الماضي، فينبغي أن يكون معربا؛ لأنّه أطول من المستقبل لأنّ المستقبل يصير ماضيا، والماضي لا يصير مستقبلا.[4]

وعليه يمكن القول إنّ الفعل المضارع لمّا أشبه الاسم من جهة اللفظ والمعنى أعرب إعرابه.

ـ العامل في رفع الفعل المضارع:

من المجمع عليه أنّ الفعل المضارع معرب، و« هذا الإعراب يقتضي أن تتغيّر علامة آخره رفعا، ونصبا، وجزما، على حسب أحواله، فتكون العلامة ضمّة، أو ما ينوب

---

[1] العكبري، اللباب ، 21/2.

[2] ينظر: المصدر نفسه، 22/2.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 435- 436.

[4] ينظر: اللباب،22/2 والإنصاف، ص 435- 436.

عنها، في حالة رفعه، وتكون فتحة أو ما ينوب عنها، في حالة نصبه بناصب قبله، وتكون سكونا أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله.»[1]

و من هنا اختلفت آراء النحويين في مسألة رافع الفعل المضارع؛ فذهب جمهور البصريين إلى أنّ رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم.[2]

وقد وضّح سيبويه ذلك، فقال:« اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أوموضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها.»[3]

وقد احتج البصريون لمذهبهم بوجهين:[4]

أحدهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والثاني: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا لقيامه موقع الاسم.

سار العكبري على خطى البصريين، و بيّن « أنّ وقوعه موقع الاسم يكسبه قوّة يشبه بها الاسم. و أوّل أحوال الاسم في الإعراب الرفع. فيصير كالمبتدأ في ارتفاعه

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، 277/4.

[2] ينظر: اللباب، 25/2 و الإنصاف، ص437 وأسرار العربية، ص50.

[3] سيبويه، الكتاب، 09/3- 10.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 438- 439.

لأوّليته، وأنّ الرفع أوّل، ولا فرق أن يكون ذلك الاسم مرفوعا أو غيره، لأنّه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع.»[1]

أمّا الكوفيون فقد اختلفوا في رافعه، فذهب الفراء إلى أنّه يرتفع لتعرّيه من الجوازم والنواصب[2]، إذ « قال في إعراب (تعبدون) في قوله تعالى:﴿ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[سورة البقرة ،83]، رفعت(تعبدون) لأنّ دخول (أنْ) يصلح فيها، فلمّا حذف الناصب رفعت.»[3]

وقد احتجّ الفراء لمذهبه بوجهين:[4]

أحدهما: أنّ تعرّيه من العوامل اللفظية واستقلاله دونها يدلّ على قوّته فأشبه بذلك المبتدأ.

والثاني: أنّ ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطل بخبر(كاد) فإنّه مرفوع ولا يقع موقع الاسم .

خالف العكبري الفراء من ثلاثة أوجه:[5]

أحدها: أنّه تعليل بالعدم المحض، وقد أفسدناه في باب المبتدأ.

والثاني: ما ذكرتموه يؤول إلى ما قلناه لأنّه بيّن قوّة الفعل باستقلاله، وبذلك وقع موقع الاسم.

---

[1] العكبري، اللباب، 25/2.

[2] ينظر: اللباب، 25/2 وأسرار العربية، ص50.

[3] الفراء، معاني القرآن، 53/1.

[4] العكبري، اللباب، 25/2.

[5] المصدر نفسه، 26/2.

والثالث: أنّ ما قاله يفضي إلى أنّ أوّل أحوال الفعل مع الناصب والجازم، والأمر بعكسه. و أمّا خبر(كاد) فالأصل أن يكون اسما لما ذكرنا في بابه. وإنّما أقيم الفعل مقامه ليدلّ على قرب الزمان.

وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بحرف المضارعة[1]، يقول ابن الأنباري:« وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوّله »[2]، وحجته في ذلك أنّ الفعل قبل حرف المضارعة مبني، وبعد دخوله عليه صار مرفوعا، والرفع عمل لابدّ له من عامل، والرفع هنا حدث بحدوث هذه الأحرف، فوجب أن يضاف إليه العمل.[3]

اعترض العكبري[4] على رأي الكسائي ووصفه بالفساد ووافقه ابن الأنباري[5]، وذلك لثلاثة أوجه:[6]

أحدها: أنّه كان ينبغي ألاّ تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأنّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

والثاني: أنّ حرف المضارعة صار من سنخ الكلمة، وبعض الكلمة لا يعمل فيها.

والثالث: أنّ الناصب والجازم يزيل الرفع، ولو كان حرف المضارعة عاملا لما بطل بعامل قبله بخلاف (إنّ) لأنّ عملها بطل بعامل بعدها.

وخاتمة القول: إنّ الفعل المضارع مرفوع بعامل معنوي، وهو شبهه بالاسم في وقوعه موقعه في الابتداء، ولمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يسند إليه أقوى الإعراب والذي يتمثّل في الرفع، ولهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم.

---

(1) ينظر: اللباب، 25/2 وأسرار العربية، ص 50.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف، ص437.

(3) ينظر: العكبري، اللباب، 25/2.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 26/2.

(5) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 440.

(6) ينظر: اللباب ،26/2 والإنصاف، ص440.

الفصل الثاني:

المسائل الخلافية في عوامل المنصوبات والتوابع

توطئة:

هذا الفصل مسوق للحديث عن أهمّ القضايا النحوية التي تتعلّق بالمنصوبات والتوابع والتي أخذت طابع الخلاف بين العلماء سواء كان الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة أوبين، عالمين أو أكثر مع تبيان موقف العكبري من هذه المسائل الخلافية وتوجيهه النحوي لها.

أوّلا: المنصوبات

تمثّل المنصوبات متمّمات العملية الإسنادية؛ وقد عرفت بعدّة مصطلحات من بينها: متعلّقات الفعل، والفضلات، والمتمّمات؛ فسميت بمتعلقات الفعل؛ لأنّ المنصوبات كلّها موضوعات يتعلّق معناها بالفعل غالبا. [1]

أمّا تسميتها بالفضلات، فيقصد بها ما زاد عن ركني الإسناد ويمكن الإستغناء عنها في الجملة، غير أنّ هذا الاستغناء لا يقصد به الحذف أو عدم ارتباطها بالمعنى. [2]

وأمّا نعتها بالمتمّمات، فلتأثيرها الكبير في الدلالة والمعنى، إذ تأتي بعد تمام العملية الإسنادية، إلاّ أنّها تبقى على صلة وثيقة بركني الإسناد اللذين يمثّلان محور الجملة، فهذه المنصوبات جيء بها لتأدية وظائف لغوية خاصة، كبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وكشف إبهام وغموض يكتنف جزءا من أجزاء الجملة، أو اتّصاف المسند إليه بالمسند، وتأكيد قيام الفاعل بالفعل، أو إحداثه إيّاه وتعليل قيامه به، إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها بعد تمام ركني الإسناد. [3]

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص 99.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 94.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 98-99.

والمنصوبات أكثر أبواب النحو اتّساعا وشيوعا؛ وقد عرّف ابن بابشاذ (ت 469 هـ) النصب بأنّه « ما جلبه عامل النصب»[1] وحدّ ابن الحاجب (ت 646 هـ) المنصوبات بقوله:« المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية »[2]، ويوضّح ذلك الرضى الاستراباذي بقوله:« والحق أن يقال: النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز، والمستثنى، وأمّا سائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم (إنّ)، واسم (لا) التبرئة، وخبر (ما) الحجازية، وخبر (كان) وأخواتها» [3]، ومنه فالنصب يشمل جملة من الوظائف لا يربط بينها رابط معيّن من معنى أو حكم سوى حالة النصب التي تعمّها جميعا. [4]

والمنصوبات في العربية نوعان: نوع يؤدّي وظيفة لغوية في الجملة كالمفاعيل والحال، والتمييز، والمستثنى بـ (إلاّ)، والتوابع للمنصوبات، ونوع لا يؤدّي هذه الوظيفة اللغوية، ولكنّه منصوب هو الآخر، لأنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وهذا النوع من المنصوبات لا يدخل في نطاق إسناد ولا إضافة، ولا يتحمّل المعاني الإعرابية، وذلك كالمنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة. [5]

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، تح: أبو الفتوح شريف، دار الكتب ،القاهرة ، مصر، 1978 م، 238/2.

[2] ابن الحاجب، الكافية في النحو، مكتبة البشرى، باكستان، ط 01، 1429 هـ- 2008 م، ص 44.

[3] الرضي الاستراباذي، شرح الرضى على الكافية، 1/ 295.

[4] ينظر: صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 01، 1419 هـ- 1998 م، ص 25.

[5] ينظر: مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص 84.

1/ العامل في نصب الطرف الواقع خبرا :

تتكوّن الجملة الاسمية من ركني الإسناد، وهما المبتدأ والخبر، والخبر هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تامّا [1]، وله عدة أنواع حدّدها أبو علي الفارسي بقوله: « وأمّا الجملة التي تكون خبر [*] المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأوّل أنْ تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، الثالث: أنْ تكون شرطا وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفا » [2]، وهذا الضرب الأخير – الظرف – كان مدار خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ومناط الخلاف فيه: ما الناصب للظرف؟

فقد ذهب البصريون إلى أنّ العامل في نصب الظرف الواقع خبرا فعل مقدّر، والتقدير: زيد استقر أمامك وعمرو استقر ورائك [3]؛ ويوضّح ابن الحاجب ذلك من خلال قوله:« وما وقع ظرفا فالأكثر أنّه مقدّر بجملة » [4]، ودليلهم على ذلك أنّ الأصل في قولك (زيد أمامك وعمرو وراءك) هو " في أمامك، وفي ورائك "، لأنّ الظرف: كلّ اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة، يراد فيه معنى (في)، و(في) حرف جرّ، وحروف الجرّ لابدّ لها من شيء تتعلق به؛لأنّها دخلت لتربط الأسماء بالأفعال، كقولك: (عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو)، ولو قلت (من زيد) أو (إلى عمرو) لم يجز حتى تقدّر لحرف الجرّ شيئا يتعلق به، فدلّ على أنّ

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 227.

[*] يقول الزمخشري: « والخبر على نوعين: مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين: خال من الضمير، ومتضمّن له، وذلك: زيد غلامك، وعمرو منطلق، والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية، شرطية، وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار». المفصل في علم العربية، ص 49.

[2] أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، 1/ 43.

[3] ينظر: اللباب، 1/ 139 و التبيين، ص 376 والإنصاف، ص 202.

[4] ابن الحاجب، الكافية في النحو، ص 38.

التقدير في قولك (زيد أمامك، وعمرو ورائك) زيد استقر في أمامك، وعمرو استقر في ورائك، ثمّ حذف الحرف فاتّصل الفعل بالظرف فنصبه. [1]

وافق العكبري البصريين فيما ذهبوا إليه، مبنيا رأيه على أنّ الفعل هو الأصل في العمل لذا كان الأولى تقدير الفعل، كما أنّه مقدّر في الصلة بالفعل كقولك: الذي خلفك زيد [2] يقول ابن الأنباري:« الظرف يكون صلة للذي، نحو: (رأيت الذي أمامك، والذي وارءك)، وما أشبه ذلك، والصلة لا تكون إلاّ جملة ». [3]

وذهب بعضهم إلى أنّ الظرف منصوب بتقدير اسم فاعل (مستقر)، والتقدير:(زيد مستقر أمامك، وعمرو مستقر وراءك) [4]، ويبيّن ابن السراج ذلك بقوله:« أمّا الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت زيد مستقرّ خلفك، وعمرو مستقّر في الدار... وأمّا الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال بيوم الجمعة... كأنّك قلت: القتال مستقرّ يوم الجمعة ». [5]

واحتجّ أصحاب هذا الرأي على صحة ما ذهبوا إليه، أنّ الأصل في الخبر أن يكون مفردا، وحمل الفروع على الأصول أولى، وأنّ الظرف إذا تقدّم على المبتدأ لم يبطل الابتداء ولو كان مقدّرا بالفعل لأبطله. [6]

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 203.

[2] ينظر: العكبري، التبيين، ص 378.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 204.

[*] يشير ابن يعيش إلى أنّ الظرف والجار والمجرور لابدّ لهما من متعلّق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنّما يتعلّق بالاسم، إذا كان معنى الفعل من لفظه، ولاشك أنّ تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى. ينظر: شرح المفصل، 232/1.

[4] ينظر: اللباب، 1/ 139 و التبيين، ص 376 و الإنصاف، ص 202.

[5] ابن السراج، الأصول في النحو، ص 63.

[6] بنظر: العكبري، اللباب، 1/ 140.

كما أنّ الاسم هو الأصل وقد قوي هاهنا بأنّ الظرف في تقدير المفرد، ولو كان المقدّر فعلا لكان جملة [1]، يقول ابن الأنباري:« أمّا من ذهب من البصريين إلى أنّ الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل – وهو مستقرّ – قال: لأنّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، لأنّ اسم الفاعل يجوز أن يتعلّق به حرف الجرّ، والاسم هو الأصل، والفعل فرع ».[2]

ردّ العكبري هذا الرأي، مبيّنا « أنّ الأصل في الخبر لا يمكن تقديره هاهنا، لمّا بيّنا من أنّ المفرد هو المبتدأ في المعنى، والظرف ليس هو المبتدأ، فعند ذلك نجعل العامل في الظرف ما هو الأصل في العمل لئلا تقع المخالفة من وجهين، وأمّا إذا تقدّم الظرف ولم يعتمد فلا يبطل الابتداء به، لأنّه ليس بفعل على التحقيق، بل هو نائب عنه، ويصحّ أن يقدّر بعده المبتدأ بخلاف الفعل ». [3]

كما أنّ الاسم لو كان هو المقدّر، لكان مفردا، لا تتمّ به الصلة، ألا ترى أنّك لو قلت: (زيد الذي مستقرٌّ خلفك) لم يجّز؛ لأنّ الصلة مفردة والضرورة تدعو إلى أنّ الصلة جملة،وذلك يتحقّق بالفعل لا بالاسم.[4]

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ الظرف منصوب على الخلاف، ومعناه أنّ قولك (زيد خلفك/ فلخلفك) فـ (خلفك) ظرف في الأصل يقدّر بـ (في) ثم عدل عن ذلك ونصب فكان نصبه لمخالفته الأصل، وأنّه ليس بالمبتدأ في المعنى. [5]

---

[1] ينظر: العكبري، التبيين، ص 378.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 203.

[3] العكبري، اللباب، 1/ 140.

[4] ينظر: العكبري، التبيين، ص 378.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 376.

خالف العكبري مذهب الكوفيين، ووصفه بالفساد فقال:« أمّا الكوفيون فشبهتهم أنّ كلّ شيئين مختلفين، فالثاني منها منصوب وأصله مخالفة المفعول للفاعل، ويدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنّ الخلاف لو أوجب النصب لجاز نصب المبتدأ؛ لأنّه مخالف للخبر»[1].

وبيّن ابن مالك فساد هذا المذهب من أربعة أوجه: [2]

أحدها: أن تخالف المتباينين في معنى نسبته إلى كلّ واحد منهما كنسبته إلى الآخر فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أنّ المخالفة بين الجزأين محقّقة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم. وأنت فطر، وهم درجات، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقّق المخالفة فيها.

الثالث: أنّ المخالفة معنى لا تختصّ بالأسماء دون الأفعال، فلا يصحّ أن تكون عاملة، لأنّ العامل عملا مجمعا عليه لا يكون غير مختصّ، هذا إذا كان العامل لفظا، مع أنّه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحقّ بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أنّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألاّ تعمل في الظرف عند تأخره؛ لأنّ فيه عندهم عائد هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدّم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق.

وذهب ثعلب (ت 231 هـ) إلى أنّ الناصب له فعل أي زيد حلّ خلفك [3]، يقول ابن الأنباري:« وذهب أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب بفعل

---

[1] العكبري، التبيين، ص 378.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، 1/ 313-314.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 377.

محذوفة غير مقدّر، لأنّ الأصل في قولك (أمامك زيد/ حلّ أمامك فحذف الفعل، وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل ». [1]

ردّ ابن الأنباري هذا الرأي وبيّن أنّ « النصب وقع من المعدوم لفظا وتقديرا، والفعل إمّا أن يكون مظهرا أو مقدّرا، فإن لم يكن كذلك كان معدوما من كلّ وجه، والمعدوم لا يكون عاملا، وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشي برجل معدوم، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة؛ كذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم؛ لأنّ العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسيّة. والذي يدّل على فساد هذا الرأي أنّه لا نظير له في العربية، ولا شاهد له من العلل النحوية ». [2]

يتّضح لنا ممّا سبق أنّ العامل في نصب الظرف الواقع خبرا فعل مقدّر، لأنّ الأصل في العمل للأفعال.

2/ التنازع:

عرّفه النحويون:« هو أن يتقدم عاملان، ويتأخر عنهما معمول واحد من العاملين، وكلّ واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى » [3]، أي هو ما يشتمل على فعلين – غالبا – متصرّفين، مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل، أو على فعل واسم يشبهه في

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 202.

[2] المصدر نفسه، ص 205.

[3] شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 197 و شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، ص 109 و شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ص 357.

العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى [1]، والطلب إمّا على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما. [2]

وإذا توجّه الفعلان إلى اسم واحد بعدهما، إمّا بجهة الفاعلية نحو: (قام وقعد زيد)، وإمّا بجهة المفعولية نحو: (ضربت وشتمت عمرا)، أو أحدهما بجهة الفاعلية، والآخر بجهة المفعولية، فالذي يعمل فيه أحدهما لا غير. [3]

فلا بدّ في التنازع من أمرين [4]: أولهما: تقدّم فعلين أو ما يشبههما في العمل (عاملي التنازع) وكلاهما يريد المعمول. والثاني: تأخير المعمول (المتنازع فيه) عنهما.

- **العامل في المتنازع فيه:**

اختلف النحاة في أولى العاملين بالعمل في التنازع، فذهب البصريون إلى أنّ الفعل الثاني أولى في العمل، كقولك: (رضيت وصفحت عن زيدا)، فحذف المعمول الأوّل لدلالة الثاني عليه. [5]

وقد أشاد بهذا الرأي سيبويه[*] في قوله:« ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأمّا في المعنى قد

---

[1] ينظر:عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة، مصر، ط 3، 1975 م، 2/ 187.

[2] ينظر: الأزهري (ت 905 هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السّود، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1421 هـ – 2000 م، 1/ 491.

[3] الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب، تح: شوقي معري، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 01، 1996، ص 60.

[4] عباس حسن، النحو الوافي، 2/ 187.

[5] ينظر: اللباب، 1/ 153 و التبيين، ص 252 ومسائل خلافية في النحو، ص 107 والإنصاف، ص 79.

[*] وقال أيضا: « ولو أعلمت الأوّل لقلت: مررتُ ومرّ بي بزيد، وإنّما قبح هذا أنّهم قد جعلوا الأقرب أولى، إذا لم ينقض المعنى »، سيبويه، الكتاب، 1/ 76.

يعلم أنّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع. وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنّه لا ينقض معنى، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأوّل قد وقع بزيد ». [1]

واستدلّ أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس، أمّا السماع فقد جاء كثيرا، قال الله تعالى:﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴿٩٦﴾ ﴾ [سورة الكهف: 96]، أعمل الثاني، ولو أعمل الأوّل لقال: (أُفرغه)، وقوله تعالى:﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾ [سورة النساء، 176]، فـ (في) تعلّق بـ (يفتيكم) إذ لو كان متعلقا بـ (يستفتونك)، لقال (يفتيكم فيها) لتقدمها تقديرا، وقوله تعالى:﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴿١٩﴾ ﴾ [سورة الحاقة، 19] فـ (كتابي) منصوب بـ(اقرؤوا) لا بـ (هاؤم)، إذ لو كان بـ (هاؤم) لقال (اقرؤوه) [2]، وممّا جاء في الشعر قول الفرزدق: [من الطويل]

ولَكنَّ نصفاً لوْ سبيتُ وسبّني * * * بَنُو عَبْدَ شَمْس مِنْ مَنَافِ وهاشمِ [3]

ولو أعمل الأوّل لقال: (وسبّوني بني عبد شمس)

وقول طفيل الغنوي:

وكُمْتَا مُدَمَّاة كَأَنَّ مُتُونَهَا * * * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مذْهبِ. [4]

فنصب (لونَ)، ولو كان الأوّل هو العامل لرفعه بـ (جرى).

---

[1] العكبري، اللباب ، 1/ 73-74.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 154 و التبيين، ص 153 و الإنصاف، ص 81.

[3] الفرزدق، الديوان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1407 هـ- 1987 م، ص 606.

[4] طفيل الغنوي: الديوان، تح: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 1997 م، ص 32.

وأمّا « القياس فهو أنّ الثاني أقرب إلى الاسم، وإعماله فيه لا يغيّر معنى، فكان أولى كقولهم: خشّنت بصدره وصدر زيد، بجرّ المعطوف، وكذا قولهم: مررت ومرّ بي زيد أكثر من قولهم: مرّ بي ومررت بزيد »[1]. والعلة فيه من من وجهين: [2]

أحدهما: أنّ العامل في الشيء كالعلّة العقلية، وتلك لا يفصل بينها وبين معمولها.

والثاني: أنّ الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لا يجوز، كقولهم: كانت زيداً الحمّى تأخذ، و المعطوف هنا كالأجنبي، فأحسن أحواله أن يضعف عمل الأوّل.

ويدّل على ذلك أنّ الفعل إذا تأخّر عن المفعول جاز دخول اللام عليه كقولك: لزيدٍ الفعل وكذلك أيضا إذا جاوز الفعل الفاعل المؤنث الحقيقي لزمت فيه التاء، وإن فصل بينهما لم يلزم.

ذهب العكبري مذهب البصريين، مبيّنا « أنّ إعمال الفعل الثاني أولى، لمجاورته وقربه منه، لما جاء عن العرب في نحو: (جحر ضب خرب/ فأجروا (خرب) على (ضب) وهو في الحقيقة صفة لـ (الجحر)؛ لأنّ (الضبّ) لا يوصف بـ (الخراب)، كقولهم: (إنّي لآتية بالغدايا و العشايا)، والغداة لا تجمع على غدايا، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير.» [3]

كما قال العكبري عند شرح بيت المتنبي:

جرَّبْتُ مِنْ نَارِ الهَوَى مَا تَنْطَفَى * * * نَارُ الغضىَ وتَكِلُّ عَمَّا تَحْرِقُ [4]

---

[1] اللباب، 1/ 154 – 155 و التبيين، ص 254 – 255.

[2] العكبري، التبيين، ص 155 – 255.

[3] المصدر نفسه، ص 257.

[4] المتنبي (ت 354 هـ)، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1403 هـ – 1983 م، ص 28.

(ما تنطفى) مصدرية، والضمير في (تحرق) عائدا على (نار الهوى)، و(عمّا تحرق) متعلّق بـ (تكلّ)، ومعمول (تنطفى) محذوف، لدلالة الثاني عليه. [1]

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ إعمال الفعل الأوّل في المعمول أولى [2]، واتّفقوا على أنّ كلا الأمرين جائز إذا صحّ المعنى، وأنّه لا يخيّر في إعمال أيّهما شاء إذا لم يصح المعنى. وإذا تقدّم الفعل الذي يحتاج إلى فاعل أضمر فيه. [3]

وقد احتجّ أصحاب هذا المذهب لصحة ما ذهبوا إليه أيضا بالسماع والقياس، فمن السماع قول الشاعر:

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى * * * سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا. [4]

« فأعمل الأوّل، ولذلك نصب (الغراب)، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع ». [5]

وقال آخر:

فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا * * * وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا سُؤَالاَ

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً * * * بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ [6]

فنصب (الخرد) بـ (نرى) لا بـ (يقتدن).

---

[1] ينظر: العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 3، 1428 هـ-2007 م، ص 107.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 153 والتبيين، ص 252 ومسائل خلافية في النحو، ص 107 والإنصاف، ص 79.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 153.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 80.

[5] المصدر نفسه، ص 80.

[6] التبيين، ص 255 و الإنصاف، 79.

وقول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ * * * كَفَانِي – وَلَمْ أَطْلُبْ – قَلِيلٌ مِنَ المَالِ. [1]

فإنّما أعمل الأوّل فيه، لأنّ المعنى عليه، أي: لو كنت أسعى لأمر حقير كفاني القليل. ولو نصب على هذا لتناقض المعنى. [2]

وأمّا القياس، فهو أنّ الفعل الأوّل أولى لتقدّمه، ومتى لم يظهر عمله لزم منه أمران: [3]

أحدهما: الإضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا، وليس بجائز كما لا يجوز (ضرب غلامه زيدا).

والثاني: إلغاء العامل المبدوء به مع اقتضائه له، وليس كذلك إلغاء الثاني؛ لأنّ الأوّل إذا عمل صار معموله كالمتقدّم في الذكر، فلا يضعف حذف معمول الثاني، ويدلّ على ذلك أنّ قولهم (خشنت بصدره وبصدر زيد) بإعادة حرف الجرّ أجود.

ردّ العكبري مذهب الكوفيين، مبنيا رأيه على وجهين: [4]

أحدهما: أنّ الشعر لا حجة فيه، لأنّ الخلاف بيننا في الأوّلية لا في عدم الجواز، ونحن نقول: هو جائز، ولا يدلّ الشعر على أكثر من الجواز.

والثاني: أنّ قوله (الخرد) إنّما أعمل فيه الأوّل؛ لأنّ القوافي منصوبة فترجّح عنده إعمال الأوّل لحفظ القافية، وكذلك (نعب الغراب)، وأمّا بيت امرئ القيس فإنّ النصب فيه

---

[1] امرئ القيس، الديوان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 5، 1425 هـ – 2004 م، ص 129.

[2] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 156.

[3] العكبري، التبيين، ص 256.

[4] المرجع نفسه، ص 257.

يفسد المعنى، وذلك أنّ غرضه تعظيم شأنه، وأنّه لو كان يسعى لأمر ناقص لكان يكفيه القليل من المال.

وجوّز الإضمار قبل الذكر؛ لأنّ ما بعده يفسّره، كما في قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴿٣٢﴾ ﴾[سورة ص،32] يعني الشمس ولم يجر لها ذكر، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴿٢٦﴾ ﴾[سورة الرحمان، 26]، وهاهنا يفسّر المضمر ما بعده، وكذلك أيضا جاز (نعم رجلا زيدٌ)، فإنّ الفاعل مضمر لمّا كان في الكلام ما يفسِّره. وأمّا قولهم: (خشّنتُ بصدره وبصدر زيدٍ) ليس ممّا نحن فيه؛ لأنّ الفعل الذي هو (خشّنتُ) لا يتعدّى بنفسه في أكثر الاستعمال، ولمّا عدّاه بالباء كان الأولى أن يعيده. [1]

وذهب الكسائي إلى أنّه إنْ كان للفعل الأوّل فاعل حذف ولم يجعل مكانه ضمير. [2]

رأى العكبري أنّ « مذهب الكسائي بعيد، وذلك لأنّه يلزم منه أن يكون الفعل بلا فاعل وهذا بعيد في الاستعمال والقياس ». [3]

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ إعمال الفعل الثاني هو الأرجح، وذلك لكثرة استعماله في كلام العرب نظما ونثرا، كما أنّ إعمال الثاني ورد بكثرة في أفصح الكلام وهو كلام الله عزّ وجلّ.

---

[1] ينظر: العكبري، التبيين، ص 257.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 153 والتبيين، ص 252.

[3] العكبري، التبيين، ص 258.

3/ " ما " النافية :

تعتبر " ما " من الحروف المشبهة بـ " ليس "؛ وسميت بذلك، لأنّها أشبهتها في النفي، وفي العمل، حيث تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، وتنصب الخبر يسمّى خبرها. [1]

وممّا لا شك فيه أنّ (ما) تعمل وفق شروط أهمّها: [2]

أ- ألاّ يزاد بعدها " إنْ " النافية فإن زيدت بطل عملها؛ كقولك: (ما إنْ موظف خامل).

ب- ألاّ ينتفض نفيها بـ (إلاّ)؛ نحو: (ما أنت إلاّ مبعوثٌ)؛ فقد عادت الجملة بعد استعمال (إلاّ) إلى الإثبات، ولم تعد منفية.

ج- ألاّ تتكرر (ما)، فإن تكرّرت بطل عملها، لأنّ نفي النفي إثبات، فتقول: (ما ما لسانك حصانك)؛ أماّ إذا أردت أن تكون الثانية مؤكّدة نفي الأوّل، ففي هذه الحالة يجوز أن تعملها، فتقول: (ما ما حكم باقيا).

د- ألاّ يتقدّم خبرها على اسمها، فإذا تقدم بطل عملها، نحو قولك: (ما محمود الكاذب).

---

[1] ينظر: التطبيق النحوي، ص 128 و النحو الشافي الشامل، ص 271.

(*) يرى عباس حسن أنّ من الحروف نوع يشبه الفعل (ليس) في معناه، وهو: النفي، وفي عمله وهو: النسخ، فيرفع الاسم و ينصب الخبر، وبهذه المشابهة في الأمرين يعدّ من أخوات (ليس) مع أنّها فعل وهو حرف، كما يعدّ من أخوات (كان) لمشابهته إياه في العمل السالف. ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، 593/1 .

[2] محمود حسني مغالسة، النحو الشافي الشامل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 01، 1427هـ- 2007 م، ص 271.

ـ العامل في نصب خبر (ما) النافية:

إنّ الأصل في هذه الحروف ألاّ تعمل قياسا؛ لأنّها غير مختصّة، وليست بأفعال؛ فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرها، ولهذا لم يعملها بنو تميم (*)، أماّ أهل الحجاز فأعملوها عمل (ليس) [1]، وبلغتهم جاء في التنزيل [2] قوله تعالى:﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾ ﴾ [سورة يوسف: 31].

وقد اختلف النحاة في عامل النصب في خبر (ما) الحجازية؛ فذهب البصريون إلى أنّ الخبر بعد (ما) ينتصب بها [3]، يقول سيبويه:« هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما): تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا ». [4]

كما أنّ أبا علي الفارسي يوضّح ذلك من خلال قوله:« وممّا يجري مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر ما في لغة أهل الحجاز وذلك قولهم: ما زيد ذاهبا، وما عبد الله خارجا، وجعلوها بمنزلة ليس لمشابهتها لها في نفي ما في الحال والدخول على الابتداء والخبر ». [5]

وقد استدلّ أصحاب هذا الذهب لصحّة ما ذهبوا إليه، أنّ (ما) أشبهت (ليس)، فوجب أن تعمل عملها، وعمل (ليس) الرفع والنصب ووجه الشبه بينهما؛ أنّها تدخل على المبتدأ

(*) يقول سيبويه:« وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار » الكتاب، 1/ 57.

(1) ينظر: اللباب، 1/ 175، نحو اللغة العربية، ص 108.

(2) ينظر: عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1415 هـ – 1994 م، ص 108.

(3) ينظر: اللباب، ص 175 و التبيين، ص 324 و الإنصاف، ص 144 و أسرار العربية، ص 119.

(4) سيبويه، الكتاب، 1/ 57.

(5) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، 1/ 110.

والخبر، كما أنّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، كذلك أنّها تنفي ما في الحال كما أنّ (ليس) تنفي ما في الحال، ويقوى الشبه بينهما دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس)، فإذا ثبت أنّها قد أشبهت (ليس) من هذه الأوجه، وجب أن تجري مجراه، لأنّهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين. [1]

وافق العكبري البصريين في أنّ خبر (ما) الحجازية منصوب بها، ودليل ذلك إعراب الفعل لشبهه بالاسم، ومنع التنوين والجرّ ممّا لا ينصرف، وباعتبار هذا الشبه رفعت (ما) المبتدأ وعملت فيه، وكلّ ما اقتضى اسمين وعمل في أحدهما عمل في الآخر. [2]

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر النصب، وإنّما هو منصوب بحذف حرف الجر [3]، يقول الفراء في ذلك:« وقوله:﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ۚ ﴾[سورة يوسف: 31]، نصبت (بشرا)، لأنّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز، ينطقون إلاّ بالباء، فلمّا حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك ». [4]

والحجة في مذهبهم « أنّ القياس في (ما) أن لا تعمل، لأنّ الحرف إنّما يكون عاملا إذا كان مختصا، كحرف الخفض لمّا اختص بالأسماء عمل فيها، وإعمال الحجازيين لها؛ وهو شبه ضعيف فلا تقوى على العمل في الخبر، كما عملت (ليس)؛ لأنّ ليس فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، ولذلك وجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض، لأنّ الأصل (ما زيد بقائم)، فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا؛ لأنّ الصفات

---

[1] ينظر: العكبري، التبيين، ص 324، و الإنصاف، ص 145-146، وأسرار العربية، ص 119.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 175، والتبيين، ص 324.

[3] ينظر: الإنصاف، ص 144 و اللباب/ 1/ 15، و التبيين، ص 324.

[4] الفراء، معاني القرآن، 2/ 42.

منتصبات الأنفس؛ فلمّا ذهبت أبقت خلفها منها، ولهذا لم يجز النصب إذا قدّم الخبر، نحو: (ما قائم زيد)؛ لأنّه لا يحسن دخول الباء معها ». [1]

اعترض العكبري على رأي الكوفيين، ووصفه بالفساد، مبنيّا رأيه على أنّ حرف الجرّ هنا ليس بأصل، بل هو زائد دخل فضلة مؤكدة، وما هذا سبيله لا يجعل مقدّما في الرتبة حتى يقال لمّا حذف انتصب، بل النصب هنا قبل الجرّ. [2]

كما « أنّ الحذف عدم، والعدم غير صالح للعمل، ويدلّ على ذلك حذف حرف الجرّ في كثير من المواضع، ولا يجب النصب كقولك: (بحبسك قول السوء). فلو حذفت لقلت: (حسبُك) بالرفع، وكذلك قوله تعالى:﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾ ﴾[سورة النساء، 79] و(ما جاءني من أحد)، واحتج الآخرون بأنّ (ما) حرف يدخل في الأسماء فلا اختصاص له لا ينبغي أن يعمل، فأحسن أحواله أن يعمل في الاسم الواحد، ويكون العمل في الاسم الآخر لحرف الجرّ في قولك" (ما زيد بقائم)، إلاّ أنّه حذف تخفيفا فانتصب الاسم بعده، لأنّ شأن حرف الجرّ شأن الظروف، فإذا حذف الحرف خلفه الاسم في الانتصاب.» [3]

ثمّ يعقّب على ذلك بقوله:« والجواب من وجهين :

أحدهما: أنّ هذا يقتضي تقديم رتبة الجار وليس كذلك بل الرتبة الأولى تعرّي الاسم من الحرف.

والثاني: أنّ حرف الجرّ إنّما يكون له موضع غيره، والنظر في ذلك الغير ولا غيرهما إلاّ النصب فدلّ أنّ المنصوب هو الأصل وأنّ حرف الجرّ داخل عليه، أمّا بطلان عملها

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 145 – 146.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 175 و التبيين، ص 325.

[3] اللباب،175/1 و التبيين، ص 325 .

بالنقض، والتقديم فلأجل أنّها عملت لشبهها بـ (ليس) وبهذين السببين تنقطع عن (ليس)؛ لأنّ النفي يزول بـ (إلاّ)، ودخول حرف الجرّ يبطل بالتقديم ». [1]

وعليه يمكن القول إنّ خبر (ما) الحجازية منصوب بها، والدليل على ذلك وروده في القرآن أوّلا، وشبهها بـ (ليس) من عدّة أوجه بصفة عامة والعمل بصفة خاصة ثانيا.

4/ المفعول به:

مفهومه في الاصطلاح النحوي هو« ما وقع عليه فعل الفاعل في حالة إثبات نحو: (أكرمت الضيف)، أو في حالة نفي نحو: (ما أكرمت الضيف) وحكمه الإعرابي النصب وهو إمّا ظاهرا كما ممثّل، وإمّا مضمر كالهاء نحو: (قابلته) وإياك نحو: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [سورة الفاتحة: 05]، وهو في النوعين يسمّى صريحا، ويكون مؤولا نحو: (أريد أن أنجح) ». [2]

---

[1] العكبري، التبيين، ص 326.

[2] المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، 2/ 03 والمفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم، ص 09.

فالعلاقة بين الفعل والمفعول به هي علاقة التعدّي، فالفعل [*] المتعدّي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ، نحو: (ضربت زيداً)، وعلامة الفعل المتعدّي أن تتّصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو: (الباب أغلقته). [1]

ومنه هو الفارق بين المتعدّي من الأفعال، وغير المتعدّي، ويكون واحدا فصاعدا إلى الثلاثة. [2]

إنّ الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل؛ ولكنّه يتقدّم في حالات عدّة، ويرى النحاة أنّ تقديم المفعول به إذا كان ضميرا متصلا فهو واجب، وإذا اتصل بالفاعل ضمير يعود عليه: نحو: (أكرم سعيد غلامه). [3]

يرى العكبري « أنّ تقديم المفعول به جائز لقوّة الفعل بتصرّفه، والحاجة إلى اتّساع الألفاظ، فإن خيف اللبس لم يجز التقديم، مثل أن يكون الفاعل والمفعول لا يتبين فيهما

---

[*] إنّ الكلام في هذا الباب يجرنا للحديث عن أقسام الفعل في التعدّي واللزوم، وهو علي ضربين: لازم ومتعدي.

ـ فاللازم ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه، كقولك: قام وجلس، وتدحرج، فإن اتصل به جار ومجرور كقولك (جلست إليه) كان الجار والمجرور في موضع نصب.

ـ وأمّا المتعدّي فما افتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه نحو: (كتب الولد الدرس)، ويكون: إمّا متعديا بنفسه مباشرة نحو: (ضربت زيدا). وإمّا متعديا بواسطة حرف الجرّ نحو: (مررت بزيدا) كذلك توجد أفعال تتعدّى إلى أكثر من مفعول، فمنها ما يتعدى إلى مفعولين نحو: (أعطيت زيدا درهما) ومنها ما يتعدى إلا ثلاثة مفاعيل نحو: أعلمتك الخبر صادقا)، ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 267 – 268.

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/ 229.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 308.

[3] ينظر: حمدي الشيخ، الوافي في تيسير النحو والصرف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009 م، ص117.

إعراب، فإن وصف أحدهما أو عطف عليه ما يفصل بينهما جاز التقديم. نحو: (أضنت سعدى الحمّى).»[1]

ـ العامل في نصب المفعول به:

تباينت نظرة النحويين في عامل النصب في المفعول به، فذهب البصريون إلى أنّ العامل فيه هو الفعل وحده [2]، وإلى ذلك يذهب سيبويه، إذ يقول:« ... كما قلت ضرب هذا زيدا، فزيدا ينتصب بضرب وهذا ارتفع بضرب... » [3]

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنّ الفعل له تأثير في العمل؛ لأنّ به يتغيّر حال الاسم، فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل، ومن الفاعل إلى المفعول، وذلك على حسب تأثيره فيهما. [4]

وبهذا الاعتبار اشتقّ بما يسند إليه الفعل فاعل، وكذلك اشتقّ منه المفعول وتصرّف الاسمين منه، دليل ظاهر على تأثيره فيهما، وإذا أثّر فيهما في المعنى، أثّر فيهما إعرابا؛ لأنّ الإعراب تابع للمعنى. [5]

ذهب العكبري مذهب البصريين في أنّ العامل في نصب المفعول به هو الفعل فقال: «المفعول به منصوب بوقوع الفعل عليه تقول: ضربت زيدا ». [6]

---

[1] العكبري، اللباب، 1/ 153.

[2] ينظر: التبيين، ص 263 و الإنصاف، ص 72.

[3] سيبويه، الكتاب، 2/ 148.

[4] ينظر: العكبري، التبيين، ص 263.

[5] المصدر نفسه، ص 264.

[6] العكبري، أصول في العربية، تح: محمود محمود السيّد الدّريني، مكتب الإيمان، المنصورة، مصر، 1420 هـ – 2000م، ص 14.

ويستدلّ على ذلك بقوله تعالى:﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءٌۚ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٧١﴾ [سورة البقرة: 171]، فيبين موضع (دعاءً) من الآية القرآنية الكريمة: (إلاّ دعَاءً): منصوب بـ (يسمع) [1].

أمّا الكوفيون فقد تعدّدت مذاهبهم في هذه المسألة، حيث ذهب بعضهم كالفراء إلى أنّ العامل في نصب المفعول به الفعل والفاعل معا [2]. نحو: (ضرب زيد عمرا).

وقد احتجّ أصحاب هذا الرأي لمذهبهم بدليلين: [3]

---

[1] ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص 140.

[2] ينظر: التبيين، ص 263 والإنصاف، ص 72.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 264 .

[*] تتمثّل الأوجه التي يكون فيها الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد في الآتي:

ـ إنّ إعراب الأفعال الخمسة يقع بعد الفاعل، ولولا أنّ الفاعل جزء من ما جاز أن يقع الإعراب بعده.

ـ إنّ لام الفعل تسكّن للفاعل إذا كان ضمير رفع متصل، نحو: ضربت، فدلّ هذا على أنّ ضمير الفاعل بمنزلة حرف من الفعل .

ـ إنّ الفعل تلحقه علامة تأنيث نحو: قامت هند، والفعل لا يؤنث، وإنّما يؤنث الاسم، ولكن لكونه يتنزّل منزلة بعضه ألحقت به علامة التأنيث .

ـ إنّهم قالوا:" حبّذا" فركبوا (حبّ)، وهو فعل مع (ذا) وهو اسم، فصار بمنزلة شيء واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

ـ إنّهم قالوا في النسب إلى (كنتُ) (كنتيٌّ)، فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل ما جاز إثباتها .

ـ إنّهم قالوا: (زيد ظننت منطلق) ولولا أنّ الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد ما جاز إلغاؤها .

ـ إنّهم قالوا للواحد " قفا" على التثنية؛ لأنّ المعنى (قفْ قفْ)، والتثنية إنّما تكون للأسماء لا للأفعال، فدلّ على أنّ الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد. ابن الأنباري، الإنصاف، ص 73-74.

الأول: أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد(*)، وإذا كانا كالشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع بعدهما كان هذا دليلا على أنّه منصوب بهما، فالعامل هنا مجتمع من شيئين جاريين مجرى شيء واحد، وصارا كما قالوا في الخبر: يرتفع بالابتداء والمبتدأ وفي جواب الشرط: ينجزم بأن والفعل.

والثاني: أنّ الفعل لو كان ناصبا للمفعول وحده، لكان يجب أن يليه دائما، ولا يفصل عنه، ولمّا جاز أن يفصل عنه دلّ ذلك على أنّه ليس هو العامل فيه وحده وإنّما الفعل والفاعل.

ردّ العكبري مذهب الفراء والكوفيين، ووصفه بالفساد، ذلك « أنّ جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد، لا يوجب ذلك أن يكون كشيء واحد في كلّ وجه، ألا ترى أنّ المفعول يجوز أن يقع بين الفعل والفاعل، نحو: (ضرب زيداً عمرو)، ولو كانا شيئا واحدا لم يجز وكذلك الفصل بينهما بالظرف، وإذا كانا كالشيء الواحد في بعض الأحكام لم يمنع ذلك من عمل الفعل في المفعول، ويدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنّ الفعل يعمل في الفاعل، ولو كان كجزء منه في كلّ وجه لم يعمل فيه؛ لأنّ بعض الكلمة لا يعمل في بعضها ». [1]

وذهب ابن هشام بن معاوية إلى أنّ الفاعل هو الذي نصب المفعول به [2]، وقد رُدّ مذهب ابن هشام، وذلك لأنّ الفاعل لا تأثير له في العمل لأنّه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل. [3]

---

[1] العكبري، التبيين، ص 264.

[2] ينظر: التبيين، ص 263 و الإنصاف، ص 72.

[3] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 75.

أمّا خلف الأحمر فقد ذهب إلى أنّ العامل في نصب المفعول به هو معنى المفعولية.[1]

خالف العكبري مذهب خلف الأحمر، ووصفه بالفساد، لوجهين: [2]

أحدهما: أنّ ذلك يفضي إلى عمل الشيء في نفسه، وذلك أنّ الاسم لا يكون مفعولا إلاّ بنسبة الفعل إليه، فيلزم منه معناه، ولا يجوز أن يكون معنى الشيء عاملا فيه، إذ لو كان كذلك لكان العمل في جميع الأسماء واحدا، لأنّ معناه لا يختلف، ولأنّ ذلك يفضي إلى أنّه لا حاجة إلى موجب الإعراب، إذ الإعراب قائم بالمعرب، وإذا كان المعرب هو الموجب للمعنى القائم به لم يحتج إلى أمر آخر.

والثاني: أنّك ترفع قولك: (مات زيدٌ) بـ (مات)، وزيد في المعنى مفعول وكذلك (جُرب زيدٌ)، ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع، ويدلّ على فساد مذهبهم أنّك تفصل بأن مع الفصل بينهما، وبين اسمها بالظرف نحو: (إنّ في الدار زيدا) ودلالة هذا أنّك نصبت بها مع الفصل؛ كما أنّك نصبت بأن وحدها، لا بها وبالظرف، وإذا كان العامل الحرف وحده – مع ضعف الحروف عن الأفعال– فكيف لا يعمل الفعل الذي هو الأصل القوي وحده؟

وعليه يمكن القول إنّ الفعل هو الذي ينصب المفعول به، وذلك كونه الأصل في العمل، وكذلك يعدّ أقوى العوامل اللفظية المؤثرة، فهو الذي يعمل فيها يليه من الأسماء على اختلافها.

---

[1] ينظر: التبيين، ص 263 و الإنصاف، ص 72 .

[2] العكبري، التبيين، ص 265.

5/ المفعول معه:

عرّفه العكبري بأنّه :« كلّ اسم منصوب وقع بعد الواو التي بمعنى (مع)، وقبلها فعل وفاعل ». [1]

وقد أشار إلى منع جواز تقدم المفعول معه[*] على العامل فيه، ولا على الفاعل كقولك: والخشبة استوى الماء، واستوى والخشبة الماء؛ لأنّ الواو وإن كانت بمعنى (مع)، فمعنى العطف لا يفارقها، فلو قدّمت لتقدّم المعطوف على المعطوف عليه، وذلك غير جائز.[2]

- **العامل في نصب المفعول معه:**

اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه، انطلاقا من القاعدة التي وضعها النحاة، والتي تنصّ على أنّه لابدّ لكلّ منصوب من ناصب ينصبه [3]، ووفقا لهذه القاعدة تباينت آراؤهم حول هذه المسألة.

فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنّ العامل في الاسم المنصوب بعد واو المعيّة الفعل المذكور الذي قبله بتوسّط الواو [4]، كقولك: (قمت وزيدا) فالناصب (قمت)؛ لأنّ الاسم منصوب، والنصب عمل، ولابدّ للعمل من عامل، و(الواو)غير عاملة للنصب، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلاّ الفعل [5]، يقول سيبويه:« هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه

---

[1] العكبري، اللباب، 1/ 279.

[*] عرّفه النحويون بأنّه:« اسم مفرد فضلة، قبله واو بمعنى" مع"، مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل وتلك الواو تدلّ نصّا على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث مع مشاركة الثاني للأوّل في الحدث أوعدم مشاركته ». عباس حسن، النحو الوافي، 305/2 .

[*] يرى العكبري أنّ (مع) حذفت اختصارا وتوسعا. وإنّما أقيمت الواو مقامها دون غيرها لتقارب معناها؛ لأنّ (مع) للمصاحبة و(الواو) للجمع، والاجتماع مصاحبة. ينظر: العكبري، اللباب ،281/1 .

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 281/1.

[3] ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 79.

[4] ينظر: اللباب، 1/ 279 و التبيين، ص 379 و الإنصاف، ص 206 وائتلاف النصرة، ص 36.

[5] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 279.

الاسم؛ لأنّه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: أمرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة و فصيلها لرضعها، إنّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تعمل في الاسم ما قبلها ». [1]

وقد استدلّ البصريون لمذهبهم، بأنّ الفعل وإن كان لازما، إلاّ أنّه قوي بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه، كما عدّى بالهمزة في نحو: (أخرجت زيدا) ، وكما عدِّي بالتضعيف، نحو (خرَّجْتُ المتاع) وكما عدَّى بحرف الجرّ، نحو خرجت به). [2]

وافق العكبري مذهب البصريين، وبيّن أنّ الواو علّقت الفعل بالاسم، فكان الناصب هو الفهل بواسطة الواو، كما كان الفعل عاملا في المستثنى بواسطة (إلاّ)، لأنّها علّقت الفعل بما بعدها، وبيان ذلك أنّ قولك: (استوى الماء والخشبة) لا يصحّ معناه إلاّ بالواو، ولو قلت: (استوى الماء الخشبة) لم يصح فإذا فسد عند عدم الواو، وصحّ عند وجوده، وجب أن ينسب العمل إلى الفعل، وإذا كانت الواو لا تعمل بنفسها لم يبق إلاّ أنّ الفعل عمل بتوسط الواو. [3]

وذهب الزجاج – من البصريين – إلى أنّ المفعول معه منصوب بفعل محذوف تقديره: (قمت) أو (لابست)، أو (صاحبت) زيدا. [4]

واحتجّ الزجاج بأنّ « الفعل لازم والواو غير معدّيه، بل معنى العطف باق فيها، بدليل قولك: (وزيد قمتُ) على تقديم الواو على الفعل فإنّه لا يجوز كما لا يجوز تقديم المعطوف

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 297.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 207.

[3] ينظر: اللباب، 1/ 279 و التبيين، ص 380 – 381.

[4] ينظر: اللباب، 1/ 280 و التبيين، ص 379 و الإنصاف، ص 206.

على المعطوف عليه، فعند ذلك يكون النصب بفعل محذوف كما في قولهم: (ما شأنك وزيدا) أي: وتلابس ». [1]

وصف العكبري رأي الزجاج بالضعف، لأنّ الفعل المذكور إذا صحّ أن يعمل لم يجعل العمل لمحذوف، وقد صحّ بما تقدّم [2]. وأمّا الواو فغير مانعة لوجهين: [3]

أحدهما: أنّ بها ارتبط الفعل بالاسم فأثّر فيه في المعنى، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظا.

والثاني: أنّها في العطف لا تمنع كقولك: (ضربْتُ زيداً وعمرا)، فالناصب لـ (عمرو) الفعل المذكور لا الواو، ولا فعل محذوف.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّه منصوب على الخلاف، نحو (استوى الماء والخشبة)[4]، وذلك أنّ الثاني مخالف للأول، لأنّ الاستواء منسوب إلى الماء غير منسوب إلى الخشبة فصار معناه: (ساوى الماء الخشبة) [5]، يقول ابن الأنباري:« أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه منصوب على الخلاف؛ وذلك لأنّه إذا قال: استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأنّ الخشبة لم تكن معوجّة، فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في " جاء زيد وعمرو "، فقد خالف الثاني الأوّل، فانتصب على الخلاف ». [6]

---

[1] العكبري، التبيين، ص 381.

[2] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 280.

[3] المصدر نفسه، 1/ 280.

[4] ينظر: اللباب، 1/ 280 و التبيين، ص 379 و الإنصاف، ص 206.

[5] ينظر: العكبري، التبيين، ص 381.

[6] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 207.

أبطل العكبري مذهب الكوفيين، ووصفه بالفساد[*]، حيث قال:« وقد أبطلناه في مواضع ويدلّ عليه هاهنا أنّ الخلاف لا يوجب النصب كقولك: ما قام زيد لكن عمرو، وما مررت بأحد لكن عمرو، فالخلاف هنا موجود ولا نصب، وكذا قولك: قام زيد لا عمرو فإنّ الخلاف موجود والنصب غير جائز، ويدّل عليه أنّ الخلاف معنى والمعاني لا تعمل في المفعولات».[1]

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف في نحو: (جئت معه)، لأنّه ناب عن (مع)، كما أنّ (غيرا) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ). [2]

اعترض العكبري على رأي الأخفش، ووصفه بالضعف لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف. و(مع) ظرف، و(الواو) قائمة مقامها في المعنى، فإذن ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفا، ولا فرق بين تقوية الفعل بحرف الجرّ والواو حتّى يتّصل معناه بالاسم، إلاّ أنّ حرف الجرّ عمل، والواو لا تعمل فكان وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل في موضع الجار والمجرور. [3]

ومن خلال ما تقدّم يتّضح لنا أنّ العامل في المفعول معه الفعل الأوّل، لأنّه وإن لم يكن متعدّيا، فقد قوي بالواو النائبه عن (مع). فتعدّى الفعل المقوّى بحرف الجر.

---

[*] قال العكبري: « وقد أفسدناه في باب (ما). ومعنى كلامهم أنّ الاسم الثاني غير مشارك للأوّل في الفعل المذكور، فلم يرفع لذلك، بل نصب المفعول للخلاف » العكبري، اللباب، 1/ 280.

[1] العكبري، التبيين، ص 382.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 280 و التبيين، ص 379 و الإنصاف، ص 206.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 280 – 281.

6/ الحال:

تعرّف الحال بأنّها:« وصف[*] فضلة تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت وقوع الفعل لفظا نحو: (ضربت زيدا قائما)، أو معنى نحو: (زيدا في الدار قائما) ».[1]

ويرى العكبري أنّ « الحال مؤنثة لقولك في تصغيرها (حويلة) »[2]، في حين يرى البعض أنّ لفظ الحال يذكّر ويؤنّث، فيقال: حسن وحسنة، والأفصح أن يذكّر في اللفظ ويؤنّث في المعنى. [3]

والأصل في « الحال أن تكون اسما مفردا؛ لأنّها تستحق الإعراب، وكلّ معرب مفردا ويشترط فيها أن تكون نكرة، زيد، و أنّها تأتي إجابة عن سؤال كيف...؟ و(كيف) سؤال عن نكرة، وكذلك أنّ الحال صفة للفعل في المعنى، لأنّ قولك: (جاء زيد راكبا) يفيد أنّ مجيئه على هيئة مخصوصة والفعل نكرة فصفته نكرة ». [4]

وكذلك وجب أن تكون مشتقّة، لأنّها صفة وكلّ صفة مشتقة، فإن وقع الجامد حالا، فهو محمول على المعنى، نحو: (هذا زيد أسدا)، أي شجاعا. [5]

---

[*] الوصف: هو ما دلّ على معنى وذات متّصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل ، فعبارة الوصف هنا يراد بها " المشتقات " بوصف أنّ المشتقات لما تحمله من معاني أداة واصفة للذوات، لأنّها تقوم بوظائف نحوية في الجملة العربية فتقع حالا أو خبرا أو نعتا، ومنه فالحال وصف لصاحبها كوصف الخبر للمبتدأ والنعت لمنعوته. ينظر: حاشية الخضري ، 1/ 212، الحال في الجملة العربية دراسة في النحو العربي، ص 63.

[1] ينظر: اللباب، 1/ 284 و اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني، ص 99 و النحو الشافي الشامل، ص 399، والأصول في النحو، 1/ 213.

[2] العكبري، اللباب، 1/ 284.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكوخ للطباعة والنشر، إيران، 1382 هـ، ص 270.

[4] العكبري، اللباب، 1/ 284.

[5] المصدر نفسه، 1/ 285.

أجمع النحاة على أنّ الحال ينبغي أن تكون متنقلة، بمعنى عدم ملازمة الحال لصاحبها التزاما مطلقا، وإنّما تبين هيأة صاحبها في مدة معينة أو مؤقتة، إذ سرعان ما ينفك عنها المعنى وينقطع نحو: (أقبل زيد ضاحكا)، فـ (ضاحكا) حال منصوبة من زيد، أصابته هذه الحال عند مجيئه، ولكن يتوقع أن يزول الضحك بانتهاء فعل المجيء. [1]

يقول العبكري:« وإنّما لزم أن تكون منتقلة لأنّها خبر في المعنى، والأخبار تتجدّد، فيجهل المتجدّد منها، فتمس الحاجة إلى الإعلام به ». [2]

---

[1] ينظر: الحال في الجملة العربية دراسة في النحو العربي، ص 80 و النحو الشافي الشامل، ص 403.

[2] العكبري، اللباب، 1/ 285.

(*) و من المعروف أن الحال في الجملة العربية تأتي على ثلاثة صور:

أ_ الحال المفردة: نحو قوله تعالى:﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٦٠﴾﴾[سورةالبقرة، 60].

ب_ الحال شبه جملة: فقد يكون جارا ومجرورا، نحو قوله تعالى:﴿ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ ﴿٢٥﴾﴾[سورة القصص: 25]، فـ (على استحياء) شبه جملة متعلّق بمحذوف حال، وقد يكون ظرفا نحو: (الهلال بين السحاب جميل) فـ (بين السحاب) شبه جملة متعلقة بمحذوف حال.

ج_ الحال الجملة: تأتي الحال إمّا جملة اسمية أو فعلية، فالحال الجملة الاسمية بحاجة إلى رابط يربطها بصاحبها، فإمّا أن يكون ضميرا نحو: (جاء زيد يده على رأسه). فجملة (يده على رأسه) في محل نصب حال، والرابط فيها الضمير في(يده).

ـ وإمّا أن يكون الرابط (الواو) وعلامتها صحة وقوع (إذا) مكانها نحو: (جاء زيد وعمرو قائم) والتقدير (إذ عمرو قائم). ينظر: نادية رمضان النجار، دروس في النحو وتطبيقاته، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013م، ص128-129.

ـ وقد يكون الرابط الضمير والواو معا نحو: (عاد الثوار ورؤوسهم مرفوعة). ينظر: النحو الشافي الشامل، ص 407.

ـ وأمّا الحال الجملة الفعلية نحو: (جاء زيد يضحك) فـ (يضحك) جملة في محل نصب حال من زيد، ولا يستثنى من ذلك إلاّ الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع مثبت فهذه يربطها الضمير فقط، نحو: (أتوا من الرحلة يبتسمون). ينظر: نادية رمضان النجار، دروس في النحو وتطبيقاته، ص 129.

العامل في الحال:

من المتّفق عليه أنّ العامل في الحال، لابدّ أن يكون هو العامل نفسه في صاحبها، باستثناء الحال التي تأتي من المبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وذلك لكون العامل في المبتدأ هو الابتداء أو الناسخ، والعامل في الحال هو المبتدأ نفسه. ولا يكون العامل فيها إلاّ فعلا أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء أو شيئا من معنى الفعل. [1]

وقد صرّح المبرد بعمل القسمين الأوّلين من العوامل قائلا:« فالحال لا يعمل فيها إلاّ الفعل، أو شيء يكون بدلا منه دالا عليه ». [2]

أمّا العكبري فيذهب إلى أنّ العامل في الحال ضربان: فعل ومعنى الفعل فالفعل مثل: أقبل وجاء ونحوهما. [3]

أوّلا: الفعل: يمثّل الأصل بالنسبة للعوامل، ومثاله: (جاء زيد ضاحكا)، فـ (زيد) مرتفع بأنّه فاعل، و(ضاحكا) حال منه، والعامل فيهما الفعل المذكور الذي هو (جاء). [4]

ثانيا: ما هو جار مجرى الفعل[*]: وهو ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه . كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل.[5]

---

[1] ينظر: التطبيق النحوي، ص 247 و شرح المفصل، 2/ 7.

[2] المبرد، المقتضب، 4/ 300.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 288.

[4] ينظر: شرح المفصل، 2/ 7 والحال في الجملة العربية، ص 233.

[5] ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، 2/ 14.

[*] ومن أمثلة ذلك:

ـ اسم الفاعل: نحو:(هذا طالب كاتب مقالته واضحة)، العامل في الحال اسم الفاعل(كاتب) وهو نفسه الذي عمل النصب في صاحب الحال(مقالة)

ـ اسم المفعول: نحو:(زيد مضروب قائما)، العامل في الحال (قائما) هو اسم المفعول (مضروب).

ـ الصفة المشبهة: نحو:(زيد حسن منتصرا)، فالعامل في الحال (منتصرا) هو الصفة المشبهة (حسن).

ثالثا: معنى الفعل[*]: المقصود به ما يستنبط منه المعنى الفعل[1].

- **تقديم الحال على العامل فيها:**

لقد اختلفت آراء النحويين في تقديم الحال على العامل فيها، فذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا أو ما قام مقامه، نحو: (راكبا جاء زيدٌ). [2]

= المصدر: نحو: (تعجبني قراءته مجودا)، فالعامل في الحال (مجودا) هو المصدر(قراءة)، وهو عامل أيضا في صاحب الحال الذي هو الضمير المضاف إليه.

ـ اسم الفعل: نحو:(كتاب شارحا)، فـ(شارحا)حال، والعامل فيه اسم الفعل (كتاب) الذي هو عامل رفع الفاعل المستتر. ينظر: التطبيق النحوي، ص 247-248 و دروس في النحو وتطبيقاته، ص 121 و الحال في الجملة العربية، ص 233.

[*] تتمثّل العوامل التي فيها معنى الفعل دون حروفه فيما يلي:

أ- اسم الإشارة: يقول العكبري:« وأمّا المعنوي فكأسماء الإشارة، كقولك: هذا زيد قائما، وإنّما عمل لأنّ معناه: أنبّه وأشير إليه في حال قيامه.» اللباب، 289/1.

ب- حرف التمنّي: فالعامل معنى أتمنّى نحو:(ليت الطالب خلوقا يؤثّر في أقرانه)، فالعامل في الحال (خلوقا) هو حرف التمنّي (ليت)، لأنّه يتضمّن معنى الفعل (أتمنّى).

ج- حرف الترجّي: نحو: (لعلّك مدعيا على الحق)، فالعامل في الحال (مدعيا) هو حرف الترجي (لعلّ)، لأنّه يتضمّن معنى الفعل (أترجى).

د- حرف التشبيه: نحو: (كأنّ زيدا- خطيبا- ساحرا يأخذ بالألباب)، فـ(خطيبا) حال، والعامل فيه هو حرف التشبيه (كأنّ)؛ لأنّه يتضمّن معنى فعل (أشبّه).

هـ- حرف التنبيه: نحو:(هاهي فرس متقدّمة على الموكب)، فالعامل في الحال (متقدّمة) هو حرف التنبيه (الهاء)، لأنّه متضمّن معنى الفعل (أنبّه).

و- شبه جملة: نحو:(الموضوع أمامك واضحا) و(الموضوع في ذهنه واضحا)، فـ(واضحا) حال والعامل فيه الجملة (أمامك، وفي ذهنه)؛ لأنّ شبه الجملة يتعلّق بمتعلّق أصله الفعل ، فهو يتضمّن معناه. النحو الشافي الشامل، ص 402 والتطبيق النحوي، ص 248 و دروس في النحو وتطبيقاته، ص 122.

[1] ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، 2/ 14.

[2] ينظر:العكبري، التبيين، ص 383.

وقد نحا المبرد هذا المنحى، فيقول:« واعلم أنّ الحال إذا كان العامل فيها فعلا صحيحا، جاز فيها كلّ ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلاّ أنّها لا تكون إلاّ نكرة ». [1]

يقول ابن الأنباري:« وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر». [2]

وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي لمذهبهم بالسماع والقياس، فأمّا السماع فقولهم في المثل: (شتّى تؤوب الحلبة)، فـ (شتّى) حال مقدّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدّل على جوازه. [3]

وأمّا« القياس فلأنّ العامل فيها متصرّف، وإذا كان العامل متصرّفا وجب أن يكون عمله متصرّفا، وإذا كان عمله متصرّفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم(عمرا ضرب زيد) فالذي يدلّ عليه أنّ الحال تشبه بالمفعول. وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه ». [4]

ذهب العكبري مذهب البصريين مبيّنا أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيه، وذلك لأنّ تصرّف العامل بالتنقل في الأزمنة يدلّ على قوّته في نفسه، والمعمول حكم العامل، وهو مسبّب عنه، والحكم يقوى بقوة سببه، وتقديمها تصرّف، والتصرف حكم العامل المتصرّف. [5]

---

[1] المبرد، المقتضب، 4/ 168.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 210.

[3] ينظر: التبيين، ص 383 و الإنصاف، ص 210.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 210 .

[5] ينظر: اللباب، 1/ 289 و التبيين، ص 384.

وقد استدلّ العكبري على ذلك بقوله تعالى:﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ ۝٧﴾[سورة القمر، 07].

يقول العكبري: « قوله تعالى: (خُشَّعًا): هو حال، وفي العامل وجهان:

أحدهما: يدعو؛ أي يدعوهم الداعي، وصاحب الحال الضمير المحذوف. و(أبصارهم) مرفوع بخشَّعاً، وجاز أن يعمل الجمع لأنّه مكسر.

والثاني: العامل (يخرجون). وقرئ: خاشعا؛ والتقدير: فريقا خاشعا، ولم يؤنّث، لأنّ تأنيث الفاعل لتأنيث الجمع ليس بلازم، ولأنّه ليس بمؤنث حقيقي، ويجوز أن ينتصب خاشعا بيدعو على أنّه مفعوله و(يخرجون) على هذا حال من أصحاب الأبصار ». [1]

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها، مع الاسم الظاهر، نحو: (راكبا جاء زيد) ويجوز مع المضمر، نحو: (راكبا جئت) [2]، ودليلهم في ذلك « أن قالوا: لا يجوز، لأنّه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنّك إذا قلت: (راكبا جاء زيد) كان في (راكبا) ضمير (زيد)، وقد تقدّم عليه، وتقديم الضمير على المظهر لا يجوز ». [3]

كما« أنّ الحال صفة في الأصل، فيلزمها الضمير، فتقديمها يفضي إلى تقديم المضمر على المظهر، وتقديم الصفة على الموصوف.» [4]

---

[1] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2/ 1193.

[2] ينظر: التبيين، ص 383 و الإنصاف، ص 210.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 210.

[4] العكبري، التبيين، ص 385.

أجاز العكبري تقديم المضمر على المظهر إذا كانت النية به التأخير[1]، كما في قوله تعالى:﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ٦٧﴾ [سورة طه: 67]. وقولهم: (في أكفانه لفّ الميّت) و(في بيته يؤتى الحكم). [2]

وخالفهم في « تقديم الصفة على الموصوف؛ ذلك لأنّه يمتنع في الصفة التابعة للموصوف في الإعراب مثل: (جاءني زيد الظَّريف)، ولو قلت: (جاءني الظريف زيد) على الوصف لم يجز، والحال صفة في المعنى لا في اللفظ، ولذلك يجوز تقديم صفة النكرة عليها فتصير حالا.» [3]

وصفوة القول: جواز تقديم الحال على عاملها المتصرّف سواء كان مظهرا أو مضمرا، وذلك لوروده في القرآن الكريم وفي كلام العرب نظما ونثرا.

7/ **التمييز**:

التمييز هو « كلّ اسم نكرة فضلة جامد متضمّن معنى (منْ) [*]، يفسّر ويبيّن ما قبله من اسم ذات (مفرد) نحو: (له منوان عسلا) أو نسبة (جملة) نحو: (طاب خالد نفسا)، وحكمه الإعرابي النصب » [4]، وله عدة مصطلحات منها: التبيين والبيان والتفسير. [5]

وعرّفه العكبري بقوله:« هو تخليص الأجناس بعضها من بعض »[6]، نلاحظ من هذا التعريف أنّ العكبري لم يحد التمييز حدّا جامعا مانعا، وإنّما قدّم تعريفا لغويا لا غير.

---

[1] ينظر: اللباب، 1/ 289 و التبيين، ص 385.

[2] العكبري، التبيين، ص 385.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 385.

[*] احترز بقوله: (متضمن معنى (من) من الحال)؛ فإنّها متضمنة معنى (في). ينظر: شرح ابن عقيل، 1/ 290.

[4] المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، 2/ 100 و المفصل في علم العربية، ص 83.

[5] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 296.

[6] المصدر نفسه، 1/ 296.

ـ العامل في التمييز:

إنّ العامل في التمييز[*] على ضربين:« فعل وغير فعل، فأمّا ما كان العامل فيه فعلا، فنحو (تصبّب زيدٌ عرقا، وتفقأ الكبش شحما)، فـ (عرقا) و(شحما)، كلّ واحد منهما انتصب بالفعل الذي قبله ». [1]

---

[*] ينقسم التمييز إلى ضربين:

أ_ تمييز الذات (المفرد): وهو ما يزيل إبهام ما قبله من الأسماء المفردة ويؤتى به لتمييز لفظا من ألفاظ المقادير.

ـ وتتمثّل ألفاظ المقادير في:

_ كيل: نحو:(اشتريت صاعا قمحا)

_ وزن: نحو:(أمتلك قنطارا طحينا)

_ مساحة: نحو:(عندي أربع دونيمات أرضا)

_ مقياس: نحو:(هذا متر حريرا)

_ عدد: نحو:(في القاعة خمسون مستمعا). ينظر: محمود حسني مغالسة، النحو الشافي الشامل، ص 420.

ب_ تمييز نسبة (جملة): وهو المسوق لبيان إبهام في مضمون جملة لا في لفظة واحدة، وهو على ضربين:

_ منقول (محوّل): هو ما كان أصله فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ. وحكمه الإعرابي النصب.

_ فالمنقول يكون إمّا منقولا عن الفاعل، نحو قوله تعالى:﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴿٤﴾ ﴾[سورة مريم، 04]، فأصله (اشتعل شيب الرأس) فحوّل الإسناد من المضاف (الشيب) إلى المضاف إليه (الرأس).

_ وأمّا المنقول عن المفعول به نحو قوله تعالى:﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴿١٢﴾ ﴾[سورة القمر، 12]، فـ (عيونا) تمييز محوّل عن المفعول لكونه في الأصل (وفجرنا عيون الأرض).

_ وأمّا المنقول عن المبتدأ، نحو:(وهذا أكبر منك عقلا)، فـ(عقلا) تمييز محوّل عن المبتدأ، لكونه في الأصل (وعقله أكبر من عقلك). ينظر: دروس في النحو وتطبيقاته، ص 97.

_ **غير المنقول (غير المحوّل):** هو ما كان غير منقول عن شيء نحو:(أكرم بك رجلا)، وحكمه الإعرابي أنّه يجوز نصبه كما هو مبيّن في المثال، ويجوز جرّه بـ(من) نحو:(الله درّه من فارس) و(أكرم بك من رجل). ينظر:مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 569.

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 153.

يقول العبكري:« ومن التمييز طبت به نفسا، فـ (نفسا) [*] منصوب بالفعل، وأصله: طابت نفسي به ». [1]

أمّا ما كان العامل فيه غير الفعل، « فنحو: (عندي عشرون درهما، فالعامل في (درهما) هو (عشرون)، لأنّه أشبه اسم الفاعل المتعدّي، ولأنّه مجموع بالواو والنون. ونونه تسقط في الإضافة، وهو مفتقر إلى الاسم الذي بعده، فصار (عشرون درهما) مثل (ضاربون رجلا)، فهو مشبه به ». [2]

ـ تقديم التمييز على العامل فيه:

لقد اختلف النحويون في تقديم التمييز على عامله، فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم المميّز على العامل فيه سواء كان متصرّفا نحو: (طاب زيد نفسا)، أو غير متصرف نحو: (عشرون درهما). [3]

وقد علّل سيبويه عدم صحة تقديمه قائلا:« وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفقَّأْتُ شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقَّأْتُهُ، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً

---

[*] إذا قلت (نفسا) بيّنت الطيّب إلى أيّ شيء هو منسوب في الحقيقة. وانتصاب (نفس) على تشبيه اللازم بالمتعدّي؛ لأنّ طبت لا تتعدّى. ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 299.

[1] المصدر نفسه، 1/ 299.

[2] المصدر نفسه، 1/ 297.

[*] يقول ابن الأنباري:« وأمّا ما كان العامل فيه غير فعل؛ فنحو:(عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما) وما أشبه ذلك ،فالعامل فيه هو العدد؛ لأنّه مشبّه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو:(حسن وشديد) وما أشبه ذلك، و وجه المشابهة بينهما أنّ العدد يوصف به، كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل، وإذا كان في العدد نون نحو:(عشرون) أو تنوين مقدّر نحو:(حسن وشديد) وما أشبه ذلك، و وجه المشابهة بينهما أنّ العدد يوصف به، كما يوصف بالصفة المشبهة باسم، وإذا كان في العدد نون نحو:(عشرون) أو تنوين مقدّر نحو:(خمسة عشر) صار النون والتنوين ما نعين من الإضافة، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فصار التمييز فضلة كالمفعول.» ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 154 .

[3] ينظر: اللباب، 1/ 300 والتبيين، ص 394 والإنصاف، ص 221.

امتلأت، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنّها ليست كالفاعل، وذلك لأنّه فعل لا يتعدّى إلى مفعول، وإنّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدّى إلى مفعول، نحو: كسرته فانكسر... وإنّما أصله امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم، فحذف هذا استخفافا وكان الفعل أجدر أن يتعدّى إنْ كان هذا ينفذ، وهو– في أنّهم ضعفوه – مثله ».[1]

وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي لمذهبهم، « أنّ المميّز هاهنا فاعل في المعنى، وإنّما حوّل عن ذلك ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغة، ثمّ ميّز بذكر ما هو فاعل في الأصل»[2]، وبيانه أنّ قولك: (طاب زيدٌ نفسا) تقديره: (طابت نفس)، ثمّ أزيل الفاعل عن موضعه ونسب الفعل إلى (زيد) وهو فعل الفاعل في الأصل. فلو قدّم لصار كتقديم الفاعل على الفعل ».[3]

وافق العكبري البصريين فيما ذهبوا إليه، مبنيا رأيه من وجهين: [4]

أحدهما: ما تقدّم من كون النفس فاعلا.

والثاني: أنّ تقديم النفس يخرج هذا الباب عن حقيقة التمييز، لأنّ قولك:(نفسا طاب زيد) يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز، بخلاف ما إذا تأخّر فإنّ الاحتمال يكون موجودا فيحاول بالتمييز رفعه بعد وقوعه.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز تقديم المميّز إذا كان فعلا متصرّفا [5] وقد أجازه بعض البصريون كالمبرد، في قوله:« واعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلا

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 204 – 205.

[2] العكبري، اللباب، 1/ 300.

[3] العكبري، التبيين، ص 395.

[4] المصدر نفسه، ص 395.

[5] ينظر: اللباب، 1/ 300 و التبيين، ص 394 و الإنصاف، ص 221.

جاز تقديمه لتصرّف الفعل فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت » [1]، وهذا رأي أبي عثمان المازني. [2]

وقد احتجّ الكوفيون لمذهبهم بالسماع القياس، فأمّا السماع فمنه قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهاَ * * * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تطيبُ. [3]

« وجه الدليل أنّه نصب (نفساً) على التمييز، وقدّمه على العامل فيه، وهو (تطيبُ)؛ لأنّ التقدير فيه، وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً؛ فدلّ على جوازه ». [4]

وأمّا القياس: فهو أنّ العامل هنا متصرّف إذ كان فعلا متصرّفا فهو كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك: زيدا ضرب عمرو، وباعتبار هذا جاز تقديم الحال على العامل المتصرّف نحو: (راكباً جاء زيد). [5]

ردّ العكبري رأي الكوفيين والمبرد والمازني، قائلا: « والجواب عن البيت من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنّ الرواية: (وما كان نفسي) فهو اسم كان.

والثاني: أنّ نصبه على أنّه خبر كان، أي ما كان حبيبها نفساً، أي: إنسانا يطيب بالفراق.

---

[1] المبرد، المقتضب، 3/ 36.

[2] المازني (ت 249 هـ)، نحو المازني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 01، 1428 هـ – 2008 م، ص 71.

[3] الإنصاف، ص 221 و التبيين، ص 396.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 221.

[5] ينظر: التبيين، ص 396 و الإنصاف، ص 221.

والثالث: أنّه من ضرورة الشعر، فلا يحتج به على الإعراب في الاختيار ». [1]

أمّا « القياس على الحال ففاسد، لأنّ الحال فضلة محضة، والمميِّز هنا في حكم اللازم، وهو الفاعل، فافترقا. فأمّا تقديم المميِّز على الفاعل نحو: (ما طاب نفساً زيدٌ) فجائز لتقدّم الفعل عليه ». [2]

نخلص بعد هذه الإفاضة إلى أنّ التمييز من الفضلات وبالتالي فرتبته التأخير ولا يجوز تقديمه على عامله، وذلك لوروده في القرآن الكريم على هذه الشاكلة وهي التأخير.

8/ الإستثناء:

الإستثناء في الاصطلاح النحوي هو: « إخراج الاسم الواقع بعد أداة الإستثناء من حكم ما قبلها، نحو: (جاء التلاميذ إلاّ سميرا)، فـ (سميرا) مستثنى منصوب بالفتحة، والمعنى: جاء التلاميذ وأستثني منهم سميرا.» [3]

وحدّه العكبري[*] بقوله: « هو إخراج بعض من كل بـ " إلاّ "، أو ما قام مقامها، وقيل: هو إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور ». [4]

ولهذا سمي استثناء، لأنّ الاسم المستثنى مصروف عن حيّز المستثنى منه، هذا من وجه، ومن وجه ثان أنّه مشتق من ثنيت الشيء إذا ضاعفته، وبالتالي سمي استثناء لأنّه

---

[1] اللباب، 1/ 301 و التبيين، ص 397.

[2] العكبري، التبيين، ص 397.

[3] عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1413 هـ – 1992م، 1/ 81.

[*] تطرق العكبري إلى معنى الاستثناء حيث قال: « وهو استفعال من ثنيت عليه أي عطفت والتفت، لأنّ المخرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها على الحكم المذكور » العكبري، اللباب، 1/ 302.

[4] المصدر نفسه، 1/ 302.

ضوعف به الخبر. إن كان الأوّل مثبتا ضوعف بالنفي، وإنْ كان الأوّل نفيا ضوعف بالإثبات. [1]

وتتكون جملة الاستثناء من الأركان الآتية: [2]

أ- **المستثنى منه:** وهو الذي يكون منه الإخراج باعتبار الحكم المنسوب له.

ب- **الحكم:** هو المعنى المنسوب للمستثنى منه، والإخراج منه يكون باعتبار هذا المعنى.

ج- **أداة الاستثناء:** وهي التي يتمّ بواسطتها الإخراج، وقد تكون:

- **حرف:** نحو (إلاّ)، وهي تعدّ أصل أدوات الاستثناء لوجهين: [3]
- **أحدهما:** أنّها حرف، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، كالنفي والاستفهام والنداء.
- **والثاني:** أنّها تقع في جميع أبواب الإستثناء للإستثناء فقط، وغيرها في أمكنة مخصوصة منها، ويستعمل في أبواب أخرى.
- **اسم:** يتمثل في (غير وسوى).
- **فعل:** يتمثل في (خلا – عدا – حاشا – ليس – لا يكون).

د- **المستثنى:** هو المخرج من المستثنى منه، والمعنى منسوب له.

---

[1] ينظر: الأصفهاني (ت 543 هـ)، شرح اللمع، تح: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، (د ط)، 1411 هـ – 1990 م، 1/ 481.

[2] محمد عيد، نحو الألفية – شرح معاصر وأصيل لألفية (بن مالك)، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، (د ط)، 1990 م، 1/ 418.

[3] العكبري، اللباب، 1/ 302.

وينقسم الاستثناء إلى ضربين: [1]

أ- **المتّصل:** وهو ما كان من جنس المستثنى منه، وهو الأصل نحو: جاء المسافرون إلاّ سعيدا.« ويكون المتّصل إمّا إيجابا نحو: (قام إخوتك إلاّ زيدا)، فـ (قام) لا يتعدّى، فلمّا قوّته (إلاّ)، تعدّى فنصب، كما قلت: (أقام زيد عمرا) ».[2]

وأمّا المتصل بالنفي نحو: (ما قام أحد إلاّ زيدا).[3]

ب- **المنقطع:** المقصود به ما ليس من جنس المستثنى منه، نحو (احترقت الدار إلاّ الكتب).

ومن هنا يتضح لنا أنّ حكم المستثنى بـ (إلاّ)، الواقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متّصلا أو منقطعا النصب. [4]

- **العامل في نصب المستثنى:**

لقد تباينت آراء النحويين في عامل النصب في المستثنى بعد " إلاّ " نحو: (قام القوم إلاّ زيدا)، وتعدّدت مذاهبهم في تحديده على النحو الآتي:

ذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل المقدّم أو معنى الفعل بواسطة "إلاّ ".[5] وبيّن عبد القاهر الجرجاني ذلك من خلال قوله:« والمستثنى منصوب ونصبه بالفعل الذي قبله بوساطة إلاّ فإذا قلت: خرج القوم، لم يكن الفعل بنافذ إلى شيء، فإذا أتيت

---

[1] جامع الدروس العربية، ص 578 و المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، 2/ 113.

[2] ابن برهان(ت 456هـ) ، شرح اللمع ، تح: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، 1404هـ- 1984م، 1/ 144.

[3] ينظر: المرجع نفسه، 1/ 144.

[4] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/ 265.

[5] ينظر: اللباب، 1/ 303 و التبيين، ص 399 و الإنصاف، ص 225.

بإلاّ أوصله إلى زيد وكان فيه هذا المعنى الذي هو إخراجه من جملتهم، كما أنّك تقول: مررت فلا يتعدّى، فتأتي بالباب فتقول: مررت بزيد، فتوصل الباء الفعل إلى زيد ويكون فيه المعنى الذي تراه ». [1]

وقد احتجوا على صحّة ما ذهبوا إليه بأنّ الفعل هو الأصل في العمل، حتّى وإنْ كان هذا الفعل لازما في الأصل إلاّ أنّه قوي بـ " إلاّ " فتعدّى إلى المستثنى، كما تعدّى الفعل بحرف الجرّ. [2]

وافق العكبري البصريين، مستدلاّ بأنّ النصب عمل، ولابدّ للعمل من عامل، لفظي سواء كان مفردا أو مركبا، والذي يدّل عليه أنّ (غيرا) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لمّا كانت مبهمة كالظرف، واتصل الفعل بها بنفسه ولا يوجد ما يصحّ عمله فيها إلاّ الفعل. [3]

وذهب المبرد إلى أنّ المستثنى منصوب بـ (إلاّ)، لأنّها في معنى أستثني [4]، حيث قال: « ... وذلك لأنّك لمّا قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أنّ زيدا فيهم، فلمّا قلت: إلاّ زيدا ـ كانت (إلاّ) بدلا من قولك: أعني زيدا، وأستثني فيمن جاءني زيدا، فكانت بدلا من الفعل »[5]، ومعنى ذلك أنّه نصب بـ (إلاّ)، لأنها نائبة عن الفعل في معناه.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 2/ 699.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 303 والإنصاف، ص 227.

[3] ينظر: اللباب، 303/1 و التبيين، ص 400 .

[4] ينظر: التبيين، ص 399 و الإنصاف، ص 225 و شرح المفصل، 2/ 47.

[5] المبرد، المقتضب، ص 4/ 390.

ونحا الزجاج مذهب المبرد، مستدلاّ بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة المائدة: 01]، فقال: « إنّ موضع (ما) نصب بإلاّ »[1]

ردّ العكبري رأي المبرد والزجاج، ووصفه بالفساد من أوجه: [2]

أحدهما: أنّ (غير) لا يصحّ معها تقدير (أستثني)، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام القوم استثنى غير زيدٍ، فيصير (زيد) داخلا في حكم الأوّل (القيام) وغيره مخرجا منه، والمعنى عكس ذلك.

والثاني: أنّ المستثنى قد يكون مرفوعا مع وجود هذا المعنى.

والثالث: أنّه ليس تقدير (أستثني) أولى من تقدير (تخلّف) أو (امتنع) ونحوهما ممّا يرفع.

والرابع: أنّه إذا قدّر العامل بـ (استثني) صار الكلام جملتين، وتقديره بالجملة الواحدة أولى.

والخامس: أنّ إعمال الحروف بمعانيها غير مطرّد، ألا ترى أنّ (ما) النافية وهمزة الاستفهام وغيرها لا تعمل بمعانيها، كذلك " إلاّ ".

---

[1] شعبان صلاح، من آراء الزجاج النحوية ـ قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، ط 01، 1411 هـ – 1991 م، ص 103.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 303 – 304 و التبيين، ص 400 – 401.

وأمّا الفراء وجمهور الكوفيين فذهبوا إلى أنّ (إلاّ)[*] مركّبة من (إنّ) و(لا)، فإذا نصبت كان بـ (إنّ)، وإذا رفعت كان بـ (لا) [1]. يقول الشاطبي: « مذهب الفراء الذي يجعل الاستثناء من العامل لا من الاسم، فإذا قلت: رأيت أحدا إلاّ حمارا، فالحمار مستثنى من الرؤية لا من أحد » [2]، ويتبين لنا من هذا القول أنّ الفراء جعل المستثنى مخرجا من العامل لا من الاسم.

ردّ العكبري مذهب الفراء والكوفيين، وبيّن أنّ التركيب خلاف الأصل فلا يثبت إلاّ بدليل ظاهر، وأنّه يغيّر معنى المفردين مثل (كأنّ) في التشبيه و(لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره. [3]

كما أنّ النصب بـ (إنّ) فاسد، لأنّها إذا عملت النصب فبالضرورة احتاجت إلى خبر ولا وجود للخبر هنا، وهذا ينطبق على (لا) التي لو عملت لافتقرت إلى خبر أيضا. [4]

وممّا سبق يتضح لنا أنّ العكبري رجّح مذهب البصريين القائل بأنّ العامل في المستثنى هو الفعل المقدّم بواسطة " إلاّ " نحو: (قام القوم إلاّ زيدا)، لأنّ " إلاّ " علّقت (زيد) بقام، فجرت مجرى واو (مع)، وحروف الجرّ، أو يكون العامل فيه معنى الفعل، نحو: (القوم إخوتك إلاّ زيدا)، ومدلول ذلك أنّ معنى الفعل موجود، والتقدير: (القوم يناسبوك إلاّ زيدا) [5].

---

[*] أشار الفراء إلى أنّ " إلاّ " مركبة من " إنّ " و" لا" العاطفة، حذفت النون الثانية من " إنّ " وأدغمت الأولى في لام " لا" ، فإذا انتصب الاسم بعدها، فبإنّ وإذا اتّبع ما قبلها في الإعراب، فبلا العاطفة، فكأنّ أصل قام القوم إلاّ زيدا: قام القوم إنّ زيدا لا قام، أي لم يقم ، فلا لنفي حكم ما قبل " إلاّ" و نقضه، نفيا كان ذلك الحكم أو إثباتا، فهو كقولك: كأنّ زيد أسد، الأصل عند بعضهم: إنّ زيدا كالأسد، فقدّموا الكاف، وركّبوها مع " أنّ". ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، 80/2.

[1] ينظر: اللباب، 1/ 303 و التبيين، ص 400 و الإنصاف، ص 225.

[2] الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 346.

[3] ينظر: اللباب، 1/ 304 والتبيين، ص 401.

[4] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 405.

[5] ينظر: العكبري، التبيين، ص 401 – 402.

وهذا يفضي إلى « أنّ الحكم إذا ثبت بعلّة في مواضع وإن لم تكن العلّة موجودة، طرداً للباب كما في قولهم: أعد ونعد وتعد حملا على يعد ». [1]

وعليه يمكن القول إنّ المستثنى منصوب بالفعل بواسطة " إلاّ "، ذلك أنّه الأصل في العمل هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن الفعل وإن كان لازما في الأصل، فإنّه يقوى بـ "إلاّ"، ويتحوّل من لازم إلى متعدّ.

9/ المنادى:

يعدّ المنادى من المفعول به، وهو كلّ اسم مطلوب إقباله بواسطة حرف النداء لفظا أوتقديرا، نحو قولك: (يا عبد الله)، فكأنّك قلت: أدعو عبد الله، فحذف الفعل، وأنيب حرف النداء (ياء) عنه. [2]

وتتمثّل حروف النداء[*] في: (يا، أي، هيا، الهمزة، أيا)، وفي الندبة حرف آخر وهو (الواو)، والغرض منها تنبيه المدعو. [3]

وينقسم المنادى حسب نوعه إلى أقسام، وهي: [4]

أ- **المفرد المعرفة:** وهذا يبنى على ما كان يرفع به، نحو: يا خالد، يا خالدان، يا خالدون، والمفرد يقصد به ما كان غير مضافا ولا شبيها به، ويقصد بالمعرفة ما

---

[1] العكبري، التبيين، ص 402.

[2] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 201 وشرح الكافية، 1/ 344.

[*] تستعمل (أ) للنداء القريب و(وا) للندبة، وأعمّ هذه الأدوات (ياء)، فإنّها تدخل في كلّ نداء، وتتعيّن في نداء اسم الله تعالى (يا الله)، وكأداة استغاثة نحو: (يا للّه للعرب)، و(أيا وهيا) للمنادى البعيد. ينظر: المرجع في اللغة العربية، 2/ 130.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 328.

[4] ينظر: شرح قطر الندى، ص 203 و جامع الدروس العربية، ص 595 والمرجع في اللغة العربية، 2/ 130.

كان علما أو نكرة مقصودة ؛ وهي كلّ اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه، وبذلك يصير معرفة لدلالته على معيّن. نحو: يا رجل.

ب- **النكرة غير المقصودة:** نحو قول الغريق: يا رجلا أنقذني، أي: أيّ رجل دون تعيين وقصد.

ج-**المضاف:** نحو: (يا عبد الله).

د- **الشبيه بالمضاف:** وهو المنادى الذي اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا صاعدا جبلا، ف (جبلا) مفعول به لاسم الفاعل (صاعدا) وهو منادى شبيه بالمضاف منصوب، قريب من المضاف، لأنّك تستطيع القول: (يا صاعدا جبلٍ).

و من هنا يتبين لنا أنّ حكم المنادى سواء كان لفظا أو محلا هو النصب.

- **العامل في نصب المنادى:**

اتّفق النحاة أنّ المنادى منصوب اللفظ والموضع، إلاّ أنّهم اختلفوا في ناصبه؛ فذهب جمهور النحويين إلى أنّ العامل في المنادى فعل محذوف لم يستعمل إظهاره، ويقدّر بـ"أنادي " أو " أدعو " أو " أنبه " ونحو ذلك. [1]

وقد بيّن سيبويه أنّه ينتصب على الفعل، وأنّ " يا " صارت بدلا من اللفظ بالفعل، حيث قال:« وممّا ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كلّه... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل، كأنّه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها، لأنّك إذا قلت: يا فلان علم أنّك تريده » [2]، ومحصول هذا القول أنّ حذف الفعل ودلالة حرف النداء عليه إن دلّ على

---

[1] ينظر: اللباب، 1/ 329 و التبيين، ص 443، وأسرار العربية، ص 173.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 291.

شيء، فإنّه يدلّ على أنّ العرب كانت تكثر استعمال هذا في كلامها، ومن ذلك قولهم: يا إياك: إنّما قلت: يا إياك أعني، ولكنّهم حذفوا الفعل و نابوه بحرف النداء. [1]

وصرّح المبرد بأنّ ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوبا و(يا) بدلا منه، فقال:« اعلم أنّك إذا دعوت مضافا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره. و ذلك قولك: يا عبد الله، لأنّ (يا) بدلا من قولك: أدعو عبد الله، وأريد، لا أنّك تخبر أنّك تفعلُ، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا. فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنّه تعدّى إليه فعلك ». [2]

واستدلّ أصحاب هذا الرأي لمذهبهم أنّ الأصل في العمل للأفعال، والحرف ينبه على ذلك الفعل، ولا يعمل لأنّ الأصل في الحروف ألا تعمل، ولأنّها لو عملت لكان لشبهها بالفعل، وشبهها بالفعل ضعيف لقلّة حروفها لاسيّما الهمزة التي هي على حرف واحد، فتعين أن يكون العامل فعلا. لكنّه استغنى عن إظهاره لدلالة (ياء) عليه، كما هو الحال في أدوات الشرط، إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دلّ عليه الحرف، كذلك ها هنا، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ العامل هنا لا يظهر؛ لأنّه لو ظهر لصار خبرا، والمقصود هنا التنبيه لا الإخبار. [3]

وافق العكبري البصريين، وبين أنّ " يا " فيها معنى الفعل وزيادة، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزيادة، ولذلك لا يقدّر بعدها فعل، لأنّه يفضي إلى التكرار، نحو: (يا عبد الله) فحذف (أدعوا) ودلّ حرف النداء (ياء) عليه. [4]

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 291.

[2] المبرد، المقتضب، 4/ 202.

[3] ينظر: اللباب، 1/ 329 والتبيين، ص 443.

[4] ينظر: العكبري، التبيين، ص 443.

في حين ذهب بعض النحويين إلى أنّ العامل فيه حرف النداء (يا)، لوقوعها موقع الفعل الذي هو " أدعو " أو " أنادي " [1]، وحجّتهم في ذلك أنّ (يا) أشبه الفعل من أربعة أوجه: [2]

أحدهما: أنّ معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث أنّ لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي كقولك (ضرب) و(يا) هي العمل نفسه، وتعبّر عنه بـ (نادى).

والثاني: أنّهم أمالوها، والإمالة من أحكام الفعل.

والثالث: أنّهم علّقوا بها حرف الجرّ في قولك: (يا لزيد) وهذا حكم الفعل.

والرابع: أنّهم نَصبوا بها الحال فقالوا: يا زيد راكباً.

وعندما « أشبهت الفعل من هذه الوجوه نصبت، ولذلك تنصب النكرة غير المقصودة والمضاف والشبيه بالمضاف ». [3]

ردّ هذا القول « بأنّه لو كان يلزم اتّصال الضمير معها كما يتّصل بسائر العوامل وقد قالوا: أيا إياك منفصلا، ولم يقولوا: إياك، فدلّ على أنّ العامل محذوف ». [4]

نخلص من ذلك كلّه إلى أنّ الناصب للمنادى فعل محذوف لدلالة حرف النداء (يا) عليه، ذلك لأنّ الأصل في العمل للأفعال هذا من جهة، ومن جهة ثانية لكثرة وروده في كلام العرب.

---

[1] ينظر: اللباب، 1/ 329 و التبيين، ص 443 وأسرار العربية، ص 173.

[2] اللباب، 1/ 329 و التبيين، ص 443.

[3] العكبري، التبيين، ص 443.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 26.

10/ الاشتغال:

الاشتغال في اصطلاح النحويين « هو أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل متصرّف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره نحو: (زيد ضربته)، أو في سببه[*] نحو: (زيدا ضربت غلامه)، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه ». [1]

وتقوم جملة الإشتغال على ثلاثة أركان: [2]

أ- **المشغول عنه:** وهو الاسم المتقدّم الذي شغل عنه الفعل بضميره أو سببه.

ب- **المشغول:** وهو الفعل المتأخر الذي شغل بضمير الاسم المتقدّم.

ج-**المشغول به:** وهو الضمير الذي تعدّى إليه الفعل بنفسه أو بواسطة.

ويجب نصب المشغول عنه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل، كأدوات التحضيض[*] نحو: (هلاّ المريض زرته)، والعرض[**] نحو: (ألاّ الحديث حفظته)، والاستفهام باستثناء الهمزة نحو: (هل الحق قلته؟)، و أدوات الشرط نحو: (إن جارك لقيته فسلّم عليه، وحيثما عليا تلقه فأكرمه). [3]

و من هنا يتّضح لنا أنّ حكم المشغول عنه إذا وقع بعد هذه الأدوات هو النصب.

---

[*] المشغول السببي: هو الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأوّل مباشرة أو بواسطة، فالمباشرة نحو: (زيد ضربت غلامه) والمضاف بواسطة نحو: (زيد ضربت غلام أخيه) . ينظر: شرح جمل الزجاجي، 1/ 346.

[1] شرح جمل الزجاجي، 1/ 346 و شرح ابن عقيل، 1/ 222.

[2] نحو الألفية، ص 363 و شرح ابن عقيل، 1/ 222.

[*] المقصود بالتحضيض طلب الشيء بحثّ وإلحاح أمّا العرض: هو طلب الشيء برفق ولين. ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار مسلم للنشر والتوزيع، بريدة، 1416 هـ، 1/ 358.

[3] المرجع نفسه، 1/ 358.

ـ العامل في نصب المشغول عنه:

لقد تباينت آراء النحويين في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب البصريون إلى أنّ العامل فيه فعل محذوف يفسّره المذكور [1]، يقول سيبويه في ذلك :« وإن شئت قلت: زيدا ضربته، وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره، كأنّك قلت: ضربت زيدا ضربته، إلاّ أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره »[2]، ومدلول هذا القول أنّ حذف الفعل الأوّل في قولك: (زيدا ضربته) دلالة على اكتفائه بتفسير الفعل الثاني له، والدليل على أنّه ينتصب بالفعل الأوّل أنّك قد تقول: " أزيد مررت به "، ولو لم يكن فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل، لأنّ " مررت " لا يتعدّى إلاّ بحرف الجرّ. [3]

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه، أنّ الفعل (ضربت) في قولك: (زيدا ضربته) يتعدّى إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الضمير (الهاء)، وبالتالي لم يبق له سبيل على نصب زيد، لذا وجب أن يقدّر له عاملا شرط أن يكون من جنس الفعل الظاهر، ومعنى ذلك أن يكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك في (زيدا ضربته): إنّ التقدير فيه (ضربته زيدا ضربته)، وما وافق معنى دون كقولك في (زيدا مررت به): إنّ التقدير (جاوزت زيدا مررت به). [4]

ذهب العكبري مذهب البصريين، وبيّن أنّ الاسم المشغول عنه يجوز نصبه بفعل محذوف يفسّره المذكور من ثلاثة أوجه: [5]

---

[1] ينظر: اللباب، 1/ 467 و التبيين، ص 266 و الإنصاف، ص 77 و شرح ابن عقيل، 1/ 223.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 81.

[3] ينظر: السيرافي (ت 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1429 هـ- 2008 م، 1/ 374.

[4] ينظر: التبيين، ص 266 و شرح ابن عقيل، 1/ 223 و شرح المفصل، 1/ 402.

[5] العكبري، اللباب، 1/ 467 – 468.

أحدهما: أن تقدّر فعلا مثل المذكور في اللفظ، كقولك: ضربت زيدا ضربته.

والثاني: أن تقدّر فعلا في معناه، كقولك: زيدا مررت به، وتقديره: لقيت زيدا. ولا تقدّر (مررت)، لأنّه لا يتعدّى إلاّ بحرف الجرّ. ومن ذلك: (زيدا ضربت أخاه). والتقدير: أهنت زيدا ضربت أخاه، لأنّك لم تضرب زيدا، لكن أهنته بضرب من هو من سببه.

والثالث: أن تقدّر فعلا من معنى الكلام، كقولك: زيدا لست مثله، أي: خالفت و(خالفت) هو معنى (لست مثله).

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ ناصب المشغول عنه هو الفعل المذكور بعده[1]، يقول ابن الأنباري:« ذهب الكوفيون إلى أنّ قوله:" زيدا ضربته " منصوب بالفعل الواقع على الهاء ».[2]

وقد احتجّ أصحاب هذا الرأي لمذهبهم، « أنّ الهاء هي (زيد) في المعنى، وإنّما ذكرت للبيان، وإلاّ فهو في المعنى كقولك: (زيدٌ ضربت)، ولو قال ذلك لم يكن فيه خلاف أنّ النصب بضربت فكذلك إذا أتى بالهاء، على جهة البيان والتوكيد والدليل على ذلك أنّ النصب في قولك: (ضربت أباك زيدا) هو بضربتُ لما كان زيد هو الأب في المعنى » [3]، ومحصول هذا القول أنّ المشغول عنه منصوب بالفعل الظاهر، وإن كان قد اشتغل بضميره لأنّ هذا الضمير هو الاسم المشغول عنه في المعنى، وهذا يفضي إلى أنّ الفعل إذا تعدّى إلى ضميره فبالضرورة يكون متعدّيا إليه. [4]

---

[1] ينظر: التبيين، ص 266 و شرح المفصل، 1/ 402 و شرح ابن عقيل، 1/ 223.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 77.

[3] العكبري، التبيين، ص 267.

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 402.

ردّ العكبري رأي الكوفيين [*]، ذلك لأنّ الهاء وإن كانت هي (زيدا) في المعنى، فهو اسم له موضع في الإعراب، لذا وجب أن يكون لها عامل. ولا عامل هنا إلاّ (ضربت)، فلا يبقى لها معمول آخر، بخلاف قولك: (ضربت أباك زيدا)، لأنّ زيدا بدل من الأب، والبدل لا يصحّ له أن يتقدّم على المبدل منه، وأمّا ها هنا فقد تقدّم (زيد) على الهاء. [1]

كما « أنّه لا يجوز أنْ تنصب في موضع لا يتصوّر نصبه بالمذكور، كقولك: (زيد ضربت أخاه)؛ لأنّ الضرب لم يقع بـ (زيد) فيضطرّ ها هنا إلى تقدير ناصب آخر، كأنّك قلت: (أهنت زيدا ضربت أخاه)، لامتناع تعدّي الفعل (ضربت) إلى (زيد) إذا لم يكن واقعا به بل بشيء من سببه، وكذلك الهاء في ضربته هي من سبب (زيد)، ويدّل عليه أنّك تقول: (زيدا لست مثله) فتنصب زيدا ومحال أن ينتصب بـ (لست)، وإنّما ينتصب بمحذوف تقديره (خالفت زيدا).» [2]

وخلاصة القول: أنّ العامل في الاسم المشغول عنه فعل محذوف يفسره المذكور، وذلك انطلاقا من القاعدة التي تنصّ على أنّ لكلّ عامل معمول واحد، وبما أنّ الفعل قد اشتغل بضمير الاسم المتقدم، وبالتالي لابدّ من تقدير ناصب لذلك الاسم شرط أن يكون موافقا في المعنى لذلك المظهر.

---

[*] وصف ابن يعيش رأي الكوفيين بالفساد من جهة اللفظ، لأنّه كما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ. وذلك أنّ الظاهر والمضمر ها هنا مختلفان من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية، وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعدّيه إلى ضميره، واشتغاله به، فلم يجز أنْ يتعدّى إلى آخر. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 402.

[1] ينظر: العكبري، التبيين، ص 267.

[2] المصدر نفسه، ص 267.

ب/ الفعل المضارع:

يكاد يستقرّ في أذهان النحاة أنّ الفعل ينقسم إلى قسمين: مبني ومعرب؛ فالمبني ما لزم حالة واحدة من الإعراب كالفعل الماضي والأمر، أمّا المعرب هو ما تتغير حركات آخره بتغيّر العوامل الطارئة عليه. ويمثّله الفعل المضارع .ومن هنا راحوا يفرّقون بين الحركات المختلفة التي تتعاقب على آخر الفعل المضارع، ونعتوهما بألقاب مختلفة؛ فحالات الفعل الماضي والأمر فتح وضم وسكون، وحالات الفعل المضارع رفع وجزم ونصب.[1]

وإعراب الفعل المضارع يتطلّب تغيّر آخره بحسب العوامل، فمن بين العوامل التي تؤثّر فيه وتغيّر حركات آخره النواصب، ويقصد بها « مجموعة من الكلمات لا يقع بعدها الفعل المضارع إلاّ منصوبا، ومن ثمّ إذا وليتها كلمة منصوبة دلّ ذلك على فعليتها.»[2]

والنواصب تنقسم إلى قسمين:[3]

***نواصب تعمل بنفسها:** ينصب الفعل المضارع إذا دخلت عليه أداة من أدوات النصب، وهي (أنْ ، لن ، كي، إذن).

***نواصب بإضمار" أنْ " بعده** : وينقسم إلى قسمين: ناصب بإضمار" أنْ " بعده ويجوز إظهارها، وهي لام (كي) إذا لم يكن بعدها (لا) وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به.

---

(1) ينظر: مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص 127- 128.

(2) علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، ط1، 2006م، ص 172.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ، 62/1- 63.

وناصب بإضمار" أنْ" بعده ولا يجوز إظهارها وهو لام الجحود، و (حتّى)، و(كي) في لغة من قال: كيمه، فحذف الألف، والجواب بالفاء والواو، و أو، ولام الجحود وهي التي يتقدّمها حرف نفي و(كان) أو ما يصرف عنها.

1/ العامل في نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية:

من بين القضايا الخلافية التي تناولها العكبري في كتابه " اللباب" قضية ناصب الفعل المضارع بعد الفاء[*] الواقعة في جواب ثمانية أشياء؛ هي:الأمر نحو:(اجتهد فتنجح)،والدعاء نحو:(اللهم ارزقني فأتصدّق)، والنهي نحو:(لا تقصّر فتخسر)، والاستفهام نحو:(هل تأتنا فنكرمك)، والعرض نحو:(ألا تزورنا فتجد المسرّة)، والتحضيض نحو:(هلاّ اتّقيت الله فيغفر لك)، والتمني نحو قوله تعالى:﴿ يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾[سورة النساء،73]، والنفي نحو:(لا تأتنا فتحدّثنا).[1]

فقد اختلفت آراء النحويين في ناصبه؛ فذهب البصريون إلى أنّه منصوب بـ (أنْ) المضمرة وجوبا بعد الفاء.[2]

وقد وضّح سيبويه ذلك، حيث قال:« اعلم أنّ ما ينتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار(أنْ) . . . تقول: لا تأتيني فتحدّثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأوّل، فتقول: لا تأتيني ولا تحدّثني، ولكنّك لمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم؛ كأنّك

---

[*] تسمى الفاء التي ينصب بها الفعل المضارع بعدها الفاء العاطفة السببية، ويطلق عليها جمهور النحاة الفاء الجوابية أيضا؛ لأنّ ما بعدها يترتّب على ما قبلها ترتّب الجواب على السؤال ، ولهذا يقال فيها : الفاء السببية الجوابية، لإفادتها هذين المعنيين، كما يقال : الفاء السببية فقط ، اختصارا ، مع أنّ المقصود بها السببية الجوابية. ينظر: علي أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص175.

[1] ينظر: اللباب، 37/2 والمرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، 118/3.

[2] ينظر: اللباب، 37/2 و الإنصاف ، ص 445.

قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث، فلمّا أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أنْ)، لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلمّا نووا أن يكون الأوّل بمنزلة قولهم: لم يكن إتيان، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلمّا أضمروا أن حسن، لأنّه مع الفعل بمنزلة الاسم.»[1]، ومحصول كلام سيبويه أنّ النصب يشتمل على معنيين يجمعهما أنّ الثاني مخالف للأوّل. فأحد المعنيين: لا تأتينا محدّثا. أي: لا تأتيني إلاّ لم تحدّثني، ومعناه: قد يكون منك إتيان ، ولا يكون منك حديث. والمعنى الآخر: لا تأتيني فكيف تحدّثني؟ و هذا المعنى يختلف عن الأوّل، لأنّ معناه: لو زرتني لحدّثتني، ففي هذا المثال نفي للزيارة، وإعلام أنّ الزيارة لو كانت، لكان الحديث.[2]

وقد استدلّ البصريون لصحّة مذهبهم أنّ الأصل في الفاء أن تكون للعطف، والأصل في حروف العطف ألاّ تعمل لأنّها لا تختص، فتارة تدخل على الأسماء، وتارة تدخل على الأفعال، فلمّا قصد أن يكون الثاني في غير حكم الأوّل وحوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضمّ الفعل إلى الاسم فوجب تقدير(أنْ)، لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم، لأنّها هي الأصل في عوامل النصب في الفعل.[3]

اعتدّ العكبري برأي البصريين، وأشار إلى أنّ الفاء لا تنفك من العطف والربط، وكونها تدخل على الأسماء والأفعال والحروف فهي لا تختص، وعدم الاختصاص يفضي بها إلى عدم العمل،وبالتالي يحتاج إلى إضمار لاستحالة العطف هنا على اللفظ. في نحو:(زرني)، لا يصحّ أن يعطف عليه فيقال:(فأزورك). لأنّ العطف يشرك بين الشيئين. ومن المعلوم أنّ الأمر لا يشارك الخبر، أنّ الأوّل سبب للثاني، والسبب والمسبَّبُ مختلفان، وعند ذلك يعدل

---

(1) سيبويه، الكتاب ، 28/3.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ، 241/4.

(3) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف ، ص 446.

إلى العطف على المعنى، ولا يتحقّق ذلك إلاّ بإضمار(أنْ) وأن يقدّر الأوّل بمصدر، ويكون التقدير:(لتكن منك زيارة فزيارة منّي).[1]

وذهب الجرمي[*] إلى أنّه منصوب بالفاء نفسها[2]، يقول ابن الأنباري:« وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنّها خرجت عن باب العطف»[3]

اعترض ابن الأنباري على مذهب الجرمي، وبيّن « أنّها لو كانت هي الناصبة بنفسها،وأنّها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها نحو: (ايتني وفأكرمك وفأعطيك) وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أنّ النواصب غيرها.»[4]

أمّا الكوفيون فيرون أنّ الفعل المضارع منصوب بالخلاف[5]، وحجتهم في ذلك أنّ الجواب مخالف لما قبله؛ لأنّ ما قبله أمر أو نهي أو نفي، فإذا قلت:(إيتنا فنكرمك) لم يكن الجواب أمرا، وإذا قلت:(لا تنقطع عنّا فنجفوك) لم يكن الجواب نهيا، وإذا قلت:(ما تأتينا فتحدّثنا) لم يكن الجواب نفيا، فلمّا لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله وبمخالفته وجب نصبه.[6] وقد بيّنا فساده في غير موضع.

---

[1] ينظر: العكبري، اللباب، 38/2.

[*] هو صالح ابن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي، صاحب كتاب المختصر في النحو، بصري قدم بغداد، وناظر بها يحيى بن زياد الفراء. وقيل له الجرمي؛ لأنّه نزل في جرم. قال عنه المبرد: كان الجرمي أثبت القوم في" كتاب سيبويه"، وعليه قرأت الجماعة ، وكان عالما باللغة ، حافظا لها، وله كتب انفرد بها، وكان جليلا في الحديث، والأخبار، وله كتب في السيرة عجيب. ينظر: القفطيّ (ت 624ه) ، انباه الرواة على أنباه النحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر، ط1، 1406ه- 1986م ، 80/2- 81 .

[2] المصدر السابق، 38/2.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص445.

[4] المصدر نفسه، ص 447.

[5] ينظر: اللباب، 38/2 و الإنصاف ،ص 445.

[6] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 445- 446.

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ الفعل المضارع منصوب بـ(أنْ) المضمرة بعد الفاء، لأنّ الأصل في الفاء للعطف، وبما أنّ حروف العطف لا تختص فإنّها لا تعمل.

2/ العامل في نصب الفعل المضارع بعد لام التعليل:

تباينت آراء النحويين في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل في نحو: جئتك لتكرمني، فذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع منصوب بـ(أنْ) المضمرة بعد اللام، والتقدير:(جئتك لأن تكرمني).[1]

وقد احتج البصريون لصحة ما ذهبوا إليه بأنّ « اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون منصوبا بتقدير(أنْ). ووجب تقدير(أنْ) دون غيرها؛ لأنّ (أنْ) تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجرّ، وهي أم الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها، ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام، وإن شئت أضمرتها.»[2]

وافق العكبري مذهب البصريين، وبيّن « أنّ اللام حرف جرّ داخلة للتعليل. وهي التي تدخل على المفعول له . و حرف الجر لا يعمل في الفعل فتضمر(أنْ) ليصير الفعل معها في تقدير الاسم، فتدخل اللام عليه، ولذلك يجوز أن تظهر(أنْ) معها كقولك:(جئتك لأن تكرمني).»[3]

---

[1] ينظر: اللباب، 38/2 و الإنصاف، ص 461.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ص462.

[3] العكبري، اللباب، 39/2.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ لام (كي) هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير (أنْ)[1]، وحجتهم في ذلك أنّها قامت مقام (كي)، ولهذا تشتمل على معنى(كي)، وبما أنّ (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامها.[2]

ردّ العكبري مذهب الكوفيين، حيث قال:« والجواب من وجهين:

أحدهما: أنّ (كي) حرف جرّ أيضا، و(أنْ) بعدها مضمرة فلا فرق بينهما.

والثاني: يسلم إلى أنّ (كي) تنصب بنفسها. ولكن لم تكون اللام كذلك واتّفاقهما في المعنى يوجب اتّحادهما في العمل. ألا ترى أنّ (أنّ) الناصبة للاسم مثل (أنْ) الناصبة للفعل المستقبل في المعنى. إذ كلّ واحدة منهما مصدرية يعمل فيها ما قبلها، ولم يلزم من ذلك اتّحادهما، فإنّ تلك تختص بالأسماء حتّى لو وقع الفعل بعدها مخفّفة لم تعمل،بخلاف (أنْ) الخفيفة. ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر ولم تستعمل (كي) معه وإن كانا سواءا في المعنى.»[3]

فمحصول الحديث في هذه المسألة أنّ الناصب في الفعل المضارع هو(أنْ) المضمرة بعد اللام؛ لأنّ الأصل في اللام للجرّ، وحروف الجرّ مختصّة بالأسماء، وبما أنّ عوامل الأسماء لا يمكنها أن تكون عوامل للأفعال فإنّها لا تعمل.

3/ العامل في نصب الفعل المضارع بعد " الواو ":

من بين القضايا الخلافية التي ذكرها العكبري قضية العامل في نصب الفعل المضارع بعد " الواو"، نحو:(لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، 38/2 و الإنصاف، ص 461.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 461.

[3] العكبري، اللباب، 39/2- 40.

منصوب بتقدير(أنْ)[1]، يقول سيبويه:« اعلم أنّ ما انتصب بعد أوْ فإنّه ينتصب على إضمار أنْ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارهما، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو.»[2]

وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي لصحّة ما ذهبوا إليه « أنّ الأصل في الواو أن تكون للعطف. والأصل في حروف العطف أن لا تعمل، لأنّها لا تختص، لأنّها تدخل تارة على الاسم، وتارة على الفعل، وإنّما لمّا قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأوّل، وحوّل إلى الاسم، فاستحال أن يضمّ الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير(أنْ)؛ لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم،وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل.»[3]

اقتفى العكبري أثر البصريين، وبيّن « أنّ الواو هنا ليست عاطفة في اللفظ لأنّ ذلك يوجب كون النهي عن كلّ واحد منهما وعن الجمع بينهما، وذلك يوجب جزم الثاني، فإذا لم ترد هذا المعنى عدلت إلى تقدير يصحّ معه هذا المعنى، وذلك بإضمار(أنْ) ليصير المعنى: لا تأكل السمك مع أنْ تشربَ اللبن لأنّك تريد أن لا يجمع بينهما. و(الواو) و(مع) تفيدان الجمع، ولكن لا يصحّ ذلك إلاّ مع (أنْ) لأنّ الواو لا تعمل بنفسها كما أنّ (مع) لا تضاف إلى الفعل.»[4]

وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنّ الفعل المضارع منصوب بالواو نفسها؛ لأنّها خرجت عن باب العطف.[5]

---

[1] ينظر: اللباب، 40/2 و الإنصاف، ص 442.

[2] سيبويه، الكتاب، 3/ 46.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 443.

[4] العكبري، اللباب، 40/2.

[5] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 443.

أبطل ابن الأنباري هذا الرأي، موضّحا ذلك بأنّه لو كانت هي العاملة، لجاز أن تدخل عليها الفاء.[1]

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّه منصوب على الصّرف وهو معنى الخلاف؛ وحجتهم في ذلك أنّ الثاني مخالف للأوّل في الإعراب، فلا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن، وأنّ المراد بقولهم:(لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الأوّل ونصب الثاني. فلمّا كان الثاني مخالفا للأوّل ومصروفا عنه صارت مخالفته للأوّل وصرفه عنه ناصبا له.[2]

ردّ هذا الرأي واتّصف بالفساد، وذلك أنّ الخلاف معنى والمعاني لم يثبت النصب بـها.[3]

وممّا تقدّم يتّضح لنا أنّ الفعل المضارع بعد الواو منصوب بـ(أنْ) المضمرة، وذلك أنّ الواو حرف عطف وميزة حروف العطف عدم الاختصاص، لأنّها مشتركة بين الأسماء والأفعال، وهذا يفضي إلى عدم العمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ (أنْ) تعدّ الأصل في عوامل النصب في الفعل المضارع، وبالتالي وجب أن ينصب بها .

4/ العامل في نصب المضارع بعد " حتّى ":

تطرّق العكبري إلى الحديث عن مسألة ناصب الفعل المضارع بعد " حتّى" التي كانت مثار خلاف بين النحويين؛ فقد ذهب البصريون إلى أنّ عامل النصب في الفعل المضارع

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 443.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 442- 443.

[3] ينظر: أبو قاسم المرادي، الجني الداني، ص 155.

بعد " حتّى " في نحو:(أطع الله حتّى يدخلك الجنّة، واذكر الله حتّى تطلع الشمس) هو (أنّ) المضمرة بعد " حتّى"[1]، يقول سيبويه:« اعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد حتّى و كي.»[2]

ووضّح ابن السراج ذلك فقال:« اعلم أنّ حتّى إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه، ووليها فعل أضمر بعدها أنْ، ونصب الفعل.»[3]، ومدلول هذا القول أنّ (حتّى) حرف جرّ تعمل الخفض في الاسم الذي بعده، فإذا وليها فعل، كان الناصب له (أنْ) المضمرة وجوبا بعد(حتّى)، و(أنْ) المضمرة هذه وما دخلت عليه يكون في تأويل مصدر مجرور بها.[4]

وقد احتجّ البصريون لمذهبهم، أنّ (حتّى) من عوامل الأسماء فلا يجوز لها أن تعمل في الأفعال، لذا من الواجب أن يكون العامل في الفعل المضارع (أنْ) المضمرة بعد (حتّى) وذلك طبقا لقاعدة الاختصاص، ولأنّ (أنْ) أمّ الحروف الناصبة.[5]

والذي يدلّ على أنّ الفعل منصوب بعد (حتّى) بـ(أنْ) لا بها نفسها قول الشاعر:

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمِطْلِهِ * * * حَتَّى المَصِيفَ وَيَغْلوَ القِعْدَانُ[6]

« فـ(المصيف) مجرور بـ(حتّى) و(يغلو) عطف عليه، فلو كانت (حتّى) هي الناصبة لوجب ألاّ يجيء الفعل هاهنا منصوبا بعد مجيء الجرّ؛ لأنّ (حتّى) لا تكون في موضع واحد جارّة و ناصبة.»[7]

---

(1) ينظر: اللباب، 44/2 والإنصاف، ص 447.

(2) سيبويه، الكتاب، 7/3.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 151/2.

(4) ينظر: علي أبو المكارم، إعراب الأفعال، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2009م، ص 167.

(5) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص 478.

(6) المصدر نفسه، ص 479.

(7) المصدر نفسه، ص 478.

رجّح العكبري مذهب البصريين، وبيّن أنّ (أنْ) تضمر بعد (حتّى) إذا دلّت على الغاية، نحو:(لأنتظرنّه حتّى يقدم) ، فالانتظار يتّصل بالقدوم، لأنّ المعنى:(إلى أنْ يقدم). أو كان قبلها سببا لما بعدها نحو:(أطع الله حتّى يدخلك الجنّة)، والتقدير:(كي يدخلك) فالطاعة سبب لدخول الجنّة[1] ، وقد عبّر عن رأي البصريين بقوله:« أمّا عندنا فلأنّها جارّة و(أنْ) ناصبة.»[2]

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّه منصوب بـ(حتّى) نفسها من غير تقدير(أنْ)؛ لأنّ (أنْ) لا تظهر معها في غالب الاستعمال، فصارت بدلا منها[3]، وحجتهم في ذلك « أنّ (حتّى) لا تخلو: إمّا أن تكون بمعنى (كي) كقولك:(أطع الله حتّى يدخلك الجنّة)، أي:(كي يدخلك الجنّة)، وإمّا أن تكون بمعنى (إلى أنْ) كقولك:(اذكر الله حتّى تطلع الشمس) أي:(إلى أنْ تطلع الشمس)، فإن كانت بمعنى(كي) فقد قامت مقام (كي) و(كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامها،وإنْ كانت تنصب بمعنى(إلى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ)، و(أنْ) تنصب، فكذلك ما قام مقامها.»[4]

وذهب الكسائي إلى أنّه منصوب بـ(إلى) و(كي) بعد (حتّى)؛ لأنّ المعنى عليهما و(حتّى) غير عاملة، ولذلك تدخل على الجملة فلا تعمل فيها.[5]

ردّ العكبري مذهب الكسائي والكوفيين، مبيّنا بأنّه يجوز إظهار(أنْ) معها، ولو كانت بدلا منها. لما جاز ظهورها بعدها؛ لأنّه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل منه.[6]

---

[1] ينظر: العكبري، اللباب، 44/2.

[2] ينظر: المصدر نفسه، 45/2.

[3] المصدر نفسه، 2/ 44.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 477- 478.

[5] العكبري، اللباب، 44/2.

[6] المصدر نفسه، 45/2.

وخلاصة القول: إنّ الناصب في الفعل المضارع بعد(حتّى) هو(أنْ) المضمرة، على اعتبار أنّ (أنْ) المصدرية مع الفعل مؤولة بمصدر مجرور بحرف الجرّ(حتّى).

ثانيا: التوابع

إنّ ما يميّز اللغة العربية ظاهرة الإعراب، إذ يتوقّف إعراب الكلمة على موقعها من التركيب، وعلى العوامل التي تعمل فيها، وهناك كلمات في اللغة العربية لا يعمل فيها العامل مباشرة و إنّما تتبع غيرها إذ يطلق عليها بمصطلح التوابع و«هي الكلمات التي لا يمسّها الإعراب إلاّ على سبيل التبع لغيرها بمعنى أنّها تعرب إعراب ما قبلها »[1] أو « هي المشاركة لما قبلها في إعرابه الحاصل والمتجدّد»[2]، وهذا معناه أنّه كلّما تغير إعراب الاسم السابق (المتبوع) بسبب تغيّر العوامل فإنه يتغيّر الاسم اللاحق (التابع).

وتكون التبعية في هذه الكلمات من جهتين: [3]

1_ تبعية إعرابية: والتي لا يشذّ عنها تابع من التوابع، سواء كان مكمِّلا لمتبوعه أو لم يكن نحو: جاء خالد الطويل، ومعه الطلاب كلهم، ومعهم أخواك سعد وسعيد.

2_ تبعية معنوية: وهي مختلفة بين تابع و آخر، وذلك على الشكل الآتي:

---

[1] جامع الدروس العربية، ص 661 و شرح قطر الندى بل الصدى، ص 285 و المفصل في علم العربية، ص 114 وحاشية شرح القطر في النحو، ص 567.

[2] ابن الناظم (ت 686 هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1420 هـ – 2000 م، ص 350.

[3] محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط 6، 1421 هـ – 2000 م، ص313 – 314.

أ_ توابع تكمّل المتبوع: من التوابع ما يكون مكمّلا لمعنى متبوعه، ويمكن الاستغناء عنه، لأنّه غير مقصود بالحكم كالصفة والتوكيد، وعطف البيان، فإذا قلت: (جاء الرجل الطويل). دلّت صفة (الطويل) على معنى متمّم للرجل، لأنّها بيّنت صفة جزئية منه وهي الطول، ولكنّها ليست مقصودة بالحكم الذي تعبّر عنه الجملة، وهو مجيء الرجل.

ب_ توابع تكون هي المقصودة بالحكم: كالبدل و المعطوف بـ (بل)، نحو: (هذا ولدي علي). فالاسم (علي) هو المقصود بالحكم. كأنّنا قلنا: (هذا ولدي عليٌّ، وإذا قلت: جاء سعيد بل خالد، فالذي جاء هنا (خالد). وهذه التوابع مهمّة في الجملة ولا يمكن الاستغناء عنها والاسم الذي قبله لا أهمية له، ويدخل في هذا النوع المعطوف بالواو، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ في هذا النوع يشترك التابع مع المتبوع في الحكم.

ج_ تابع لا يقصد بالحكم ولا يتمّ متبوعه: وهو المعطوف بـ (لا) كقولك: جاء سعيد لا خالد، فالتابع هنا (خالد) غير مقصود بالحكم بل ينفي عنه الحكم، ثم إنّه لا يبيّن في متبوعه صفة ما، وعلى هذا لا يبقى من مظاهر التابع إلاّ الوجه الإعرابي.

ومنه فتعداد التوابع خمسة وهي: النعت والتوكيد والبدل وعطف بيان[*] وعطف نسق[*].[1]

---

[*] عطف البيان: هو تابع جامد أشهر من متبوعه نحو: رحم الله أبا حفص عمر، فعمر عطف بيان على (أبا) حفص وهو أشهر منه و يزيده بيانا، إذن فعطف البيان هو إيضاح وبيان لمتبوعه إن كان المتبوع معرفة، وتخصيص إن كان المتبوع نكرة ، نحو: اشتريت أثاثا سريرا.

[*] المقصود بعطف النسق: هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف، مثل: قدم المعلم والطالب. ينظر: علي رضا، المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، 2/ 224.

[1] ينظر: المفصل، ص 114 و المرجع في اللغة العربية، 2/ 199 و جامع الدروس العربية، ص 661.

والتوابع بأنواعها لا ترتبط بالجملة التي تتواجد فيها إلاّ من خلال المتبوع مهما كان وظيفته أو علاقته في التركيب، ولهذا يتوجّه ترابط التوابع إلى هذا المتبوع نفسه. ومن هنا نجد نظام اللغة يوثّق علاقة التابع بمتبوعه من خلال وسائل مختلفة أهمّها العلامة الإعرابية، إذ لابدّ من تطابق التابع مع المتبوع في الإعراب. و لهذا فإنّ الإعراب في التوابع يشمل كلّ حركاته الثلاث من رفع ونصب وجرّ. [1]

1/ النعت:

النعت في عرف النحاة :« هو التابع المكمّل متبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلّق به، نحو: مررت برجل كريم أبوه ». [2]

وقد أشار العكبري إلى أنّ النعت والوصف يختلفان في المعنى[3] ؛ فالنعت يكون بالحلية نحو: طويل وقصير، أمّا الوصف يكون بالأفعال نحو: ضارب وخارج، وعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت [4]، ونوّه إلى « أنّ الصفة عند النحويين بمنزلة الوصف، لأنّ الأصل فيها وصفة، فحذفت واوها كما حذفت في (عدّة وزنة). أمّا عند المتكلّمين فيفرّقون بين الوصف والصفة؛ فالوصف لفظ الواصف، كقولك: ظريف وعالم، والصفة هي المعنى العام الموصوف.» [5]

---

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، (د،ط)،(د، ت)، ص 07.

[2] عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، 2/ 177.

[3] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 404.

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 232.

[5] العكبري، اللباب ، 1/ 404.

فالأصل في النعت « أن يكون اسما مشتقا كاسم الفاعل نحو: (جاء التلميذ المجتهد) واسم المفعول نحو: (أكرم خالدا المحبوب)، والصفة المشبهة نحو: (هذا رجل حسن خلقه)، واسم التفضيل نحو: (سعيد تلميذ أعقل من غيره) ». [1]

ولابدّ في « الصفة من ضمير يعود على الموصوف، لأنّ ذلك من ضرورة كونه مشتقا أن يعمل في فاعل مضمر أو مظهر، فالمضمر هو الموصوف في المعنى، والمظهر لابدّ أن يصحبه ضمير الموصوف ليصير من سببه به، كقولك: مررت برجل قائم زيدٌ عنده، فلولا الهاء لكان الكلام أجنبياّ من الأوّل، ولم يكن صفة له ». [2]

ومنه يقسّم النعت من حيث معناه إلى قسمين: [3]

أ_ النعت الحقيقي: ما يبيّن صفة من صفات متبوعه، نحو: (جاء خالد الأديب).

ب_ النعت السببي: ما يبيّن صفة من صفات ما له تعلّق بمتبوعه وارتباط به، نحو: (جاء الرجل الحسنُ خطّه)، فكلمة (الحسن) هي صفة الخط الذي له ارتباط بالرجل، لأنّه صاحبه المنسوب إليه.

ويشترط في النعت أن يتبع منعوته في التعريف والتنكير والإفراد التثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب، لأنّ النعت هو المنعوت في المعنى، ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة و نكرة، ومفردا و أكثر في حال واحدة. [4]

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 661.

[2] العكبري، اللباب، 1/ 405.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 663.

[4] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 405.

والغرض من الوصف التفرقة بين المشتركين في الاسم، فإن كان الموصوف معرفة فغرض النعت التوضيح، كقولك: (جاء عليّ المجتهد)، فقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم، أمّا إنْ كان نكرة فالغرض منه التخصيص. كقولك: (صاحبْ رجلا عاقلا)، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له من صفة الرجولية، أو يكون الغرض منه المدح أو الذم أو التعظيم؛ فالمدح والتعظيم يقعان في صفات الله عزّ وجلّ، أمّا الذم نحو قولك: (مررت بزيد الخبيث الفاسق)، فإنّك لا تقصد تمييزه عن غيره، بل تقصد إعلام السامع بما فيه من الأوصاف المذمومة. [1]

ـ العامل في النعت:

لقد تباينت نظرة النحاة في مسألة العامل في النعت ؛ فذهب جمهور النحويين إلى أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، نحو: (جاءني زيد الظريف)، فكان العامل فيه (جاءني) [2]، يقول سيبويه :« واطّرد الرفع في هذه الصفات المبهمة كاطّراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء، تبنى على مبتدإ، فصارت بمنزلة له صفاتها إذا كانت في هذه الحال. كما أنّ الذين قالوا: يا زيد الطويل جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة»[3]، نفهم من كلام سيبويه أنّ النعت والمنعوت بمنزلة اسم واحد، وذلك لأنّ الحكم يكون موجّها لهما توجيها واحدا، ولهذا وجب أن يكون عاملهما واحدا.

اعتدّ العكبري برأي سيبويه وجمهور النحويين، وبيّن أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، لأنّها تمثّل الموصوف في المعنى، والدليل على ذلك أنّه يجوز حذف

---

[1] ينظر:اللباب، 1/ 404 و جامع الدروس العربية، ص 661.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 406 و أسرار العربية، ص 215 وشرح الرضي على الكافية، 279/2.

[3] سيبويه، الكتاب، 192/2.

الموصوف، ويولى العامل الصفة، فتقول: مررت بالظريف، ولا تكرّر العامل معها لكي لا يختلّ المعنى، فلا تقول: (مررت بزيد بالظريف).[1]

أمّا أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى أنّ العامل في النعت عامل معنوي [2]، وهو كونه تابعا لما قبله، يقول الرضي: « وقال الأخفش: العامل فيها معنوي، كما في المبتدأ أو الخبر، وهو كونها تابعة ».[3]

ردّ العكبري رأي الأخفش، وبيّن « أنّ الصفة إن أراد بها أنّها تابعة للموصوف في الحقيقة لا يقتضي العمل، وإن أراد بها أنّها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بيانا للعامل. وإنّما الخلاف في العامل في هذا التابع ما هو، ولأنّ التبعية معنى واحد، والشيء الواحد لا يعمل أعمالا مختلفة في معمول واحد ».[4]

وأبطله الرضي أيضا، حيث قال:« وجعله معنويا كما ذهب إليه الأخفش، خلاف الظاهر، إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه » [5]، ومدلول هذا القول أنّه لا حاجة إلى العامل المعنوي ما دام العامل اللفظي موجودا في التركيب، فالرضي يشبهه بالشاذ النادر، فالأولى بالعمل هو العامل اللفظي.

وفي ضوء ما تقدّم يتّضح لنا أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت؛ لأنّهما بمنزلة اسم واحد، لذلك يوجّه إليهما الحكم في التركيب توجيها واحدا، كقولك: (جاءني زيد الظريف)، فإنّك لو تخبر بمجيء زيد مطلقا وإنّما أخربت بمجيء زيد المقيّد بقيد الظرافة أي المتّصف بها.

---

[1] ينظر: العكبري، اللباب، 1/ 406.

[2] ينظر: اللباب، 1/ 406 و أسرار العربية، ص 215.

[3] الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 2/ 279.

[4] العكبري، اللباب، 1/ 406.

[5] الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 2/ 279.

2/ الـــبـــدل:

البدل في الاصطلاح النحوي « هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين المبدل منه، نحو: عمّ الرخاء في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – فـ (عمر) بدل من (الخليفة) وهو المقصود بالحكم المذكور. و لو ذكرت كلمة (الخليفة) وحدها لما عرف المراد لأنّ الخلفاء كثيرون. وكلمة (الخليفة) لم يكن ذكرها مقصود لذاته وإنّما ذكرت تمهيدا لما بعدها. وليكون الكلام أقوى في نفس السامع ». [1]

وحدّه العكبري بقوله :« وبدل الشيء في اللغة ما قام مقامه، وهو على هذا المعنى في اصطلاح للنحويين ». [2]

نوّه العكبري إلى أنّه لا يشترط أن يتطابق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير فيمكن إبدال المعرفة من المعرفة، نحو: " مررت بأخيك زيد "، أو إبدال المعرفة من النكرة، نحو:" مررت برجل زيدٍ "، أو إبدال النكرة من المعرفة، ولابدّ في هذا النوع من الإبدال من صفة النكرة كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴿١٦﴾﴾ [سورة العلق: 15-16]، وذلك لأنّ المعرفة أبين من النكرة، فإذا لم تصف النكرة انتقض غرض البدل، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن في المعرفة. [3]

« والغرض من البدل[*] هو الغرض من الصفة، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ الصفة بالمشتق والبدل بغير المشتق، وأنّ الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير وغيرهما، والبدل يجوز أن

---

[1] عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، 2/ 240.

[2] العكبري، اللباب، 1/ 40.

[3] ينظر: المصدر نفسه، 412/1.

يخالف المبدل منه في التعريف والتنكير، والإظهار والإضمار، وأنّه يكون ببعض من كلّ، وبمعنى يشتمل عليه الأوّل، والصفة بخلاف ذلك ».[1]

ـ العامل في البدل:

لقد اختلفت آراء النحويين في مسألة العامل في البدل، فذهب سيبويه إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، حيث يقول :« هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأوّل ». [2]

وقد وضح المبرّد ذلك من خلال قوله: « اعلم أنّ البدل في جميع العربية يحلّ محلّ المبدل منه وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي عبد الله . فكأنّك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله. فعلى هذا تقول: يا زيد أبا عبد الله ، فتنصب (أبا عبد الله) نعتا كان أو بدلا، لأنّك إذا أبدلته منه فكأنّك قلت: يا أبا عبد الله . وتقول: يا أخانا زيدا أقبل؛ لأنّ البيان يجري مجرى النعت ».[3]

واحتجّ أصحاب هذا المذهب؛ أنّ البدل تابع للمبدل منه موضّح له كالنعت والتأكيد، وذلك لتعلّقهما به من طريق واحد، وأنّه لو كان له عامل يخصّه للزم إظهاره، إذ ليس هناك شيء ينوب عنه، وأمّا ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون توكيدا، كما يتكرّر العامل في الشيء الواحد، كقوله تعالى:﴿أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ

[1] العكبري، اللباب، 1/ 410.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 150.

[3] المبرد، المقتضب، 4/ 211.

جَهَنَّمَ ﴾[سورة التوبة: 63]، فـ (أنّ) الثانية مكرّرة تأكيدا، فكذلك يجوز أن يكون تكرير الحرف تأكيدا هنا. [1]

وذهب بعضهم كالأخفش إلى أنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وذلك أنّك إذا قلت: (مررت بأخيك زيد) تقديره: (مررت بأخيك بزيد). وإذا قلت: رأيت أخاك زيدا، فتقديره : رأيت أخاك رأيتُ زيدا. فذلك المقدّر هو العامل في البدل إلاّ أنّه حذف لدلالة الأوّل عليه. و منه فالبدل من غير جملة المبدل منه. [2]

ونقل ابن الأنباري حكاية عن أبي علي أنّه :« قيل له: كيف يكون البدل إيضاحا للمبدل، وهو من غير جملته ؟ فقال: لمّا لم يظهر العامل في البدل، وإنّما دلّ عليه العامل في المبدل واتّصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضّحه.»[3]

وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي لصحّة ما ذهبوا إليه، أنّ العامل قد ظهر في بعض المواضع، فمن ذلك قوله تعالى:﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾[سورة الأعراف، 75]، فقوله: (لمن آمن منهم) بدل من (الذين استضعفوا). وقوله تعالى:﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ﴾[سورة إبراهيم،01] ، فأبدل الصراط من النور. وأعاد (إلى)، وهو كثير في القرآن و الشعر. [4]

---

[1] ينظر: اللباب، 1/ 415 وشرح المفصل، 2/264-265.

[2] العكبري، اللباب،414/1.

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 218 .

[4] ينظر: اللباب، 1/ 414 و شرح المفصل، 2/ 264 و أسرار العربية، ص 218.

كما « أنّ البدل كالمبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدّر هناك محذوف، بخلاف الصفة و ما أجري مجراها، فلمّا لم يكن تبعا في الحقيقة لم يكن تبعا في العمل، فلذلك قدِّر له عامل أغنى عنه تقدّم ذكره ». [1]

رجّح العكبري مذهب سيبويه ومن تبعه في ذلك، حيث يقول: « والجواب أنّ تقدّم العامل وكون الثاني هو الأوّل أغنى عن لزوم تكرّر العامل وليس كذلك الصفة. ألا ترى أنّ المعطوف لمّا كان غير الأوّل احتاج إلى ما ينوب عن العامل. فيجيء بالحروف ». [2]

وممّا تقدّم يتّضح لنا أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وهذا انطلاقا من قانون التبعية و الذي ينص على أنّ التابع يتبع المتبوع في حكمه الإعرابي، وهذا الكلام يقودنا إلى القول بأنّ العامل في البدل هو نفسه العامل في المبدل منه.

---

[1] العكبري، اللباب، 1/ 415.

[2] المصدر نفسه، 1/ 415.

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج التالية:

ـ يمكن عدّ كتاب "اللباب" من كتب الخلاف على الرغم من عدم دلالة العنوان على ذلك؛ لأنّ العكبري لا يترك مسألة يتعرّض لها حتّى يذكر الخلاف الواقع فيها .

ـ اهتمّ العكبري بمسائل الخلاف في العامل، وأولاه عناية فائقة، فكان يقارن ويوازن، ويأتي بالأدلة و يستنبط الحجج ويدمغ العلّة بالعلّة .

ـ كانت طريقته في عرض الخلاف بين علماء البصرة وعلماء الكوفة دقيقة أساسها الإيجاز.

ـ من خلال دراسة مسائله الخلافية في العامل، يظهر لنا بجلاء نصرته للبصريين في جلّ القضايا الخلافية؛ فهو يبدأ بحكم قاطع ينطق به لسان بصري مثل قوله (عندنا، وعندهم).

ـ أورد العكبري في كتابه طائفة من أقوال النحاة مقيّدة بأسمائهم، وأشيعها ذكرا: سيبويه والأخفش والمبرد والفراء والزجاج والكسائي .

ـ إنّ العكبري لم يكن دقيقا في النقل، بل كان ينقل آراء النحاة ملخصة، أو يستخلص الأفكار من الألفاظ ثمّ يكسوها بأردية من نسجه، فتمازج كلامه، وتنتظم في أسلاكه .

ـ يتّضح لنا من خلال هذه الدراسة أنّ العكبري دحض حجج الكوفيين، وأبطل آراءهم .

ـ استخدم العكبري مصطلحات للاعتراض على آرائهم، كأن يصف رأيهم بأنّه فاسد أوضعيف أو خاطئ .

ـ اعتمد العكبري على الأصول البصرية، واستطاع على ضوئها أن يعلّل كثيرا من مسائل العامل نذكر منها:(حمل الفروع على الأصول أولى، العمل تأثير، والمؤثّر أقوى من المؤثّر فيه، عدم العامل لا يكون عاملا ...).

ـ اعتمد العكبري في استشهاده على القرآن الكريم وكلام العرب، وكان ينسب الكثير من شواهده الشعرية إلى أصحابها في غالب المواضع.

وفي الختام ما عسانا إلاّ أن نقول : " **اللّهم علّمنا ما ينفعنا وأنفعنا ما بما علّمتنا** "

وآخر دعوانا أن الحمد الله ربّ العالمين

* * *

قائمة المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم برواية ورش**

1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية ، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ - 2003م.

2) أحمد إبراهيم سيّد أحمد، من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، مصر، ط1، 1408هـ- 1988م.

3) الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1411هـ- 1990م.

4) الأزهري (خالد)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م .

5) الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب، تح: شوقي معري، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1996م .

6) الأصفهاني، شرح اللمع، تح: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، (د، ط)، 1411هـ- 1990م .

7) الأعشى، الديوان، مكتبة الآداب بالجماميزت، المطبعة النموذجية.

8) الآلوسي، حاشية شرح القطر في علم النحو، مكتبة نور الصباح، تركيا، مديات، ط2، 2011م .

9) امرىء القيس، الديوان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط5، 1425هـ-2004م .

10) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد)، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان ،ط1، 1420هـ -1999م.

11) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبارك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ط1، 3973هـ –2002م.

12) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة النحوية ، تح: أبو الفتوح شريف ، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1978هـ .

13) ابن برهان العكبري (أبو القاسم عبد الواحد ابن عليّ الأسديّ)، شرح اللمع، تح: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، 1404هـ– 1984م .

14) الجرجاني (الشريف علي بن محمد)، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (د،ب)، 1357هـ – 1938م.

15) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،مصر، ط1، 1831هـ – 1913م.

16) ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1988م.

17) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، العراق، (د،ط)، 1976م.

18) ابن الحاجب (جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر)، الكافية في النحو، مكتبة البشرى، باكستان، ط1، 1429هـ– 2008م.

19) حسن منديل العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2004م.

20) حمدي الشيخ، الوافي في تيسير النحو والصرف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009م.

21) أبوحيان الأندلسي، تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ – 1986م.

22) ابن الخباز(أحمد بن الحسين)، توجيه اللمع – شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة مصر، ط2، 1428هـ – 2007م.

23) رزق طويل، الخلاف بين النحويين – دراسة – تحليل – تقويم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، السعودية ، ط1، 1405هـ – 1985م.

24) الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ،ط2 ،1996م.

25) الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن)، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (د،ت).

26) الزبيدي (عبد اللطيف الزبيدي)، إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، تح: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ – 1987م.

27) الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1465هـ– 2004م.

28) زهير بن أبي سلمى، الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ – 1988م.

29) ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي) ،الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ،لبنان ، ط3، 1417هـ– 1996م.

30) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ – 1988م.

31) السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن مرزبان)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ– 2008م .

32) السيوطي(جلال الدين)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د،ط).

33) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية ، (د،ب)، 1426هـ - 2006م.

34) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

35) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1428هـ- 2007م.

36) شرف الدين علي الراجحي، المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية بدار الكتب، الإسكندرية، مصر، (د،ط)، (د،ت).

37) شعبان صلاح، من آراء الزجاج النحوية- قراءة في(معاني القرآن وإعرابه)، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1411هـ- 1991م .

38) الشماخ بن ضرار الذبياني، الديوان، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، القاهرة، مصر، 1968م.

39) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1419هـ- 1998م .

40) صفية مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، (د،ط)، 2003م.

41) طفيل الغنوي، الديوان، تح: حسام فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997م .

42) ابن طولون (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي)، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد حاسم محمد الفياض الكبيسي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان، ط1، 1423هـ -2002م.

43) عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1415هـ- 1994م .

44) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966م.

45) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة، مصر، ط3، 1975م.

46) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار مسلم للنشر والتوزيع، بريدة، (د، ط)، 1416هـ .

47) عبد العال مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1413هـ - 1993م.

48) عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ط1، 1391هـ -1982م.

49) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2.

50) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، القاهرة، مصر، (د،ط)، 1982م.

51) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط2، 1420هـ - 2000م.

52) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ- 1992م .

53) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي ـ الشرح الكبير، تح: صاحب أبو جناح،(د،ن)، القاهرة، مصر، 1974م.

54) ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، إحياء الكتب الإسلامية، إيران، 1428هـ.

55) العكبري (محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين الحنبلي)، أصول في العربية، تح: محمود محمود السيّد الدريني، مكتب الإيمان، المنصورة، مصر، 1420هـ-2000م.

56) العكبري، التبيان في إعراب القرآن ، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركائه ،مصر، 1396هـ - 1976م.

57) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح:عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ - 1986م.

58) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكرالمعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ- 1995م.

59) العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3، 1428هـ- 2007م .

60) علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الغريب للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006م.

61) علي رضا، المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، دار الفكر،(د،ب)، (د،ط)، (د،ت).

62) أبوعلي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهود،(د،ن)، الرياض، السعودية، ط1، 1389هـ -1969م.

63) فاخر هاشم الياسري، الحال في الجملة العربية دراسة في النحو العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1435هـ-2014م.

64) الفراء (أبو زكرياء يحيى بن زياد)، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ- 1983م .

65) الفرزدق، الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ- 1987م .

66) أبو قاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ- 1979م.

67) أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ،إربد، الأردن، ط1، 1404هـ - 1989م.

68) أبو القاسم الزجاجي، اللامات ، تح: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1405هـ - 1985م.

69) أبو القاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط1، 1413هـ - 1992م.

70) القفطيّ (جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف)،انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1406هـ- 1986م .

71) كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1425هـ - 2005م.

72) المازني، نحو المازني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1428هـ- 2008م.

73) ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (د،ب)، ط1، 1410هـ- 1990م.

74) المبرد (العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، ط2، 1399هـ -1979م.

75) المتنبي، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1403هـ- 1983م .

76) محمد حماسة عبد اللطيف، التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د،ت) .

77) محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، دار الفكر،(د،ط).

78) محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط6، 1421هـ- 2000م.

79) محمد علي الصبان، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ،تح: طه عبد الرؤوف سعيد ، المكتبة التوفيقية ،(د،ب)، (د،ط).

80) محمد عيد، نحو الألفية . شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، (د، ط)، 1990م.

81) محمود حسني مغالسة، النحو الشافي الشامل، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ- 2007م .

82) مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي " دراسة تأصيلية وتركيبية" ،ط1، 1425هـ - 2004م.

83) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، دمشق ، سوريا، ط1، 1431هـ - 2010م.

84) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (د،ت).

85) المكودي(أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1425هـ- 2005م .

86) منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006م.

87) ابن منظور(جمال الدين)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د،ط).

88) مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ- 1986م.

89) نادية رمضان النجار، دروس في النحو وتطبيقاته، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013م.

90) ابن الناظم (أبو عبيد الله بدر الدين) ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ- 2000م.

91) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية ، ط1، 1429هـ- 2008م.

92) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكوخ للطباعة والنشر، إيران، 1382هـ .

93) وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي- عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ط2، 1435هـ - 2014م.

94) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.

95) يوسف منصور الصلاحي، منحة الوهاب في شرح ملحة الإعراب، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط1، 1430هـ – 2009م.

ثانيا: الرسائل الجامعية

96)جميل إبراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ميشيل ألار، درجة (دكتوراه)، معهد الآداب الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان، 1977م.

97)حمدي محمود حمد جبالي، الخلاف النحوي الكوفي، محمود حسني مغالسة، درجة (دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1990م.

98)علي أحمد محمد الشهري، الخلاف النحوي في المقتصد، سعد حمدان محمد الغامدي، درجة (ماجستير)، قسم الدراسات العليا العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1420هـ.

99)مازن عبد الرسول سلمان الزيدي، نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم، (رسالة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها)، صالح هادي القريشي، مجلس كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، (د،ب)، 1427هـ– 2006م.

100)هالة موسى محمّد القبط، موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية_ دراسة وصفية تحليلية، محمد رمضان محمود البع، درجة (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1435هـ– 2014م.

فهرس

الموضوعات

الموضوع: الصفحة:

مقدمة ..... أ- ث

مدخل: تحديد المصطلحات والمفاهيم 7-20

توطئة..... 7

أوّلا: الخلاف النحوي 7-12

مفهوم الخلاف النحوي..... 7-8

نشأته..... 8-9

عوامل الخلاف النحوي..... 10-12

1/ المادة العلمية..... 10

2/ الاختلاف المنهجي.....10

3/ العامل الزماني 11

4/ سعة الإطّلاع 11

ثانيا: العامل النحوي 12-20

مفهوم العامل النحوي 12-13

أركانه 13

حقيقة العامل 14-15

أقسامه 15-16

1/ العوامل اللّفظية 15-16

أ-العوامل السماعية 16

ب- العوامل القياسية 16

2/ العوامل المعنوية 16

قواعد التوجيه النحوي 17-20

الفصل الأول: المسائل الخلافية في عوامل المرفوعات 22-73

توطئة 22-24

أوّلا: المبتدأ 24

حدّه 24

العامل في رفع المبتدأ 24-27

ثانيا: الخبر 28

حدّه 28

حقيقة الخبر 28

أضرب الخبر 28-29

العامل في الخبر 30

ثالثا: العامل في الاسم المرفوع بعد " لولا " 36-40

رابعا: العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور 41-44

خامسا: الفاعل 45-50

حدّه 45

العامل في الفاعل 46-50

سادسا: " إنّ " وأخواتها 50-56

حدّها 50

العامل في رفع خبر" إنّ " و أخواتها 52-56

سابعا: " لا " النافية للجنس 56-58

حدّها 56

شروط عملها 56-57

العامل في رفع " لا " النافية للجنس 57-58

ثامنا: العامل في رفع الاسم بعد أداة الشرط 59-62

تاسعا: العامل في رفع الاسم بعد " مذ " و" منذ " 62-65

ب/ الفعل 66-73

حدّه 66

أقسام الفعل 66-67

1/ الفعل المضارع 67

حدّه 67

علّة إعرابه 67-70

العامل في رفع الفعل المضارع 71-73

الفصل الثاني: المسائل الخلافية في عوامل المنصوبات والتوابع 76-147

توطئة 75

أوّلا: المنصوبات 75-138

حدّها 75-76

أنواع المنصوبات 76

1/ العامل في نصب الظرف الواقع خبرا 77-81

2/ التنازع 81

حدّه 81-82

العامل في المتنازع فيه 82-87

3/ " ما " النافية 88

حدّها 88

شروط عملها 88

العامل في نصب خبر " ما " النافية 89-92

4/ المفعول به 92-97

حدّه 92-93

العامل في المفعول به 94-97

5/ المفعول معه 98

حدّه 98

العامل في نصب المفعول معه 98-101

6/ الحال 102- 108

حدّها 102-103

العامل في الحال 104-105

تقديم الحال على العامل فيها 105-108

7/ التمييز 108-113

حدّه 108

العامل في التمييز 109-110

تقديم التمييز على العامل فيه 110-113

8/ الاستثناء 113-119

حدّه 113

أركانه 114

أقسام الاستثناء 115

العامل في نصب المستثنى 115-119

9/ المنادى 119-122

حدّه 119

أقسام المنادى 119-120

العامل في نصب المنادى 120-122

10/ الاشتغال 123-126

حدّه 123

أركان الاشتغال 123

العامل في نصب المشغول عنه 124-126

ب/ الفعل المضارع 127

أقسام الفعل من حيث البناء و الإعراب 127

حدّ النواصب 127

أقسام النواصب 127-128

العامل في نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية 128-131

العامل في نصب الفعل المضارع بعد لام التعليل 131-132

العامل في نصب الفعل المضارع بعد " الواو " 132-134

العامل في نصب المضارع بعد " حتّى " 134-137

ثانيا: التوابع 137-146

حدّها 137

أنواع التبعية 137-139

1/ النعت 139

حدّه 139-140

أقسام النعت 140

شروط النعت 140

العامل في النعت 141-142

2/ البدل 143-146

حدّه 143

الغرض من البدل 143-144

العامل في البدل 144-146

الخاتمة 148-149

قائمة المصادر والمراجع 151-160

فهرس الموضوعات 162-169

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أهمّ القضايا الخلافية التي تتعلّق بالعامل عند العكبري من خلال كتابه الموسوم بـ " اللباب في علل البناء والإعراب ".

وشملت هذه الدراسة على مدخل وفصلين؛ فالتمهيد تناول المصطلحات، أمّا الفصل الأوّل لتتبع الخلاف النحوي في عوامل المرفوعات، وأمّا الفصل الثاني فاختصّ لدراسة المسائل الخلافية في عوامل المنصوبات والتوابع .

ليصل البحث في النهاية إلى جملة من النتائج أهمّها:

- اهتمّ العكبري بمسائل الخلاف في العامل و أولاه عناية فائقة، فكان يقارن ويوازن، ويأتي بالأدلّة ويستنبط الحجج ويدمغ العلّة بالعلة، كما كانت طريقته في عرض الخلاف بين عماء البصرة وعلماء الكوفة دقيقة أساسها الإيجاز.

- يعدّ العكبري بصري المذهب، فقد رجّح آراءهم، ونهج منهجهم واستخدم مصطلحاتهم واعتمد على الأصول التي وضعوها، وفي المقابل دحض حجج الكوفيين، وأبطل آراءهم ووصفها بالضعف والفساد.

Résumé :

Notre étude porte sur les divergences qui caractérise la théorie du cas chez Al Akbari développée dans son ouvrage : « L'introduction **…** syntaxe et analyse ».
Elle renferme en son sein une partie consacrée essentiellement à la terminologie, subdivisée en deux chapitres :

Le premier chapitre traite de la divergence grammaticale à propos du nom arabe au cas nominatif : le mot porte une *damma* ; nommée en arabe (**Merfoat**).

Quant au chapitre deuxième, il s'intéresse à toutes les divergences sur les facteurs à propos du nom arabe au cas accusatif : le mot porte une *fetha* ; désignée en arabe (**Mansobat**).

Dans ses travaux, le grammairien Al Akbari se penche particulièrement sur les questions divergentes qui déterminent la théorie du cas, en leur consacrant une importance toute particulière. Pour ce faire, il compare et analyse tout en mettant en exergue les causes qui nourrissent ces divergences dans toute sa recherche. Avec la méthode préconisée pour exposer les divergences qui caractérisent les grammairiens des deux grandes écoles de la grammaire arabe en l'occurrence celles de Bassorah et de Koufa, AlAkbari, en syntacticien, se distingue par la précision et la concision dans son argumentaire.

En conclusion, en disciple de l'école de Bassorah, il adopte la terminologie celle-ci et réfute celle de Koufa qu'il considère non productive.